

المواد كما في العقل النقيان. و إنما الله تعالى فهو المبدأ لجميع الممكنات فلا تكون مؤثرته<sup>٢</sup> بواسطة آلة أو <sup>٣</sup> مادة<sup>٤</sup>؛ فظهر الفرق<sup>٥</sup>.

الوجه<sup>٦</sup> الثالث: و هو أنكم لتسا<sup>٧</sup> أضغتم هذه الحوادث الأرضية إلى تلك الأحوال التسموية، فلكل الأحوال لكونها حادثة تستدعي أسبابا آخر. و أسبابها إن كانت سابقة عليها، كان السابق على الشيء المعدوم عند وجوده يصلح أن يكون علّة للشيء، سواء كان علّة مؤثرة<sup>٨</sup> أو معدّة<sup>٩</sup>. و إذا جوّزتم ذلك إنسّد عليكم باب إثبات الصانع، فإنّا يثنا في النمط الرابع أنا لو جوّزنا اسناد<sup>١٠</sup> الممكن إلى ما يكون سابقا عليه بالزمان لم يمكن<sup>١١</sup> الفلاسفة المجوزون لوجود<sup>١٢</sup> حوادث لابتدائية<sup>١٣</sup> لها من إثبات الصانع. وإن كانت موجودة معها كانت حادثة، فكانت مفتقرة إلى أسباب آخر، و يكون<sup>١٤</sup> الكلام فيها كالكلام في الأول، فينقضي<sup>١٥</sup> إلى وجود علل و مملولات لانهاية لها دفعة واحدة؛ و<sup>١٦</sup> هو محال. و لهذا التسؤال مزيد<sup>١٧</sup> تقرير ذكرناه في سائر كتبنا الفلسفية<sup>١٨</sup> و الكلامية. و هذا آخر الكلام في هذا النمط<sup>١٩</sup>.

النمط السابع

في التجريد

و فيه<sup>١</sup> ثمان<sup>٢</sup> مسائل.

المسئلة الأولى

في كيفية مراتب الموجودات<sup>٣</sup> و بقاء النفس الناطقة<sup>٤</sup>  
فصل واحد<sup>٥</sup>.

[الفصل الأول ٢

تنبيه : تأكل كيف ابتداء الوجود من الأشرف فالأشرف، حتى انتهى إلى الهولاء. ثم عاد من الأخس فالأخس إلى الأشرف فالأشرف حتى بلغ النفس الناطقة و العقل المستفاد. و<sup>٦</sup> لتساكنات النفس الناطقة التي هي موضوع مالمصور المعقولة غير متغيرة في الجسم<sup>٧</sup> تقوم به؛ بل إنما هي ذات آلة بالجسم، فاستحالة الجسم عن أن يكون آلة لها<sup>٨</sup> و حفاظا للعلاقة معها<sup>٩</sup> بالموت لا يضطر جوهرا<sup>١٠</sup>، بل يكون باقيا بما هو مستفيد<sup>١١</sup> الوجود من الجواهر الباقية.

التفسير: في هذا الفصل مطلقا بأن: فالأول كيفية نزول الموجودات إلى الأخس فالأخس، ثم؛ كيفية صعودها<sup>١٢</sup> مرة أخرى إلى الأشرف فالأشرف. أما النزول فلأن أول الموجودات هو الله تعالى،

١- وفي: -: من. ٢- ثمان: -: ط، م. ٣- الموجودات: الوجود من. ٤- و بقاء نفس الناطقة: -: ط، م، مص.  
٥- فصل واحد: -: ط، م. ٦- و: -: مص. ٧- الجسم: جسم من، مص. ٨- لها: له من، مص.  
٩- معها: معه من، مص. ١٠- جوهرها: جوهرة من، مص. ١١- مستفيد: مبدأ من، م.

١- و إنما: فأما ط. ٢- مؤثرته: مؤثرا فيه ط. ٣- أو: و. من. ٤- أو مادة: المادة مع.  
٥- فظهر الفرق: + و يمكن أن يجاب عن هذا الجواب [هذا الجواب: هذا التسؤال ط، م] بأن المادة [بأن المادة: بأن المؤثر من] لا يكون جزءا من المؤثر لاستيحاء منهم. وإذا كان كذلك، فمفهوم أن العقل النقيان فاض عنه على التقابل الغلافي كذا [كذا: -: مص]، غير مفهوم أنه فاض عنه على التقابل الآخر شيء آخر. و حيثن يلزم وقوع الكثرة في العقل النقيان. ط، م، مص. ٦- الوجه: -: ط، م، مع، مص. ٧- لتسا: كما ط. ٨- للشيء... مؤثرة: -: من.  
٩- معدّة: معدّا من. ١٠- إسناد: استناد م، مع، مص. ١١- لم يتمكن: لم يمكن م. ١٢- لوجود: لحدوث من. ١٣- لابتدائية: أوّل ط. ١٤- و يكون: فيكون من. ١٥- فينقضي: فيقتضي مص.  
١٦- هو: -: مص. ١٧- مزيد: زيادة مع. ١٨- كتبنا الفلسفية: كتب الحكيمية ط.

و هو الأجل الأشرف، بل هو أجل من أن يضاف إلى شيء<sup>٢</sup> بأنه<sup>٣</sup> أجل منه، تعالى وتقدس<sup>٣</sup> صن مقضيات الأفكار و الأنظار. ثم<sup>٤</sup> يليه المقول، ثم<sup>٥</sup> النفوس التسماوية، ثم الأجرام الفلكية، ثم المعنوية بما<sup>٦</sup> فيها من الصور، ثم الهولي، و الهولي أخس الجواهر لآنها شيء بالثورة لا بالفعل. و أما

الضمود فلاّن الهولي التي لعالمنا يقصف بالجسمية، ثم بالصور التوجعية، ثم يأخذ في التركيب فينكسر<sup>٧</sup> ما فيها من سورة<sup>٨</sup> التقضاء و يحصل<sup>٩</sup> فيها مشابهة ما بالأجرام السماوية في الاعتدال و البعد عن القضاء. ثم يقع في مرتبة الثبات، ثم الحيوان، ثم الإنسان، و ذلك بحصول<sup>١٠</sup> نفسه الناطقة. ثم للنفوس مراتب، و أجّلها أن تصير<sup>١١</sup> عقلاً مستفاداً، و هنالك يكون آخر مراتب<sup>١٢</sup> الانسانية مصافياً<sup>١٣</sup> لأوّل درجات الملائكة<sup>١٥</sup>.

المطلوب الثاني<sup>١٦</sup>؛ أن النفس الناطقة باقية بعد الموت. و على هذا المطلوب دليان: أحدهما ما ذكره في هذا الموضع و هو أنّه قد<sup>١٧</sup> ثبت أن النفس الناطقة التي هي محلّ الصور العقلية غير حالة في الجسم، و لا تنقل لها بالبدن في ذاتها و جوهرها. بل تنقلها به ليكون هو آلة لها<sup>١٨</sup> في اكساب الكمالات. و ثبت أن العلة المؤثرة في وجود النفس الناطقة هي الجواهر<sup>١٩</sup> العقلية الباقية. فإذا فسد الجسم فقد فسد<sup>٢٠</sup> ما لا حاجة للنفس في وجود العلة المؤثرة في وجود النفس باقية. و إذا كان كذلك وجب بقاء النفس<sup>٢١</sup> بعد فساد البدن. و هذه الحجة هي التي ارتضاها صاحب المعتبر في كتابه و طوّل نفسه في تقريرها.

## المسئلة الثانية

في أن النفس الناطقة غيبية في ذاتها و في تعقلاتها عن هذا<sup>١١</sup> البدن<sup>٢</sup> و فيها<sup>٣</sup> خمسة فصول<sup>٤</sup>.

## [الفصل الثاني]

تبصرة : إذا كانت النفس الناطقة قد استفادت ملكة الاتصال بالمعل الفعّال، لم يضرها فقدان الآلات، لأنها تنقل بناتها - كما علمت - لآبائها. ولو عقلت بآبائها<sup>٥</sup> لكان لا يعرض للآلة كلال البتة إلا و يعرض للثورة المعاقلة<sup>٦</sup> كلال، كما يعرض لاحالة لقوى الحس و الحركة؛ ولكن ليس يعرض هذا الكلال. بل كثيراً ما تكون القوى الحشّية و الحركية في طريق الانحلال، و الثورة العقلية إما ثابتة و إما في طريق النمو و الازدياد. و ليس إذا كان يعرض لها مع كلال الآلة كلال، يجب أن لا يكون لها فعل بنفسها. و ذلك لأنك<sup>٧</sup> علمت<sup>٨</sup> أن استثناء عین التالي لا يتنج، و أزيدك بياناً، فاقول: إن الشيء قد يعرض<sup>٩</sup> له من غيره ما يشغله عن فعل نفسه، فليس ذلك<sup>١٠</sup> دليلاً على أنه لا فعل له في نفسه. و أما إذا وجد و قد<sup>١١</sup> لا يشغله غيره فلا<sup>١٢</sup> يحتاج إليه، فدل على أن له فعلاً بنفسه.

التفسير : إنما سئى هذا الفصل بالتبصرة لأنه مشتمل على بيان أن النفس غير هذا<sup>١٣</sup> البدن و غير حالة فيه<sup>١٤</sup>، فكان الإنسان عمی عن رؤية نفسه حتى اشبه به غيره<sup>١٥</sup>. و هذا الفصل سبب لأن يصير بصيراً بنفسه، فلها<sup>١٦</sup> سماء بالتبصرة.

ثم تقول: لما تبين بقاء ذات النفس بعد فساد البدن شرع بعده بيان أن عاقلتها<sup>١٧</sup> لمحقولا<sup>١٨</sup> باقية أيضاً بعد فساد البدن للحجة المذكورة بعينها في المسئلة التسالفة، و هي: أن التسايل للصور العقلية<sup>١٨</sup> جوهر النفس، و الفاعل لها هو الجواهر<sup>١٩</sup> العقلية، و هما موجودان بعد فساد البدن. و متى

١- هذا :- من. ٢- البدن: البدل من. ٣- وفيها :- من. ٤- خمسة فصول :- ط، م. ٥- بآبائها :- م. ٦- المعاقلة :- من، م. ٧- لأنك: أنكى، م. ٨- علمت: تعلم من. ٩- يعرض :- هـ، م. ١٠- ليس ذلك: و ليس ذلك و ذلك م. ١١- قد :- م. ١٢- فلا: ولا من، م. ١٣- فلا :- ط. ١٤- فيه: في هذا البدن من. ١٥- به غيره: بغيره من. ١٦- فلها: لذلك ط، من. ١٧- كذلك م.

١- إلى: إليه ط. ٢- بأنه: فإنه من. ٣- و تقدس :- من. ٤- ثم: الذي مع. ٥- ثم: + عليه من. ٦- بما: ثم ما ط، م، من. ٧- فيكسر: فيكر ط. ٨- سورة: صورة ط. ٩- إثارة القضاء: حجة و شدة. ٩- يحصل: + منه ط. ١٠- بحصول: الحصول ط. ١١- تصير: + به م. ١٢- مراتب: المراتب من: درجات ط، م. ١٣- الإنسانية: الإنسان م. ١٤- مصافياً: مصافئ من: وهي مصافاتها م. غير مذكورة في ط. إصافياً: أي مقارناً ١٥- الملائكة: + صلوات الله وسلامه عليهم من. ١٦- الثاني: + في مع. ١٧- قد :- من. ١٨- لها :- ط. ١٩- هي الجواهر: هي الجواهر م. :- ط. ٢٠- فسد: فقد ط. ٢١- فسد: فقد ط.

كان الفاعل و القابل موجودين كما كانا من غير تثير أصلاً وجب حصول الأثر، فوجب<sup>١</sup> بقاء تلك المعاقلة بعد موت البدن<sup>٢</sup>.

لكن ههنا سؤال<sup>٣</sup> وهو أن يقال: هب أن القابل هو النفس، وأن الفاعل هو العقل، لكن<sup>٤</sup> لم لا يجوز أن يقال: إن<sup>٥</sup> تلقى النفس<sup>٦</sup> بالبدن شرط لاستعدادها لقبول تلك القصور عن العقل؟ ثم إن الشيخ لدفع هذا السؤال<sup>٧</sup> ذكر أدلة على أن النفس الناطقة في ذاتها وفي تنقلها<sup>٨</sup> لمحقولاتها غير محتاجة إلى شيء من الآلات البدئية، فمن تلك الأدلة أنها لو عقلت بأنها، لكان كلما<sup>٩</sup> عرض للآلة اختلال و كلال وجب أن يعرض أيضاً للثورة كلال. والثاني كاذب<sup>١٠</sup>، فالمدغم مثله. بيان الشرطية أن الشيء متى كان محتاجاً إلى غيره كان الخلل في المحتاج إليه موجباً لوقوع<sup>١١</sup> الخلل في المحتاج؛ لأنه لو استمر حال المحتاج على نهج واحد سواء اخلل المحتاج إليه أو لم يخل، فبج ذلك في احتياجه إليه. و بيان كذب التالي أن البدن يأخذ زمان الكهولة في الانحطاط و التقصان مع أن القوة العقلية زمانا قويت في ذلك الوقت، فعلما أنه لا يلزم من اختلال البدن اختلال حال القوة دائماً.

فإن قيل: أليس أن<sup>١٢</sup> الإنسان يصبر في آخر<sup>١٣</sup> الشيخوخة خوفاً و يستقص<sup>١٤</sup> عقله، فههنا اختلّت القوة المعاقلة لاختلال البدن؟ أجاب بأننا إذا قلنا: لو كانت القوة العقلية<sup>١٥</sup> بدئية لا خلت عند اختلال البدن، فإذا قلنا: لكنها اختلّت عند اختلال البدن كما قد استتبنا عين التالي، وأنه غير مستح. أمّا<sup>١٦</sup> إذا رأينا في بعض الأوقات أنها لا تختل عند اختلال البدن، حتى قلنا: لكنها ما اختلّت عند اختلال البدن، كان ذلك استثناء لقيض التالي، وأنه ينتج تقيض المقدم.

و يمكن أيضاً أن يقال: إننا لا نجعل تالي الشرطية مطلقاً<sup>١٧</sup>، أي لا نقول: لو كانت القوة المعاقلة بدئية لا خلت عند اختلال البدن بل نجعله دائماً<sup>١٨</sup>، فنقول: لو كانت بدئية لا خلت عند اختلال البدن دائماً كما<sup>١٩</sup> يثبتاه بالحجة. ثم إنه لا يلزم من اختلالها في بعض الأوقات عند اختلال البدن أن يقال: إنها

١- فوجب: و ط، م. ٢- موت البدن: الموت مص. ٣- سؤالاً: سؤالان مع. ٤- لكن: ولكن من، ط. ٥- إن: - من. ٦- النفس: + الناطقة من. ٧- لدفع هذا السؤال: لتأراه دفع هذا الاحتمال ط، م، مص. ٨- تنقلها: تنقلها مع. ٩- كلما: متى مص. ١٠- التالي كاذب: الثاني باطل مع. ١١- وقوع: لوقوع مع. ١٢- أن: - ط، مع. ١٣- آخر: على الهامش ط. ١٤- يستقص: يتقص ط. ١٥- المعاقلة: المعاقلة من. ١٦- أمّا: ما مص. - من. ١٧- مطلقاً: مطلق ط، م. ١٨- دائماً: دائماً ط، م، مع. ١٩- كما: لما من.

اختلّت عند اختلال البدن دائماً. فظهر أنه لا يلزم مما ذكره صدق<sup>١</sup> استثناء عين التالي، مع أنه لو صدق ذلك أيضاً لم يكن متبعاً.

ثم<sup>٢</sup> الجواب للنبي<sup>٣</sup> أن الحكم الواحد بالثبوت يجوز ثبوته بطل مختلفة<sup>٤</sup>، فاختلال أعمال<sup>٥</sup> القوة المعاقلة يجوز أن يكون لاختلال محلها الذي هو البدن، و يجوز أن يكون لذلك بل لأن اشتغالها بتدبير البدن و استغراقها فيه يمنعا من أن يتفرغ لفعل نفسها. وإذا احتمل الأمران<sup>٦</sup> سقط ما ذكره. فهنا تمام الكلام في تقرير ما ذكره<sup>٧</sup>.

و نقائل أن يقول: لم<sup>٨</sup> لا يجوز أن يقال: القوة المعاقلة بدئية و المعتبر في بقائها على كمالها<sup>٩</sup> بقاء البدن<sup>١٠</sup> على حد<sup>١١</sup> ميتين من الصحة، فأنما ما رواه ذلك الحد من الصحة فإنه غير معتبر في بقاء كمال<sup>١٢</sup> القوة العقلية. ثم إن ذلك الحد<sup>١٣</sup> باق إلى آخر الشيخوخة، و التقصان المحاصل في زمان الكهولة نقصان واقع في الأمر الزائد على القدر<sup>١٤</sup> المعتبر من<sup>١٥</sup> الصحة في بقاء كمال القوة العقلية، فلا جرم لم يلزم من التقصان المحاصل في زمان الكهولة نقصان ما في القوة العقلية. فأنما في آخر زمان<sup>١٦</sup> الشيخوخة لتأويع الاختلال أيضاً في ذلك القدر المعتبر لأجور اختلّت القوة المعاقلة حينئذ. وإذا كان هذا الوجه محتلاً مستند لال. و متحقق ذلك و هو أن المعتبر في بقاء القوة الحيوانية قدر من الصحة بحيث لو اختل ذلك<sup>١٧</sup> المقدار لمابقت القوة الحيوانية؛ و<sup>١٨</sup> الزائد على ذلك القدر غير معتبر فيه حتى أن تلك الزيادة سواء وجدت أو زالت فإن القوة الحيوانية باقية. وإذا عقل ذلك في القوة الحيوانية التي هي جسمانية بالاتفاق، فلم لا يجوز مثلها في القوة المعاقلة؟

لا يقال: هب أن ما ذكرتموه محتمل، لكننا<sup>١٩</sup> نرى القوة المعاقلة قد يزداد كمالها و قوتها في زمان الكهولة. فمن أين حصل ذلك الكمال حال اختلال البدن؟ لأننا نقول: هذا أيضاً وارد عليكم لأن<sup>٢٠</sup> ذات النفس الناطقة موجودة في الأحوال كلها، واستكمالها إنما يكون بسبب القوى البدئية،

١- صدق: - ط. ٢- لم يكن متبعاً ثم: لم يذكر متبعاً لها م. ٣- النبي: الحكمي ط، م، مص. ٤- بل مختلفة: لعل مختلفة من. ٥- أعمال: أحوال مص. ٦- الأمران: الأمر من. ٧- ذكره: ذكره من. ٨- لم: - م. ٩- كمالها: كمال ط. ١٠- البدن: النفس من. ١١- حد: قدر من. ١٢- كمال: - ط. ١٣- الحد: - ط. ١٤- القدر: المقدار مص. ١٥- من: في ط. ١٦- زمان: - ط. ١٧- و هو أن المعتبر... ذلك: - م. ١٨- و: + القدر ط. ١٩- لكننا: - ط. ٢٠- لأن: إن مع.

في أنها جسمانية، فإنَّ الأَشْيَاءَ المختلفة بالماهيات<sup>١</sup> لا يستبعد اشتراكها في لازم واحد. وأيضاً فلا نسلم أنَّ القوى الجسمانية المدركة لا تدرك الضعيف حال إدراكها<sup>٢</sup> القوي<sup>٣</sup>، فإنَّ القوة الخيالية حال ما يتجلى البحر والجبل والشمس، يتجلى البقعة والدرة. وأيضاً فلمنا نسلم أنَّ شيئاً من القوى المدركة<sup>٤</sup> جسمانية على ما مرَّ تقريره في النمط الثالث.

### [الفصل الرابع]

زيادة تبصرة: ما كان فعله بالآلة، و<sup>٥</sup> لم يكن له فعل خاص<sup>٦</sup>، لم يكن له فعل في الآلة. ولهذا فإنَّ القوى الحساسة لا تدرك آلتها<sup>٧</sup> بوجه، ولا تدرك إدراكها بوجه، لأنها لا تالات لها إلى آلتها وإدراكها، ولا فعل لها إلا بالآلتها. وليست القوى المعنوية كذلك فإنَّها تفعل كلَّ شيء. **التفسير:** هذه حجة ثالثة على المطلوب المذكور. وتقريرها أنَّ القوة العاقلة لو كان إدراكها بواسطة الآلة لما أدركت نفسها، وإدراكها لنفسها<sup>٨</sup>، ولا آلتها. والثوالي الثلاثة<sup>٩</sup> باطلة، فالمقدم باطل<sup>١٠</sup>.

بيان الشرطية من وجهين: الأول، أنَّ القوة الحساسة<sup>١١</sup> لما كان إدراكها بواسطة الآلة، لا جرم ما أدركت<sup>١٢</sup> ذاتها<sup>١٣</sup>، ولا إدراكها<sup>١٤</sup>، ولا آلتها، فكذلك ههنا. الثاني الآلة يستحيل أن تكون متوسطة بين الشيء وبين نفسه، وبينه وبين إدراكه لنفسه، وبينه<sup>١٥</sup> وبين إدراكه<sup>١٦</sup> لتلك الآلة، وإلا لكانت الآلة متوسطة بين نفسها وبين غيرها<sup>١٧</sup>، وهو محال. وإذا استحال كون الآلة متوسطة بين القوة وبين هذه الأمور الثلاثة، و<sup>١٨</sup> كان إدراكها لا يتم<sup>١٩</sup> إلا بتوسط الآلة، وجب استحالة كون<sup>٢٠</sup> القوة مدركة لهذه الأمور الثلاثة. فثبت صحة الشرطية.

و أمَّا فساد الثوالي فظاهر. هو لأنَّ<sup>٢١</sup> نعلم بالضرورة أنَّ قوتنا العاقلة تدرك نفسها، وإدراكها

- ١- بالمعانيات: بالماهية: م. ٢- حال إدراكها: كإدراكها من، مع. ٣- القوى: للقوى ط، م. ٤- المدركة: :-، س. ٥- و :-، س. ٦- بالآلة ولم يكن له فعل خاص: بالآلة خاص م. ٧- آلتها: آلتها م، معن. ٨- لنفسها: :-، ط. ٩- الثلاثة: :-، س. ١٠- باطل: مثله س. ١١- الحساسة: الجسمانية مع، معن. ١٢- أدركت: + الآلة ط، م. ١٣- ذاتها: نفسها م. ١٤- إدراكها: لذاتها معن. ١٥- بين: من م. ١٦- بين: :-، س. ١٧- لنفسه: إدراكه: :-، م. ١٨- بين نفسها وبين غيرها: بين الشيء وبين نفسه س. ١٩- و: إن ط. ٢٠- لا يتم: :-، س. ٢١- الآلة متوسطة... استحالة كون: على الهامش س. ٢٢- الثلاثة: :-، س. ٢٣- لأن: ثانياً ط.

فكيف حصل في زمان اختلالها؟ فلمنا أنَّ هذا الإشكال مشترك، ثمَّ الجواب عنه على القولين واحد، وهو أنَّ زمان الكهولة زمان حصلت<sup>٢</sup> العلوم الكثيرة للقوة العاقلة، والقوة العاقلة باقية على كمال قوتها، فبستعين القوة<sup>٣</sup> العاقلة بلك العلوم، فلا جرم صارت في هذه الحالة أكمل وأكثر علماً.

### [الفصل الثالث]

زيادة تبصرة: ثابُل أيضاً أنَّ القوى<sup>٤</sup> القائمة بالآبدان بكتلها تكرر الأفاعيل، لا سيما القوية، و خصوصاً إذا ابعت فعلاً، فعلاً على الفور. وكان الضعيف في مثل تلك الحال غير مشعور به كالرائحة الضعيفة إثر القوية. وأفعال القوة العاقلة قد يكون كبيراً بخلاف ما وصف. **التفسير:** هذه حجة أخرى على أنَّ القوة العاقلة في ذاتها وفي تعقلاتها غنية عن البدن، وتقريرها أنَّ القوى البدئية لها خاصيتان: إحداهما، أنها تكل بتكرر<sup>٥</sup> الأفعال القوية لا سيما إذا فملت فعلاً بعد فعل على الفور، وذلك معلوم بالاستقراء، وثانيتهما، القوى المدركة البدئية<sup>٦</sup> لا يشعر بالمدرَك الضعيف حال شعورها بالمدرَك القوي. فإنَّ الباصرة لا تدرك الشعلة في مقابلة قرص الشمس، والسامعة لا تسمع القوت الضعيف عند سماع الرعد والبرق، وكذا القول في سائر الحواس.

و إذا ثبت ذلك فنقول: بأنَّ أروال القوة العاقلة بخلاف سائر القوى في هذين الأمرين، فإنَّها لا تكل عند كثرة التعقلات؛ بل كأنَّها كلما عقلت أكثر، كانت قوتها على تحصيل سائر المعقولات أتم<sup>٧</sup>، وإدراكها للمعقولات القوية لا يمنة عن<sup>٨</sup> إدراك<sup>٩</sup> المعقولات الضعيفة. فلمنا أنَّ القوة العاقلة غير جسمانية.

و نقابل أن يقول: القوة العاقلة مخالفة بالتوابع لسائر القوى، فلم لا يجوز اختصاص أحد التوابع بخصائص<sup>١٠</sup> لا توجد في سائر الأنواع؟ وإن كانت هذه القوى بأسرها مع اختلافها مشتركة

- ١- ثم: و ط. ٢- حصلت: +، به معن. ٣- القوة: بالقوة م. ٤- القوى: للقوى معن. ٥- فعلاً فعلاً: فعلاً بنفسه م. ٦- تكل بتكرر: تكل مما تكرر ط. ٧- ثانيتهما: ثانيتهما ط، م، مع، معن. ٨- المدركة البدئية: البدئية المدركة ط. ٩- أتم: +، وأدنى س. ١٠- من: من ط. ١١- إدراك: إدراكات ط. ١٢- بخصائص: لخاصيات معن. : بخاصيتان م.





لوتين<sup>١</sup> عرضين حائنين في المحل محسوسين. فإثبات الأثر النفساني المحاصل عند الثقل عرض غير محسوس حال في نفس غير محسوسة، والسماء جوهر موجود في الخارج محيط بالأرض. وبالجملة فمن جواز أن يقول: إن ذلك الأثر النفساني مساو لهذا الجسم في تمام الماهية؛ كان عين المعقول خارجاً، وفي تبه الجهل والجهل وإذا بطلت هذه القاعدة بطل القول بأن ثقل القوة العاقلة لمحلها لو كان لحصول صورة أخرى من ذلك المحل فيها لزم اجتماع المثليين. فإثباتاً أنه يستحيل أن يكون الأمر الحاصل عند الثقل<sup>٢</sup> مساوياً للمعقول في تمام الماهية.

و ثابتهما<sup>٣</sup> أثبات إن<sup>٤</sup> سلمنا هذه القاعدة، لكننا يثبت في النمط الثالث بالذات في القاطعة<sup>٥</sup> أن الإدراك والشعور والعلم لا يمكن أن<sup>٦</sup> يكون نفس تلك الصورة الحاصلة، بل لابد وأن يكون عبارة عن حالة نسبية<sup>٧</sup> إضافية بين العالم والمعلوم. وإذا كان كذلك فلم لا يجوز أن يقال: القوة العاقلة يدرك محلها تارة، ولا يدركه<sup>٨</sup> أخرى، لأجل أنه يحصل بينها وبين محلها تلك الإضافة المخصوصة تارة ولا يحصل أخرى. وعلى هذا التقدير<sup>٩</sup> لا يلزم شيء معاذكموه.

و ثابتهما<sup>١٠</sup> أن اجتماع المثليين محال. وقد يثبت في النمط الرابع، حيث قلتم<sup>١١</sup>: تنابر الأشخاص الداخلة تحت النوع الواحد<sup>١٢</sup> لا يكون إلا لتنابر القوابل، أنه<sup>١٣</sup> لا دليل لكم على هذه المقدمة<sup>١٤</sup>. و زبينا<sup>١٥</sup> ما ذكرتموه في تقريرها، وكشفنا عن وجه المغالطة فيها<sup>١٦</sup>.

و رابتهما<sup>١٧</sup>؛ أثبات إن<sup>١٨</sup> ساعدنا على كل هذه المقدمات، لكن لا نسلم أنه لو كان ثقل القوة العاقلة محلها لأجل صورة مساوية لذلك المحل فيها<sup>١٩</sup>، لزم اجتماع المثليين. بانه هو أن القوة العاقلة حالة في القلب<sup>٢٠</sup>، والصورة الحاصلة<sup>٢١</sup> عند حصول علمنا لذلك المحل حاصلة في القوة العاقلة. فأحدهما محل القوة العاقلة<sup>٢٢</sup>، والآخرى حالة فيها. وإذا كان كذلك لم يجتمع المثلان على وجه

- ١- لو تين :- س. ٢- الثقل :- س. ٣- ثابتهما : ثابتهما ط، م، مع، معن. ٤- أثبات إن : إدام : ط.
- ٥- القاطعة : القاطعة م، معن. : الباهرة ط. ٦- يمكن أن : حل الهامش س. ٧- حالة نسبية : حال نسبية معن.
- ٨- لا يدرك : لا يدركها م. : لا يدرك معن. ٩- هذا التقدير : هذا التقرير مع. : هذين التقريرين معن.
- ١٠- ثابتهما : ثابتهما ط، م، مع، معن. ١١- قلتم : قلت معن. ١٢- النوع الواحد : نوع واحد مع. : النوع س.
- ١٣- أنه : لأنه معن. ١٤- المقدمة : القاطعة س. ١٥- زبينا : تقصداً م. ١٦- فيها : فيه س.
- ١٧- رابتهما : رابتهما ط، م، مع، معن. ١٨- إن :- س، معن. ١٩- فيها : منها مع.
- ٢٠- القلب :- أو الدماغ ط. ٢١- الحاصلة : الحالة ط. ٢٢- العاقلة :- مع.

أن يكون ذلك لحضور<sup>١</sup> صورة أخرى مساوية لذلك الجسم<sup>٢</sup> في القوة العاقلة، أو لحضور نفس ذلك الجسم عند القوة العاقلة. و الأول باطل، لأن تلك الصورة المساوية لذلك الجسم إذا حصلت في القوة العاقلة<sup>٣</sup>، و ذلك الجسم أيضاً حاضر عند القوة العاقلة، فحينئذ قد اجتمع المثلان<sup>٤</sup>، و هو محال. و لما بطل ذلك يتبين<sup>٥</sup> القسم الأول و هو أن يكون إدراك القوة العاقلة لذلك الجسم ليس إلا لحضور ذلك الجسم عندها. ثم إن كان<sup>٦</sup> ذلك الحضور كافياً في حصول الإدراك، يلزم أن يكون مدركاً لها أبداً. وإن لم يكن كافياً وجب أن لا تدركه<sup>٧</sup> أبداً. لأنها لو أدركته في وقت دون وقت لكان ذلك لتجدد صورة أخرى مساوية للمعلوم في العالم<sup>٨</sup> بناء على ما ثبت أنه لا معنى للإدراك إلا ذلك، و حينئذ يلزم اجتماع المثليين؛ و هو محال. فقد ظهر أن القوة العاقلة لو كانت حالة في قلب أودماغ لو جب فيها أن تدركه دائماً أو أن لا تدركه دائماً، و لتسا لم يكن<sup>٩</sup> كذلك، بل علمنا بالضرورة أنها تستحضر<sup>١١</sup> صورة القلب و الدماغ تارة ولا تستحضرها<sup>١٢</sup> أخرى، علمنا فساد التالي، و ذلك يدل على فساد المقدم.

و نقابل أن يقول : هذه الحجة مبينة على مقدمات باطلة؛ فأحدها<sup>١٣</sup> أن من عقل شيئاً حصل في ذاته صورة مساوية في تمام الماهية لذلك المعقول، و هو باطل كما<sup>١٤</sup> مر تقريره. والذي نعبد<sup>١٥</sup> الآن أني إذا عقلت السماء، فالأثر الذي حصل في ذهني عند ذلك الثقل أعلم بالضرورة أنه ليس بمساوٍ للسماء<sup>١٦</sup> الموجودة في الخارج في تمام الماهية. و لو جاز التشكيك<sup>١٧</sup> فيه لجاز أن يقال: التواء مثل البياض في تمام الماهية<sup>١٨</sup>، لأن المناسبة بين التواء و البياض أتم منها بين السماء<sup>١٩</sup> و بين<sup>٢٠</sup> الأثر الحاصل في النفس عند ما نعقلها. فبان التواء و البياض يشتركان<sup>٢١</sup> في كونهما

- ١- لحضور :- م. ٢- الجسم :- إذا حصلت ط. ٣- أو لحضور نفس ... في القوة العاقلة :- س.
- ٤- المثلان : المثلان م. ٥- يتبين : يبين معن. ٦- كان :- م. ٧- لا تكون مدركة معن.
- ٨- العالم : العلم مع. ٩- أن لا تدرك دائماً :- م. ١٠- لم يكن :- أو ط، م، معن.
- ١١- أنها تستحضر : أثا تستحضر ط، م، معن. ١٢- لا تستحضرها : لا تستحضرها ط، معن.
- ١٣- بأحدها : أحدها م، معن. ١٤- كما : لما س. ١٥- نعبد : نقبذ مع.
- ١٦- بمساوٍ للسماء : يساوي السماء ط. ١٧- التشكيك : الشك ط. ١٨- في تمام الماهية :- م.
- ١٩- السماء :- و الأرض ط. ٢٠- بين :- ط، مع، معن. ٢١- يشتركان : مشتركان م، مع، معن.

وأما قوله: «لأنها إنما تنقل بحصول<sup>٢</sup> صورة المنتقل<sup>٣</sup> لها<sup>٤</sup>»؛ فالمراد منه الدلالة على تلك الشرطية، وبناء تلك الدلالة على أن الثقل لا يكون إلا لحصول صورة<sup>٥</sup> المقتول للمائل<sup>٦</sup>.

وأما قوله: «فإن استأنفت تعقلاً بعد ما لم يكن»؛ إلى قوله: «وقد سبق<sup>٧</sup> بيان<sup>٨</sup> فساد هذا»؛ فالمراد منه<sup>٩</sup> أن القوة العاقلة لو عقلت ذلك الجسم بعد أن لم تنقله، فلا بد وأن يكون ذلك<sup>١٠</sup> بحصول صورة<sup>١١</sup> مساوية لتلك الجسم في القوة العاقلة. وتلك الصورة<sup>١٢</sup> لا بد وأن تكون مغايرة لتلك الجسم<sup>١٣</sup>، لأن ذلك الجسم قد كان موجوداً قبل حدوث هذه الصورة<sup>١٤</sup>. وكل ما كان موجوداً قبل وجود<sup>١٥</sup> غيره فهما متغايران، وحينئذ يلزم<sup>١٦</sup> اجتماع المثلين؛ وهو محال.

وأما قوله: «فإن<sup>١٧</sup> هذه الصورة التي بها تصير القوة المنقلة منتقلة» إلى آخره؛ فالمراد منه أن تنقل<sup>١٨</sup> هذه القوة لتلك الجسم لا يكون إلا نفس حضور ذلك الجسم عندها. فإن كفى هذا<sup>١٩</sup> الحضور<sup>٢٠</sup> في الثقل وجب حصول<sup>٢١</sup> الثقل أيضاً<sup>٢٢</sup>. وإن لم يكف وجب أن لا يحصل أبداً كما مرّ تقريره.

### [الفصل السادس]

تكملة لهذه الإشارات<sup>٢٣</sup>: فاعلم من هذا أن الجوهر المائل مثله أن يعقل بذاته<sup>٢٤</sup>. ولأنه أصل فلن يكون مركباً من قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة الثبات. فإن أخذت أعلى أيها أصل، بل المركب من شيء كالليولي وشيء كالصورة عمدنا<sup>٢٥</sup> بالكلام نحو الأصل من جزئيه. والأعراض وجودها في موضوعها<sup>٢٦</sup>، فتوة فسادها وحدوثها هي<sup>٢٧</sup> في موضوعاتها<sup>٢٨</sup>، فلم يجمع فيها<sup>٢٩</sup> تركيب، وإذا كان

- ١- إنما: إما أن ط، مص. ٢- بحصول: لحصول مص. : حصول مج. ٣- المتقل: المقتول س. ٤- لها: بها ط، مص.
- ٥- صورة: -: مج. ٦- للمائل: في المائل س. ٧- سبق: سلف مج. ٨- بيان: -: س. ٩- منه: -: ط، م، مج.
- ١٠- ذلك: -: م، مص. ١١- بحصول صورة: لحصول صور مج. ١٢- الصورة: القصور مج.
- ١٣- الجسم: -: ط. ١٤- الصورة: القصور مج. ١٥- وجود: حدوث مج. ١٦- يلزم: + منه مص.
- ١٧- فإن: فإن س. ١٨- تنقل: -: مج. ١٩- هذا: ذلك مج. ٢٠- الحضور: الحصول مص.
- ٢١- حصول: حضور مص. ٢٢- أيضاً: -: م. ٢٣- لهذه الإشارات: للإشارات مص. ٢٤- بذاته: ذاته مص.
- ٢٥- عمدنا: عهدنا م. ٢٦- موضوعها: موضوعاتها مص. ٢٧- هي: -: مص. ٢٨- موضوعاتها: موضوعها س.
- ٢٩- لم يجمع فيها: لم يجمع فيها م. ٢٩- فيها: منها س.

ارفع<sup>١</sup> الاختياز بينهما من كل الوجه، فلا يفيض إلى انقلاب الاثنين واحداً، فلا يكون محالاً.

لا يقال: لم كان أحدهما بالمحلية والآخر بالمحلية أولى من العكس مع تساؤلها<sup>٢</sup>؟ لأننا نقول: لأن<sup>٣</sup> الذي هو محل القوة كان موجوداً أولاً<sup>٤</sup>، ثم حلت القوة فيه<sup>٥</sup> ثانياً. فإذا جاءت القوة الأخرى، كانت القوة غيبة عن الحلول فيها. وأيضاً فالجسم الواحد قد يحل فيه أعراض كثيرة موجودة. ولا شك أن وجود كل واحد منها زائد على ماهيته. فإذا كانت تلك الأعراض قائمة بأسرها بتلك المحل، لزم اجتماع وجوداتها في ذلك المحل. فيلزم اجتماع المثلين<sup>٦</sup>، وهو محال.

فلن<sup>٧</sup> قالوا: إن<sup>٨</sup> كل واحد من تلك الوجودات عارض لماهية أخرى، فيحصل الاختياز بسبب ذلك؛ فنقول: ولم كان بعض الوجودات<sup>٩</sup> بأن يكون عارضاً لبعض تلك الماهيات بأولى من العكس؟ ولو جاز ذلك، لم لا يجوز أن يكون شيء محلاً لتلك القوة العاقلة، وشيء آخر يكون محلاً فيها<sup>١٠</sup>؟

ثم إن نزلنا عن كل هذه المقامات، ولكن هذه الحجة تقتضي أن تكون النفس عالمة بجميع صفاتها و لوازها أبداً؛ لأن علمها بلوازها إما أن يكون مغايراً لحصول تلك<sup>١١</sup> اللواز، وإما أن لا يكون. والأول يلزم منه اجتماع المثلين. بل هذا الكلام ههنا أمكن وأمن؛ لأن تلك<sup>١٢</sup> اللواز لم العلم بها<sup>١٣</sup> كلاهما<sup>١٤</sup> حالاً في النفس الناطقة، فيكون اجتماع المثلين حاصل. وأما فيما ذكرتموه، فقد يتبين أن أحد المثلين محل والآخر<sup>١٥</sup> حال. وأما الثاني، فإما أن يكون حصول تلك اللواز كائناً في إدراك النفس الناطقة لها، فيلزم أن تكون مدركة لها أبداً<sup>١٦</sup>. وإما أن لا يكنى<sup>١٧</sup>، فحينئذ يجب أن لا تدركها أبداً<sup>١٨</sup>، فثبت أن الذي ذكره بوجوب عليهم ما الزمناه. ولنرجع إلى التفسير.

أما قوله: «لو كانت القوة العقلية مطبوعة في جسم من قلب أو دماغ لكانت دائمة الثقل له، أو كانت لا تنقله<sup>١٩</sup> ألبتة<sup>٢٠</sup>»؛ فالمراد من هذه الشرطية ظاهر.

- ١- ارتفع: لا يقع س. : أن يقع مج. ٢- لأن: -: ط. ٣- الذي هو... كان موجوداً: الذي هي... كانت موجودة س.
- ٤- فيه: فيها س. ٥- فإذا: وإذا ط، م، مص. ٦- المثلين: الأمثال س. ٧- فلن: وإن ط، م، مص.
- ٨- إن: -: مج. ٩- بعض الوجودات: بعض تلك الوجودات ط. ١٠- فيها: فيه مج، مص.
- ١١- تلك: لتلك س. ١٢- تلك: -: ط. ١٣- بها: بهما ط. ١٤- كلاهما: -: مص. ١٥- الآخر: الثاني ط.
- ١٦- أبداً: -: مج. ١٧- أن لا يكنى: أن لا يكون كائناً مج. : الآن لا لا يكنى ط. ١٨- أبداً: أصلاً س.
- ١٩- لا تنقله: لا تنقل مص. ٢٠- ألبتة: ... ألبتة: على الهمش س.

لا معنى بالنفس إلا ذلك الجوهر المجرد الباقى.

و لفاعل أن يقول : لا نسلم أن كل محدث مسبوق بمادة على ما مر تقريره<sup>١</sup> في النمط الخامس. ثم لنر وقت المساعدة عليه لكن لم لا يجوز أن يقال<sup>٢</sup> : جوهر النفس الناطقة مركب من هيوولى و صورة<sup>٣</sup> مخالفتين لهيوولى الأجسام و صورها. ثم إن تلك الهيوولى باقية، و تلك الصورة قابلة للفساد. و لما كانت الصورة المقتومة لماهية النفس الناطقة قابلة للفساد فحينئذ صيغ العدم على النفس الناطقة. و قولكم أنه لا بد من الاعتراف ببقاء تلك المادة؛ قلنا: هذا مسلم لكن لا يلزم من بقاء مادة النفس بقاءها كما لا يلزم من بقاء هيوولى الأجسام المتصيرية بقاءها<sup>٤</sup>. و الذى يحقق ذلك أنكم بعد الفراغ من إثبات بقاء النفس تقولون: إنها تبقى بعد موت البدن عاقلة لمعتقولاتها، مدركة لمذكراتها، موصوفة بالأخلاق التى اكتسبتها حال كونها بدنية.

و إذا جوزتم أن يكون الباقى بعد موت البدن مادةها فقط لم<sup>٥</sup> يمكنكم القطع بشيء من ذلك؛ لأن لفاعل أن يقول: حينئذ لم<sup>٦</sup> لا يجوز أن يقال: أنصاف تلك المادة بهذه التثقلات<sup>١٠</sup> و الإدراكات و العلوم و الأخلاق مشروط بحصول تلك الصورة فيها، و عند موت<sup>١١</sup> البدن فسدت تلك الصورة<sup>١٢</sup>، فلا جرم لا يبقى شيء من تلك العلوم و الأخلاق<sup>١٣</sup>. فظهر أن القدر الذى ذكره<sup>١٤</sup> في بقاء النفس غير كاف.

لا يقال : يمكننا<sup>١٥</sup> دفع هذا الاحتمال بأن تقول: تلك المادة معقولة، و هى مجردة قائمة بنفسها، فتكون عاقلة بالذليل المذكور فى النمط الثالث على أن كل مجرد فهو<sup>١٦</sup> عاقل و معقول، لأننا تقول: قد زينا<sup>١٧</sup> تلك الدلالة<sup>١٨</sup> بما فيه<sup>١٩</sup> منفع. و أيضاً فالنفس الناطقة داخلية تحت جنس الجوهر، فنكون النفس الناطقة مركبة من الجنس و الفصل<sup>٢٠</sup>؛ إذا أخذنا<sup>٢١</sup> بشرط التجرد كانا مادة و صورة،

- ١- تقريره: تقريره: ٢- يقال: +: إن ط. ٣- هيوولى و صورة: الهيوولى و الصورة مع.
- ٤- أنه: -: ط، م، مص. ٥- بقاء: بمادة من. ٦- بقاءها: بقاء م. ٧- الفراغ من: التراجع على مع.
- ٨- لم: لا مع. ٩- لم: -: ط. ١٠- التثقلات: التثقلات مع. ١١- عدم: م.
- ١٢- الصورة: الصور مع. ١٣- مشروط بحصول... الأخلاق... -: م. ١٤- ذكره: ذكرتموه مع.
- ١٥- يمكننا: لا يمكننا م. ١٦- فهو: +: عقل و من. -: ط، م، مص. ١٧- قد زينا: زينا ط، م، مص.
- ١٨- الدلالة: الأدلة مع. ١٩- بعالية: بعاليه مص. ٢٠- الفصل: +: ط، م، مص. ٢١- أخذنا: أخذ م، مص.

كذلك لم يكن أمثال هذه فى أنفسها قابلة للفساد بعد وجوبها بملها<sup>١</sup>، و ثباتها بها.

التفسير: إنما سئى هذا الفصل بكلمة<sup>٢</sup> الإشارات<sup>٣</sup> لأن مقصوده من<sup>٤</sup> الإشارة الأولى من هذا النمط بيان<sup>٥</sup> بقاء النفس بعد البدن. ثم احتاج إلى بيان استغنائها عن البدن لأجل ذلك<sup>٦</sup> المقصود. فلما فرغ من بيان ذلك فى الفصل السالفة أراد فى هذا الفصل أن يرجع إلى المقصود من بيان بقاء النفس، فلا جرم كان هذا الفصل كالتركلمة لما مر<sup>٧</sup>. و اعلم أنه لما فرغ من<sup>٨</sup> ذكر هذه الأدلة صرح بالنتيجة، و هى أن القوة العاقلة التى فيها مستقلة بالمعاني<sup>٩</sup>، و أنه لا حاجة بها<sup>١٠</sup> فى إدراكها و تعقلها إلى الجسم.

ثم أنه بعد ذلك شرع فى إقامة حجة أخرى على بقاء النفس بعد موت البدن، فقال: «و لأنه أصل فلن<sup>١١</sup> يكون مركباً من قوة قابلة» إلى آخره. و اعلم أن مدار هذه الحجة على أن كل حادث مسبوق بمادة، و تقريره ما مر فى النمط الخامس<sup>١٢</sup>. ثم تقول: لو كانت النفس<sup>١٣</sup> قابلة للفساد لكان إمكان حصول ذلك الفساد حاصلًا قبل حصول ذلك الفساد<sup>١٤</sup>. و ذلك الإمكان<sup>١٥</sup> لا بد له من محل، و<sup>١٦</sup> يستحيل أن يكون محله ذات النفس؛ لأن محل إمكان الشيء لا بد وأن يكون باقياً عند حصول ذلك الشيء. لكن النفس لا تكون باقية عند<sup>١٧</sup> حصول فسادها. فبإذن محل ذلك الإمكان ليس النفس بل مادتها. فثبت أن النفس لو كانت قابلة للفساد<sup>١٨</sup> لكانت مركبة من المادة و الصورة<sup>١٩</sup>، لكن ذلك ممكلاً يقل به أحد.

ثم لو ذهب إليه ذاهب، فحينئذ تقول: تلك المادة<sup>٢٠</sup> إما أن لا تكون لها مادة أخرى، و إن كانت<sup>٢١</sup> لكن<sup>٢٢</sup> لا بد من الانتهاء إلى مادة أخيرة لا مادة لها. فتلك المادة التى ليست لها مادة و جب امتناع فسادها؛ لأنه لو صيغ ذلك عليها لكان لها مادة، و إذ ليس لها مادة استحال الفساد عليها. و<sup>٢٣</sup>

- ١- بملها: لملها مص. : بملها م. ٢- بكلمة: تكلمة ط، مع، مص. ٣- الإشارات: الإشارات مع، مص.
- ٤- من: فى مص. ٥- بيان: -: م. ٦- ذلك: هذا مص. ٧- لما مر: -: مع. ٨- من: من م، مص.
- ٩- بالمعاني: -: ط. ١٠- بها: -: م. ١١- ملن: لا ط.
- ١٢- راجع: النمط الخامس، الفصل السادس، ص ٢٠٥-٢٠٣ ] ١٣- النفس: +: الناطقة مع.
- ١٤- حاصل... الفساد: -: ط. ١٥- الإمكان: +: الأول ط، م. ١٦- و: مع، مص. ١٧- عند: بعد م.
- ١٨- لكان إمكان حصول( من )... قابلة للفساد: -: مع. ١٩- المادة و الصورة: مادة و صورة مص.
- ٢٠- تقول تلك المادة: -: مع. ٢١- وإن كانت: +: لا بد ط. : أن أن تقول تلك المادة كانت مع.
- ٢٢- لكن: -: ط. ٢٣- و: إذ مع.



مادة لكته ينتهي<sup>١</sup> الأمر في الآخرة<sup>٢</sup> إلى مادة<sup>٣</sup> لها<sup>٤</sup> أصلاً، و حينئذ يستحيل الفساد عليها. وأما قوله: «و الأضرار وجودها في موضوعها، فتقو<sup>٥</sup> فسادها و حدودها في موضوعاتها<sup>٦</sup>، فلم يجمع فيها<sup>٧</sup> تركيب»؛ فاعلم أن النراض من هذا الكلام أن يكون جواباً عن سؤال يذكر على الحجة المذكورة<sup>٨</sup> أولاً. و ذلك السؤال هو أنكم ادّعيت<sup>٩</sup> أن البسيط لا يقبل الفساد، و هذا باطل بالضرورة و الأضرار، فإنها بسائط مع أنها قابلة للفساد، فأجاب عنه بأن البسيط الذي يكون حالاً في محل يجوز عليه الفساد؛ لأن قوة فساده موجودة في ذلك المحل. و أما النفس الناطقة فهي من البسائط الدنيئة عن المحل<sup>١٠</sup>. فظهر الفرق.

وأما قوله: «و إذا كان كذلك لم يكن أمثالها<sup>١١</sup> في أنفسها قابلة للفساد بعد وجودها بملها، و ثباتها بها»؛ فاعلم أنه لما ذكر الفرق قال: و أمثال هذه يعني به الشيء الذي يكون<sup>١٢</sup> كالنفس الناطقة في البسائط<sup>١٣</sup>، و عدم الحلول في المحل لا تكون قابلة للفساد، بل تبقى بعد حدودها و اجبة الوجود<sup>١٤</sup> لوجوب<sup>١٥</sup> عللها، و اجبة البقاء لوجوب بقاء عللها.

## المسئلة الثالثة

### في الاتحاد و تعاريفه

أربعة فصول<sup>١٦</sup>.

### [الفصل السابع]

وهم و تنبيه: إن قوماً من المتصدين يقع عندهم أن الجوهر الماقل إذا عقل صورة عقلية صار هو هي<sup>١٧</sup>. فلنترض الجوهر الماقل عقل «الف» و كان<sup>١٨</sup> هو على قولهم بعينه<sup>١٩</sup> المسعقول من

- ١- ينتهي: ينتهي من. ٢- الآخرة: الأخيرة من. ٣- مادة: ما من مع. ٤- لها: له من.
- ٥- تقو: و قوة من. ٦- موضوعاتها: موضوعها من. ٧- تقو: فسادها و حدودها في موضوعاتها: -: ط.
- ٨- فيها: منها م، مع. ٩- المذكورة: -: ط. ١٠- من المحل: -: ط. ١١- أمثالها: في أمثالها ط: أمثال هذه من.
- ١٢- به الشيء الذي يكون: بها التي لا يكون ط. ١٣- البسائط: البسائط ط. ١٤- الوجود: -: من.
- ١٥- لوجوب: لوجوب م. ١٦- أربعة لقول: -: ط، م. ١٧- هي: + الأول من. ١٨- و كان: فكان من.
- ١٩- بعينه: نفسه من، م.

فالنفس على قانون مذهبهم<sup>١</sup> مركبة من المادة و القوة<sup>٢</sup>. و مساقتها لابتد<sup>٣</sup> أن تكون مستجزة، فتكون مادة النفس<sup>٤</sup> عقلاً و عاقلاً<sup>٥</sup> و معقولاً. و على هذا التقدير تكون مادة الشيء مسالوية لكل ذلك الشيء في كل الصفات و هو محال.

ثم إن<sup>٦</sup> وقعت المساعدة عليه، ولكن الوجه الذي ذكرتموه كما دل على استحالة الفساد على النفس فهو دال<sup>٧</sup> على استحالة حدودها مع أنكم معتقون بحدوثها. بيانه و هو أنه كما أن الفساد مسبوق بإمكان الفساد فكذلك الحدوث مسبوق بإمكان الحدوث. فإن استغنى إمكان حدودها عن المحل، أو إن انفقر إلى المحل لكن محل ذلك الإمكان هو البدن، فليجز في إمكان الفساد أن<sup>٨</sup> لا يفتقر إلى المحل أو إن انفقر إليه لكته<sup>٩</sup> يكون محله البدن. و إن بطل ذلك<sup>١٠</sup> ههنا فليطيل هناك، و إلا فما الفرق<sup>١١</sup> و بالحجة فلم لا يجوز أن يقال: بأن صدور النفس عن العقل الفعّال مشروط بحصول المزاج القابل لتدبيرها<sup>١٢</sup> و تصرفها، فإذا فسد هذا البدن فقد فسد شرط صدورها عنه<sup>١٣</sup>، و عند ذلك يجب فناؤها لفناء<sup>١٤</sup> شرطها. و ليرجع إلى التفسير.

أما قوله: «و لأنه أصل فلن<sup>١٥</sup> يكون مركباً من قوة قابلة للفساد مقارنة لقوة النبات»؛ فالمراد أن الجوهر الماقل متأصل، أي قائم بنفسه غير محتاج إلى محل<sup>١٦</sup>. و إذا كان كذلك لم يكن مركباً من شيء يحصل فيه<sup>١٧</sup> قوة الفساد، فوجب أن لا يكون له قوة الفساد<sup>١٨</sup>.

وأما قوله: «فإن<sup>١٩</sup> أخذت لأعلى أنها أصل، بل كالمركب من شيء كاللهبولى و شيء كالقوة صمدنا<sup>٢٠</sup> بالكلام نحو الأصل من جزيئه»؛ فالمراد منه<sup>٢١</sup> أنه إن لم يكن بسيطاً بل كان مركباً من المادة و القوة قصداً نحو تلك المادة، و قلنا<sup>٢٢</sup>: تلك المادة إما أن لا يكون لها مادة، أو<sup>٢٣</sup> إن كان لها

- ١- مذهبهم: قولهم من. ٢- المادة و القوة: مادة و صورة من. ٣- لا بد وأن: -: ط، م.
- ٤- فتكون مادة النفس: فمادة النفس تكون ط. ٥- عاقلاً: -: ط. ٦- ثم: و من. ٧- إن: لئن م، مع.
- ٨- دال: دليل من. ٩- أن: و ط، من. ١٠- أن: م. ١١- لكته: لكن من. ١٢- ذلك: -: مع.
- ١٣- ليطيل: يسطط ط، م. ١٤- لتدبيرها: لتدبرها مع. ١٥- صدورها عنه: حصرها عنها من.
- ١٦- لفناء: بقاء من. ١٧- فلن: فإن م، من. فلا ط. ١٨- فالمراد: منه ط، من.
- ١٩- فإذن: فإذا مع. ٢٠- في: منه م. ٢١- فوجيب...الفساد: ط، م. ٢٢- بأن: فإذا مع.
- ٢٣- صمدنا: صمدنا م. ٢٤- منه: -: ط، م، مع. ٢٥- قلنا: + و مع: + أن ط. ٢٦- أو: و من.

المذكور<sup>١</sup> بعينه<sup>٢</sup>.

### [الفصل التاسع]

وهم<sup>٣</sup> و تنبيه : و هؤلاء أيضاً قد يقولون<sup>٤</sup> : إنَّ النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً فإنما يعقل ذلك الشيء باتصالها بالعقل الفعّال. و هذا حق<sup>٥</sup>. قالوا : و اتصالها بالعقل الفعّال هو أن تصير هي<sup>٦</sup> نفس العقل الفعّال<sup>٧</sup>، لأنّها تصير العقل المستند، و العقل الفعّال هو نفسه يتصل بالنفس فتكون العقل المستند. و هؤلاء بين أن يجعلوا العقل منجزاً قد يتصل منه شيء دون شيء. أو يجعلوا اتصالاً واحداً به يجعل النفس كاملة واصله إلى كلّ معقول، على أنَّ الإحالة<sup>٨</sup> في قولهم : إنَّ النفس الناطقة هي العقل المستند حين ما يتصور به<sup>٩</sup>، فأنه.

### [الفصل العاشر]

حكاية<sup>١٠</sup> : و كان لهم رجل يعرف : «رفوفوريوس» عمل في العقل و العقولات كتاباً يثني عليه المشأرون، و هو حشيف<sup>١١</sup> كله. و هم يعلمون من أنفسهم أنهم<sup>١٢</sup> لا يفهمونه و لا «رفوفوريوس» نفسه. و قد ناقضه من أهل زمانه رجل، و ناقض هو ذلك المناقض بما هو أسقط من الأول<sup>١٣</sup>.

التفسير : القائلون بالاتحاد قد<sup>١٤</sup> يعرفون بأنَّ النفس الناطقة إنما تعرف الأشياء لاتصالها بالعقل<sup>١٥</sup> الفعّال؛ ولكنهم يقولون مع ذلك أنها تتحد بالعقل الفعّال حتى تصير النفس، حال صيرورتها عقلاً مستنداً، نفس العقل الفعّال. و هذا الكلام باطل بالوجه الأول، و بوجه آخر مخصوص<sup>١٦</sup> به<sup>١٧</sup>. و هو أنَّ النفس إما أن يتحد ببعض<sup>١٨</sup> أجزاء العقل الفعّال<sup>١٩</sup> دون غيره، و ذلك

- ١- المذكور+ فيه ط، م، مص. ٢- بعينه: نفسه، م. ٣- وهم+ آخر مص. ٤- أيضاً قد يقولون : يقولون أيضاً من.
- ٥- حق : أحق مص. ٦- هي :-: م. ٧- نفس : نفس مص. ٨- هذا حق ... العقل الفعّال : على الهمش.
- ٩- الإحالة : الحالة، م. ١٠- يتصور به : يتصورونه م. : مهمة في م. ١١- حكاية :-: م.
- ١٢- حشيف : سخيف، م. ١٣- أنهم : آله مص. ١٤- و كان لهم رجل ... أسقط من الأول : ثابتة على الهمش م.
- ١٥- سقط من هنا ولكن جاء بعد أسطر. ١٥- قد :-: م. ١٦- بالعقل : بالفعل مص.
- ١٧- مخصوص : يختص ط. : يختص م. ١٨- به :-: م. ١٩- ببعض : بعض مص.
- ٢٠- الفعّال :-: مص.

« الف »، فهل هو حينئذ كما كان عند ما لم يعقل « الف »، أو بطل منه ذلك؟ فإن كان كما كان فسواء عقل « الف » أو لم يعقلها. وإن كان بطل منه ذلك؛ أبطل على أنه حال له أو على أنه ذاته؟ فإن كان على أنه حال له<sup>١</sup> و اللذات باقية فهو كسائر الاستحالات، ليس على ما يقولون. وإن كان على أنه ذاته، فقد بطل ذاته، و حدث شيء آخر، ليس أنه صار هو شيئاً آخر. على أنك إذا تأملت هذا أيضاً علمت أنه يقتضي هويلى مشتركة، و تجمّد مركّب لا بسيط<sup>٢</sup>.

التفسير : ذهب قوم إلى أنَّ النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً اتحدت بتلك الصورة العقلية. و هذا باطل لأنها بعد الاتحاد<sup>٣</sup> إن بقيت في حد ذاتها كما كانت قبل الاتحاد، فهذا ليس من الاتحاد في شيء. وإن لم يبق فالأزائل إنما اللذات، أو صفة من الصفات. فإن كان الأول، لم يكن ذلك اتحاداً؛ بل حدوداً لشيء و عدماً لشيء آخر. وإن كان الثاني، لم يكن ذلك أيضاً اتحاداً؛ بل هلاك ذات باقية في الأحوال كلها<sup>٤</sup>، و كانت موصوفة بصفة، ثم طرأت عليها صفة أخرى و زالت الأولى، و ليس ذلك من الاتحاد في شيء.

و اعلم أنَّ الشيخ قد اختار في كتاب المبدأ و المعاد حين ما حاول إقامة الدلالة على أن واجب الوجود عقل و عاقل و معقول: أنَّ النفس الناطقة إذا عقلت شيئاً اتحدت بتلك الصورة العقلية<sup>٥</sup>.

### [الفصل الثامن]

زيادة تنبيه : و أيضاً إذا عقل « الف » ثم عقل « ب »، أكون<sup>٦</sup> كما كان عند ما عقل « الف » حتى يكون سواء عقل « ب » أو لم يعقلها، أو يصير شيئاً آخر؟ و يلزم منه<sup>٨</sup> ما تقدم ذكره.

التفسير : هذه هي الحجة الأولى ولكن في صورة أخرى. و تقريرها أنها إذا عقلت شيئاً و اتحدت بتلك الصورة، ثم عقلت شيئاً ثانياً و اتحدت أيضاً بالصورة<sup>٩</sup> الثانية، فالشيء الحاصل عند الاتحاد<sup>١٠</sup> بالصورة الأولى هل تبقى عند الاتحاد بالصورة الثانية، أو ما بقي<sup>٩</sup> و حينئذ يعود التقسيم

- ١- حال له : حاله م. ٢- على ما : كما مص. ٣- لا بسيط : البسيط مص. ٤- الاتحاد :-: م.
- ٥- كلها :-: م. ٦- راجع : المبدأ والمعاد، لأن شيئاً تصحيح عبدالله نوراني؛ العمل السابع من المقالة الأولى؛ ص ٧-١٦ ٧- أكون : يكون مص. ٨- منه :-: م. ٩- بالصورة : بتلك الصورة ط.
- ١٠- الاتحاد : اتحاد ط، م، مص. ١١- التقسيم : القسم مص.

و أننا الثالث و هو أن يصير أحد الشّيتين عين الآخر فهو<sup>١</sup> باطل محال<sup>٢</sup>. و البرهان عليه<sup>٣</sup> أنّ الشّيء إذا اتّحد بشيء آخر<sup>٤</sup> فهما في هذه الحالة إمّا أن يكونا موجودين، أو معدومين، أو أحدهما موجوداً و الآخر معدوماً. فإن كانا موجودين فلم يتّحدا، بل هما إثنان. و إن كانا معدومين فهما أيضاً لم يتّحدا، بل عدما و حصل شيء ثالث. و إن كان أحدهما موجوداً و الآخر معدوماً لم يتّحدا أيضاً، لأنّ الموجود يستحيل أن يكون عين المعدوم. فظهر أنّ القول بالاتّحاد على جميع الأحوال غير معقول.

و أننا عبارة الكتاب فهي واضحة إلا<sup>٥</sup> في إيصال أحد هذه الأقسام الثلاثة فإنّها مختلفة جداً. و بمد الوقوف على الغرض لا حاجة إليه.

### [الفصل الثاني عشر]

تدنيب : قد ظهر لك من هذا أنّ كلّ ما يمتل، فإنّه ذات موجودة تفتّز فيها الجلايا العقلية تفتّز شيء في شيء آخر.

التفسير : لما بطل القول بالاتّحاد ثبت أنّ كلّ ما يمتل شيئاً غيره فإنّ تعقّله لذلك الشّيء يكون صفة حالة<sup>٦</sup> فيه. و المراد بالجلايا العقلية<sup>٧</sup> تلك التعقّلات و العلوم.

### المسئلة الرابعة<sup>٨</sup>

### في أقسام التعقّلات وأحكامها

و فيها تنبيهان.

### [الفصل الثالث عشر]

تنبيه : الصّور العقلية قد يجوز بوجه<sup>٩</sup> ما أن تستفاد من الصّور الخارجية<sup>١٠</sup>، مثلاً كما

- ١- فهو : د هو مع : فهذا ط، م، مص. ٢- محال : -، م. ٣- عليه : -، مص. ٤- آخر : -، مع.
- ٥- إلّا : لا مص. ٦- قد ظهر : فيظهر مص. و أيضاً على ما مش، م. ٧- حالة : -، ط. ٨- العقلية : -، م.
- ٩- الرابعة: الثالثة ط، م. ١٠- بوجه: لوجه مص. ١١- الخارجية: الخارجية مص.

يفتضي كون العقل المتعلّ متفصلاً؛ و هو محال. أو يتّحد بكلمة<sup>٢</sup> فيلزم أن تصير النفس عالمة بكلّ المعقولات؛ و هو باطل<sup>٣</sup>. و أننا الحكاية التي ذكرها بعد هذا الفصل فالمقصود منها أن يعرف<sup>٤</sup> أنّ الغافل بهذا<sup>٥</sup> الاتّحاد هو «رفوف ريرير» و له كتاب طول فيه نفسه في تقرير هذه المقالة. و لا شك أنّ الكتاب المشتمل على تقرير مثل هذه المقالة لا يكون إلا فاسداً.

### [الفصل الحادي عشر]

إشارة : اعلم أنّ قول القائل: إنّ شيئاً يصير شيئاً آخر لا على سبيل<sup>٦</sup> الاستحالة من حال إلى حال آخر، و لا على سبيل التّركيب مع<sup>٨</sup> شيء آخر ليحدث منهما<sup>٩</sup> شيء ثالث<sup>١٠</sup>، بل على أنّه كان شيئاً واحداً فصار واحداً آخر، قول شعريّ<sup>١١</sup> غير معقول. فإنّه إن كان كلّ<sup>١٢</sup> من الأمرين موجوداً فهما إثنان متبيران. و إن كان أحدهما غير موجود، فقد بطل<sup>١٣</sup> إن كان المعدوم قبل، و حدث<sup>١٤</sup> شيء آخر، أو لم يحدث بأن<sup>١٥</sup> كان المفروض ثابتاً و مصتبراً<sup>١٦</sup>، و إن كانا معدومين فلم يصير أحدهما الآخر، بل إنّما يجوز أن يقال: إنّ الماء صار هواء على أنّ<sup>١٧</sup> الموضوع للماتية خلع الماتية و لس الهوائية، أو ما يجري هذا المجرى.

التفسير : الغرض من هذا الفصل إقامة الدّلالة على امتناع القول بالاتّحاد على الإطلاق، و اعلم

أنّ قول القائل: صار هذا الشّيء<sup>١٨</sup> شيئاً آخر؛ يطلق على معان ثلاثة، إثنان<sup>١٩</sup> منها صحيحان، و الثالث باطل<sup>٢٠</sup>. أمّا الصّحيحان: فأحدهما أن يكون هناك ذات موصوفة بصفة، ثم يطرأ عليها صفة أخرى و تزول الأولى، كما يقال: صار الأبيض اسوداً، و الماء ناراً. و الثاني أن يتركب منه و من غيره شيء ثالث، كما يقال: صار النّزل كرباساً و الخشب سريراً. و هذان المنيان معقولان صحيحان<sup>٢١</sup>.

- ١- منقسماً: مقسماً مص. ٢- بكلمة: كلمة مص. ٣- وهو باطل : -، حكاية و كان لهم رجل... أسقط من الأوّل م.
- ٤- و أننا الحكاية ... أن يعرف : قال رضي الله عنه المقصود من هذه الحكاية م. ٥- بهذا : هذا مص.
- ٦- مثل : -، ط، م. ٧- سبيل : -، م. ٨- مع : م، م. ٩- منهما : -، م. ١٠- ثالث : آخر م.
- ١١- شعريّ : -، كاذب م. ١٢- كلّ : -، واحد م. ١٣- بطل : -، الذي كان موجوداً مص. : و أيضاً أيّة على الهاش م.
- ١٤- و حدث : حدثت مص. ١٥- بأن : فإن مص. ١٦- و : أن مص. ١٧- أنّ : -، مص.
- ١٨- الشّيء : -، ط. ١٩- إثنان : -، ط. ٢٠- باطل : فاسد ط، م، مص. ٢١- صحيحان : -، م.

المسئلة الخامسة<sup>١</sup>

## في كيفية علم الله تعالى بذاته وبالكتابات

ثلاثة<sup>٢</sup> فصول.

## [الفصل الخامس عشر]

إشارة: واجب الوجود يجب أن يعقل ذاته بذاته على ما حقق، و يعقل ما بعده من حيث هو علة لما بعده، منه وجوده، و يعقل سائر الأشياء من حيث وجوبها في سلسلة الترتيب التازل من عنده طولا و عرضا.

التفسير: قد دللنا<sup>٣</sup> في الأبواب السالفة<sup>٤</sup> أنه تعالى عالم بذاته و بسائر المعلومات، و الآن نريد

أن نبحت عن كيفية حصول تلك المالمية له، فنقول: قد بينا قبل هذا الفصل أن علمه تعالى بالأشياء لابد و أن يكون حاصلأ له<sup>٥</sup> بذاته<sup>٦</sup>، فنقول: إنه تعالى يجب أن يعلم ذاته بذاته<sup>٧</sup>، ثم إذا علم ذاته، و ذاته لذاته<sup>٨</sup> علة لما بعده، يجب أن يعلم من<sup>٩</sup> ذاته كونه<sup>١٠</sup> علة لما بعده، و إذا علم ذلك، علم لامحالة معلوله. ثم يلزم من علمه بمعلوله علمه بسائر المعلومات<sup>١١</sup> التازلة<sup>١٢</sup> من عنده<sup>١٣</sup> طولا و عرضا. أما طولا فكالمقول التي كل واحد منها علة للعقل الذي تحته، و أما عرضا فككما إذا صدر شيئا أو أكثر من<sup>١٤</sup> علة واحدة، كما يقال: إنه صدر عن كل عقل عقل و نفس و فلك معاً<sup>١٥</sup>.

و نقابل أن يقول: لم قلتم إن علمه تعالى بذاته يقتضي علمه بمعلوله؟ بيانه أكرم إنا أن تقولوا: إن<sup>١٦</sup> علمه بذاته من حيث أنها تلك الذات المخصوصة علة لعلمه بمعلوله، أو تقولوا: إن علمه بذاته من حيث أنها علة لذلك المعلوم تقتضي علمه<sup>١٧</sup> بذلك المعلوم. و الأول ممنوع، فلم قلتم: إن علمه بذاته المخصوصة، التي<sup>١٨</sup> من جملة لواحقها و اعتباراتها كونه<sup>١٩</sup> علة لذلك المعلوم، تقتضي العلم

١- الخامسة: الزايدة ط، م. ٢- ثلاثة: فيه ثلاثة من. ٣- قد دللنا: لنا دللنا من. ٤- كنا استدلنا معن.

٤- السالفة: + على من. ٥- له: -، م، معن. ٦- فنقول قد بينا... له بذاته: على الهامش ط.

٧- فنقول إنه تعالى... بذاته: -، م. ٨- لذاته: -، معج. ٩- من: -، ط. ١٠- كونه: كونه معن.

١١- المعلومات: المعلومات ط، معج. ١٢- التازلة: المعارف ط. ١٣- التازلة من عنده: -، معج.

١٤- من: عن م، معج. ١٥- مما: -، م. ١٦- إن: -، معج. ١٧- علمه: العلم معج. ١٨- التي: +، م، معن.

١٩- كونه: كآنها من.

تستفيد<sup>١</sup> صورة السماء من السماء، و يجوز<sup>٢</sup> أن تسبق الصورة أولا إلى القوة العاقلة<sup>٣</sup>، ثم يصير لها وجود من خارج؛ مثل ما تنقل شكلا، ثم تجعله موجودا. و يجب أن يكون ما تنقله واجب الوجود من الكل على الوجه الثاني.

التفسير: التمثل على قسمين: أحدهما ما يكون متأخرا عن الممثل، كعلمنا بالسماء فإنه إنما حصل بعد أن أدركناه في الخارج؛ و يسمى هذا القسم<sup>٤</sup> بالتمثل<sup>٥</sup> الانفعالي. و ثانيهما أن يكون متقدما عليه، مثل<sup>٦</sup> أن المهندس يستحضر في عقله صورة الدار، ثم يوجد في الخارج مثل تلك الصورة؛ و يسمى ذلك بالتمثل<sup>٧</sup> الفعلي. و يجب أن يكون علم واجب الوجود<sup>٨</sup> بالأشياء<sup>٩</sup> على الوجه الثاني. و معناه أنه يجب أن يكون علمه<sup>١٠</sup> تعالى بالأشياء علما فعليا، لأنه لو كان انفعاليا لكان علمه مفتقرا إلى غيره؛ و هو محال.

## [الفصل الرابع عشر]

تنبيه: كل واحد من الوجهين قد يجوز أن يحصل من سبب عقلي مصور لموجود<sup>١١</sup> الصورة في الأعيان، أو غير موجودها بعد في جوهر قابل للصور<sup>١٢</sup> المنقولة. و يجوز أن يكون للجوهر العقلي من ذاته لا من غيره. ولو لا ذلك لذهبت المقول المغارة إلى غير النهاية. و واجب الوجود يجب أن يكون له ذلك من ذاته.

التفسير: التمثل الفعلي<sup>١٣</sup> و الانفعالي ينقسم كل واحد منهما إلى ما يكون للشيء من غيره، و إلى ما يكون له<sup>١٤</sup> من ذاته، ولو لا هذا القسم الثاني لاحتاج<sup>١٥</sup> كل واحد إلى آخر لا إلى نهاية، و هو محال. و لما ثبت أن واجب الوجود عالم بالأشياء علما فعليا، و جب أن يكون ذلك له لذاته لا لغيره.

١- تستفيد: تستند م، م. ٢- يجوز: قد يجوز م. ٣- العاقلة: القابلة م. ٤- القسم: + التمثل معن.

٥- بالتمثل: بالفعل ط، م، معن. ٦- مثلا: مثلا معن. ٧- مثل: +، م. ٨- بالتثل: بالفعل ط، م، معن.

٩- الوجود: +، م، معج. ١٠- بالأشياء: -، معج. ١١- علمه: علم الباري ط، م، معن.

١٢- لموجود: موجود م. ١٣- للصور: للصورة م. ١٤- الفعلي: الفعلي ط. ١٥- له: للشيء ط.

١٦- لاحتاج: لاقتصر ط، م، معن.

بذلك المعلوم <sup>٩</sup>؛ و ظاهر أنَّ هذه المقدمة ليست بدئية، بل لابدَّ فيها من الدلالة و أنتم ما ذكرتم الدلالة عليها. و أمَّا الثاني فباطل، لأنَّ علمه تعالى بأنَّ ذاته <sup>٩</sup> علَّةٌ للشيء الفلاني علم بإضافة مخصصة بين ذاته و بين ذلك الشيء. و العلم بإضافة أمر إلى أمر <sup>٣</sup> مسبوق بالعلم بكلِّ واحد من المضامين. فلو كان العلم بذلك المعلوم <sup>٩</sup> مستفاداً من العلم بتلك الإضافة <sup>٧</sup> لزم الدور؛ و أنه محال.

[ الفصل السادس عشر ]

إشارة: إدراك الأول للأشياء من ذاته في ذاته هو أفضل أنحاء كون الشيء مدركاً و مدركاً و يتلو إدراك الجواهر العقلية للأول بإشراق الأول، و لما بعده منه <sup>٨</sup> من <sup>٩</sup> ذاته. و بعدهما الإدراكات النفسانية التي هي نقش و رسم عن طابع <sup>١٠</sup> عقلي متبذد المبادئ و المناسب.

التفسير: مراتب العلوم ثلاثة:

فالمرتبة الأولى علم الله تعالى بعلمه بغيره <sup>١١</sup>، و هو أشرف العلوم. و علمه بذاته علَّة لعلمه بما بعده <sup>١٢</sup> و <sup>١٣</sup> على مامر تقريره.

المرتبة الثانية علم العقول بعلمها و معلولاتها. أمَّا علمها بعلمها <sup>١٢</sup> فليس ذلك لها <sup>١٥</sup> من ذواتها بل من علمها <sup>١٩</sup>، لأنَّ الفلاسفة زعموا أنَّ العلم بالعلم بالعلوم. و أمَّا العلم بالعلوم فإنه لا يوجب العلم بالعلم. فالأجل القضية الأولى قالوا: إنَّ علم الباري تعالى بذاته علَّة لعلمه بغيره، لأنَّ ذاته تعالى علَّة لغيره <sup>١٧</sup>، و العلم بالعلم يوجب العلم بالعلوم. و لأجل القضية الثانية قالوا: إنَّ علم العقول <sup>١٨</sup> بعلمها غير لازم لها لذواتها <sup>١٩</sup>، بل فانض عليها من علمها.

و بيان هذا الفرق على قانون قولهم <sup>٢٠</sup>: إنَّ العلم لذاتها المخصصة موجهة للمعلوم المخصوص، فلا جرم متى عرفت العلم نفسها لزم من علمها بذاتها المخصصة علمها بذلك المعلوم.

١- تقتضي... المعلوم: -: سن. ٢- بأنَّ ذاته: يكون ذاته سن. بذاته م. ٣- أمر: أمره م. ٤- بكل: لكل معنى. ٥- فلو: فإن سن. ٦- المعلوم: -: سن. ٧- بتلك الإضافة: بالإضافة ط. ٨- منه: -: م. ٩- من: نفس معنى. ١٠- طابع: طابع معنى. ١١- بذاته وطمه بغيره: بذاته و بغيره مع: -: ط. م. ١٢- بما بعده: بغيره مع. ١٣- و هو أشرف العلوم... بما بعده: -: سن. ١٤- بعلمها: -: ط. ١٥- لها: -: ط. ١٦- بل من علمها: -: سن. ١٧- لغير: لما بعده ط. ١٨- العقول: المعلوم معنى. ١٩- لذواتها: بذواتها مع.

فأمَّا المعلوم فافتقاره <sup>٢</sup> إلى العلم ليس إلاً إمكانه، و الإمكان لا يوجب إلى تلك العلم المميّنة، و إلاً لا افتقر كل ممكن إلى تلك العلم. و لما كان ممكنٌ علَّةً لممكن <sup>٣</sup>، و لما كان ذلك باطلاً، علمنا أنَّ الإمكان لا يوجب إلاً إلى مطلق العلم و المرجح. و أمَّا تعيين العلم فلا يكون إلاً من جانب العلم، يعني أنه لما حصلت تلك العلم، و هي لذاتها موجهة لذلك <sup>٤</sup> المعلوم، استند ذلك <sup>٥</sup> المعلوم إليها لكونها موجهة له، لا لافتقاره إليها. و إذا كان كذلك فالمعلوم يلزم من علمه بذاته علمه بكونه <sup>٦</sup> ممكنًا. و يلزم من علمه <sup>٧</sup> بكونه ممكنًا علمه <sup>٨</sup> بأنَّ له علَّة، لأنَّ كل ذلك من لوازم ذاته. و أمَّا تعيين العلم فلما لم يكن من لوازم ذاته، لا جرم لم يلزم من علمه بنفسه المميّنة علمه بعلته المميّنة. فظهر <sup>١٠</sup> أنَّ العلم بالعلم يوجب العلم بالمعلوم، و العلم بالمعلوم لا يوجب العلم بالعلم بالعلم. فثبت أنَّ علم العقول بعلمها ليس لها من ذواتها، و أمَّا علمها بعلمها لايتها فلها ذلك من ذواتها.

و نقائل أن يقول: هذا لا يستقيم على أصولكم، لأنَّ عندكم في كل عقل اعتبارات ثلاثة: و جريه بغيره <sup>١١</sup>، و وجوده، و إمكانه. ثم استندتم <sup>١٢</sup> إلى هذه الثلاثة عقلاً و نفساً، فلو كانا، فإذا زعمتم أنَّ علم <sup>١٣</sup> العقل بالمعلوم <sup>١٤</sup> مستفاد من علته لزم أن تتبوا <sup>١٥</sup> في العقل الذي هو العلم اعتباراً رابعاً ليكون مستنداً <sup>١٦</sup> لذلك <sup>١٧</sup>.

المرتبة الثالثة علم التنوس، و تلك العلوم أمَّا تحصل فيها <sup>١٨</sup> عن فيض القول. ولكن تلك العلوم غير <sup>١٩</sup> باقية، بل حادثة <sup>٢٠</sup> حاصلة بحسب استمدادات مختلفة المبادئ و المناسبات <sup>٢١</sup>. و ليرجع إلى التفسير.

أمَّا قوله: «إدراك الأول للأشياء من ذاته في ذاته» <sup>٢٢</sup> أفضل أنحاء <sup>٢٣</sup> كون الشيء مدركاً و

مدركاً؛ فالمراد منه ظاهر، و هو تصريح بأنَّ ذاته تعالى قابلة لتلك القصور و فاعلة لها. و هو رجوع

١- فأمَّا: و أمَّا معنى. ٢- افتقاره: افتقاره م. ٣- و لما كان... لممكن: -: ط. ٤- لذلك: لهذا ط. م. ٥- ذلك: هذا ط. م. ٦- بكونه لكونه معنى. ٧- علمه: العلم سن. ٨- علمه: علَّة م. ٩- و أمَّا: فأمَّا معنى: فلتا ط. ١٠- تظهر: يظهر مع. ١١- بغيره: لغيره مع. ١٢- استندتم: استندتم ط. م. ١٣- علم: -: ط. ١٤- بالمعلوم: المعلوم سن. ط. م. ١٥- تتبوا: يستق ط. ١٦- مستنداً: مستنداً م. ١٧- لذلك: إلى ذلك مع. ١٨- فيها: لها مع. ١٩- غير: ليس مع. ٢٠- حادثة: -: ط. ٢١- المناسبات: الماهيات ط. ٢٢- من ذاته في ذاته: -: سن. ٢٣- فهو مع.



المتناهية. و حاصل جوابه أنه التزم ذلك، و بين أنه لا يلزم منه محذور، لأنَّ الدلالة إنما دلت على تنزيه<sup>٢</sup> ذات الله تعالى عن الكثرة. فأنما أن<sup>٣</sup> لا يكون في<sup>٤</sup> لوازمه كثرة فذلك معاً لم يثبت بالدلالة أصلاً. و قد يتَّان أن علمه تعالى بالأشياء<sup>٥</sup> من لوازِم علمه بذاته، فككون الكثرة المحاصلة بسبب علمه بالأشياء كثرة في لوازِم ذاته. و كثرة اللوازِم لا توجب الكثرة في الملزوم<sup>٦</sup>، فإنَّ الوحدة التي هي أبعاد الأشياء عن طباع<sup>٧</sup> الكثرة يلزمها لوازِم غير متناهية من كونها نصفاً للإثنين، و شيئاً للثلاثة، و ربماً للأربعة، و هلتم جزأ إلى مالا نهاية له<sup>٨</sup>.

ثم قال<sup>٩</sup> بعد ذلك: «والأول يعرض<sup>١٠</sup> له كثرة لوازِم إضافية، و غير إضافية<sup>١١</sup>، و كثرة سلوب، و بسبب<sup>١٢</sup> ذلك كثرة أسماء، لكن لا تأثير<sup>١٣</sup> لذلك في وحدانية ذاته تعالى<sup>١٤</sup>، و أقول: إنَّ هذا الكلام يدل على رجوع الشيخ عن مذهب<sup>١٥</sup> الفلاسفة في مسئلتين من أُنْهات المسائل:

إحدهما: أنَّ المشهور من قولهم أنَّ البسيط لا يكون قابلاً و فاعلاً ممّا، و ههنا اعترف<sup>١٦</sup> بأنَّ المؤثر في تلك القصور<sup>١٧</sup> العقلية ذاته تعالى، و القابل لها أيضاً ذاته، فالبسيط هناك قابل فاعل.

و ثانيهما<sup>١٨</sup>؛ أنَّ المشهور من مذهبهم أنه ليس لله تعالى من الصفات إلا الإضافات و المتلوب، و ههنا اعترف بأنَّ لله تعالى كثرة لوازِم إضافية، و غير إضافية، و كثرة سلوب، فأثبت لله تعالى صفات ثبوتية غير إضافية. و كيف يمكنه أن لا يعترف بذلك، و عنده أن الله تعالى عالم بالمعانيات، و المعلم بالأشياء عنده<sup>١٩</sup> عبارة عن حصول صورها في العالم. و تلك القصور ليست مجردة إضافات، لأنَّ من<sup>٢٠</sup> مذهبه أنَّ الصورة<sup>٢١</sup> المحاصلة عند العقل مساوية لماهية المعقول<sup>٢٢</sup>، و المساوي<sup>٢٣</sup> للجواهر و الكميات<sup>٢٤</sup> و الكميات في تمام ماهياتها كيف يكون مجردة إضافات؟ فظهر أنَّ الفلاسفة لا يمكنهم

- ١- لأن: لكن ط. ٢- تنزيه: تنزهه مص. ٣- أن: أنه ط، مص. ٤- في: من مع. ٥- بالأشياء: - مع.
- ٦- بالأشياء كثرة في ... في الملزوم: بالأشياء الكثيرة في اللوازِم ولكن اللوازِم لا يوجد الكثرة في اللزوم ط.
- ٧- طباع: طبائع مع، مص. ٨- له: لها من -: ط. ٩- قال: -: من. ١٠- يعرض: يعرض مص.
- ١١- غير إضافية: -: م. ١٢- بسبب: سبب ط، مع. ١٣- لكن لا تأثير: لا تأثير مع. : أي تأثير مص.
- ١٤- ذاته تعالى: الله تعالى من. ١٥- مذهب: مذاهب ط، مص. ١٦- اعترف -: الشيخ مع، مص.
- ١٧- القصور: القصور ط، م، مص. ١٨- ثانيتهما: ثانيهما ط، م، مع، مص. ١٩- عنده: عندهم من.
- ٢٠- من: -: ط، من. ٢١- الصورة: القصور ط، مع، مص. ٢٢- المعقول: المعول ط، مص.
- ٢٣- المساوي: المبادي مع. ٢٤- الكميات: الكميات م.

عن قولهم المشهور في امتناعه<sup>١</sup>.

و أما قوله: «و يتلوه إدراك الجواهر العقلية للأول<sup>٢</sup> ياشرأق<sup>٣</sup> الأول، و لما بعده<sup>٤</sup> من ذاته»؛ فالمراد<sup>٥</sup> ما ذكرنا<sup>٦</sup> من<sup>٧</sup> أنَّ إدراك العقل<sup>٨</sup> لما هو له أول<sup>٩</sup> أي لملكته ياشرأق ذلك<sup>١٠</sup> الأول. و أما إدراكه لما بعده أي لمعلولاته فمن ذاته.

و أما قوله: «و بعد هما الإدراكات النفسانية التي هي نقش و رسم<sup>١١</sup> عن طباع<sup>١٢</sup> عقلية متبدد<sup>١٣</sup> المبادئ و المناسب»؛ فالمراد منه ظاهر. و إنما جعل تلك<sup>١٤</sup> الإدراكات نقشاً و رسماً<sup>١٥</sup> لأنها أمور حادثة، فهي كالنقوش الطارئة على اللوح تارة<sup>١٦</sup> و الزائلة عنه<sup>١٧</sup> أخرى.

### [الفصل السابع عشر]

و هم و تنبيه: و لمالك تقول: إن كانت المقولات لا تتحد بالماثل، و لا بعضها مع بعض لما<sup>١٨</sup> ذكرت، ثم قد سلّمت أنَّ واجب الوجود يعقل كل شيء فليس واحداً حقّاً بل هناك كثرة. فقول: إنه لما كان تعقل ذاته بذاته، ثم يلزم قيوّميته عقلاً بذاته للمانه أن يعقل الكثرة، جاءت الكثرة لازمة متأخرة لادخاله في الذات مقومة بها<sup>١٩</sup>، و جاءت أيضاً على ترتيب. و كثرة اللوازِم من الذات مبادية أو غير مبادية لا تنل<sup>٢٠</sup> الوحدة، فالأول<sup>٢١</sup> تعرض له كثرة لوازِم إضافية، و غير إضافية، و كثرة سلوب، و بسبب ذلك كثرة أسماء<sup>٢٢</sup> لكن لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته.

التفسير: هذا سؤال جيّد، و تقريره أنك إذا قلت: الله تعالى يعلم جميع المعانيات، و المعلم عبارة عن حصول صورة المعلوم عند<sup>٢٣</sup> العالم، فقد حصل في ذاته صور المعلومات بأسرها. ثم زعمت أنَّ العالم لا يتحد بالمعلم، فيلزمك أن يكون ذات الله تعالى محلاً لتلك القصور الكثيرة الغير

- ١- و هو تصريح بأنَّ ... في امتناعه -: من مع. ٢- الأول: الأول من. ٣- ياشرأق: ياشرأق مص.
- ٤- بعده: - منه مع. ٥- فالمراد: - منه من. ٦- ذكرنا: ذكرناه من. ٧- من: -: ط. ٨- إدراك: -: ط.
- ٩- لما هو له أول: لما هو له أول من. : لما هو له أول من ط. : لما له أول من مص. ١٠- ذلك: -: ط، م، مص.
- ١١- رسم: وشم ط وشم فوق الخط: رسم. ١٢- من: طابع من: من طابع مص. : طابع ط وشم فوق الخط: من صانع عقل. ١٣- متبدد: متبدد مع. ١٤- تلك: -: مع. ١٥- رسماً: رسماً ط. ١٦- تارة: مائة مص.
- ١٧- عنه: -: ط. ١٨- لما: كما م، مص. ١٩- بها: -: م. ٢٠- لا تنل: لا تنل مص.
- ٢١- فالأول: و الأول من. ٢٢- أسماء: الأسماء مص. ٢٣- عند: في من.

الكسوف، ومعه، وبعده.

التفسير: الجزئيات إذا عقلت بأسبابها<sup>١</sup> عقلت كليتها، ولا تتغير تلك الثقلات<sup>٢</sup> عند تتغير تلك الجزئيات. فإن من عقل من ذاته<sup>٣</sup> أنه<sup>٤</sup> مؤثر في الشيء الفلاني، وأن<sup>٥</sup> ذلك الشيء يقتضي<sup>٦</sup> حركة الملك والكواكب<sup>٧</sup>؛ وأن حركته تقتضي<sup>٨</sup> وصوله إلى الموضع الفلاني حال ما يكون الأرض حاله بينه وبين الشمس، وأنه<sup>٩</sup> متى كان كذلك حصل الخسوف، وأنه إذا تحرك بعد ذلك إلى حد كذا حصل الانحلاء مقدار كذا، وإذا وصل إلى حد<sup>١٠</sup> آخر حصل تمام الانحلاء. فيها<sup>١١</sup> الطريق نصير جميع الجزئيات على جميع تفاصيلها وأحوالها<sup>١٢</sup> معلومة. ومثل<sup>١٣</sup> هذا العلم مما لا يتغير بتغير<sup>١٤</sup> المعلوم، فإن<sup>١٥</sup> هذه المعلوم حاصلة قبل حصول الكسوف، ومعه، وبعده. فأما العلم بأن هذا الكسوف حصل الآن، أو مضى، أو سيحصل، فإنه يجب تنبؤه عند تغير هذه المعلومات. فقد ظهر أن الجزئي كيف يعلم حتى لا يتغير العلم عند تتغير المعلوم، وكيف يعلم حتى يجب تنبؤه عند تنبؤه.

واعلم أن الفاظ الكتاب ظاهرة إلا قوله: وهو أن الماقل لأن بين كون القمر في موضع كذا إلى آخره؛ فإن المراد منه أن من عقل أنه<sup>١٦</sup> يكون بين كون القمر في موضع كذا وبين كونه في موضع كذا كسوف جزئي، كان هذا الثقل أمراً ثابتاً قبل الكسوف، ومعه، وبعده. وقوله: «من زمان أول الحالين محدود»<sup>١٧</sup>؛ الفاظ ليس فيها كثير فائدة، ولو حذفناها لانتظم الكلام جيداً. ولما لم يست من كلام الشيخ، والأولى حذفها<sup>١٨</sup>.

### [الفصل التاسع عشر]

تنبيه وإشارة: قد تتغير الصفات للأشياء على وجوه:

منها مثل أن يسود الذي كان أبيض، وذلك باستحالة صفة متقابلة<sup>١٩</sup> غير مضادة.

- ١- بأسبابها: أسبابها<sup>٢٠</sup>، معنى. ٢- الثقلات: الثبوتات ط. ٣- من ذاته -: معنى. ٤- أنه: بأنه ط. معنى.
- ٥- وأن: بأن معنى. ٦- الشيء يقتضي: لا يقتضي ط. ٧- الكواكب: الكوكب م، مع، معنى.
- ٨- حركته تقتضي: يقتضي حركته معنى. ٩- وأنه: بأنه من. ١٠- كذا حصل... وصل إلى حد -: ط. معنى.
- ١١- فيها: بهذا مع، معنى. ١٢- أحوالها -: من. ١٣- مثل: مل مع. ١٤- لا يتغير بتغير: لا يتغير معنى.
- ١٥- بأن: بأذن معنى. ١٦- أنه: أن معنى. ١٧- محدود+: عقله من. ١٨- عند تتغير المعلوم وكيف... الأولى حذفها -: م. ١٩- واعلم أن الفاظ... الأولى حذفها -: ط. ٢٠- متقابلة: متقابلة من.

ادعاء تنزيه ذات<sup>١</sup> الله تعالى عن الصفات الحقيقية<sup>٢</sup>.

### المسئلة السادسة<sup>٣</sup>

في كيفية علم الله تعالى بالجزئيات

وفيها فصول أربعة.

واعلم أن الجزئيات قد تعلم<sup>٤</sup> على وجه لا يلزم من تتغير المعلوم بتغير<sup>٥</sup> العلم به<sup>٦</sup>، وتعلم أيضاً على وجه يلزم ذلك التغير عند تتغير المعلوم<sup>٧</sup>. والشيخ تكلم أولاً<sup>٨</sup> في تحقيق كل واحد من هذين التورعين، ثم اشتغل بنفي أحدهما وإثبات الآخر.

### [الفصل الثامن عشر]

إشارة: الأشياء الجزئية قد تنقل كما تنقل الكليات من حيث تجب بأسبابها منسوبة إلى مبدأ

نوعه في شخصه بخصص به، كالكسوف الجزئي فإنه قد يعقل وقوعه بسبب توافي أسبابه الجزئية و إحاطة العقل بها، ونقلها كما تنقل الكليات<sup>١٠</sup>. وذلك غير الإدراك الجزئي الزماني الذي يحكم أنه وقع الآن، أو قبله، أو وقع<sup>١١</sup> بعده. بل<sup>١٢</sup> مثل أن تعقل أن كسوفاً جزئياً يعرض عند حصول القمر، وهو جزئي ماء، وقت كذا، وهو جزئي ماء، في مقابلة كذا. ثم ربما وقع ذلك الكسوف، ولم يكن عند الماقل الأول إحاطة<sup>١٣</sup> بأنه وقع، أو لم يقع. وإن كان معقلاً له على النحو الأول لأن هذا إدراك آخر جزئي يحدث مع حدوث<sup>١٤</sup> المدرك، ويؤول مع زواله. وذلك الأول يكون ثابتاً الدهر كله، وإن كان علماً بجزئي؛ وهو أن الماقل يعقل أن بين كون القمر في موضع كذا، وبين كونه في موضع كذا، يكون كسوف معين في وقت<sup>١٥</sup> من زمان أول الحالين محدود. عقله ذلك<sup>١٦</sup> أمر ثابت قبل كون<sup>١٧</sup>

- ١- ذات -: ط. م، معنى. ٢- الحقيقية -: وبالله التوفيق م. ٣- السادسة: الخامسة ط. م.
- ٤- علم الله: علمه ط. ٥- تعلم: يعلمه معنى. ٦- بتغير -: المعلوم الغير معنى. ٧- به -: من.
- ٨- التغير عند تتغير المعلوم -: ط. م. ٩- أولاً -: من. ١٠- الكليات: الجزئيات معنى. ١١- وقع -: م.
- ١٢- بل -: من. ١٣- إحاطة+: به معنى. ١٤- يحدث مع حدوث: يحدث مع حدوثه م.
- ١٥- وقت+: معين من. ١٦- ذلك: لذلك م. ١٧- كون -: م.

و منها مثل أن يكون الشيء قادراً على تحريك جسم ما<sup>١</sup>، فلو عدم ذلك الجسم استحالة أن يقال: إنه<sup>٢</sup> قادر على تحريكه، فاستحال إذن هو عن صفته<sup>٣</sup> ولكن من غير تأثير في ذاته بل في إضافته.

فإن كونه قادراً صفة له واحدة، تلحقها إضافة إلى أمر كئى من تحريك أجسام بحالٍ ما مثلاً لو وماؤياً ذاتياً ويدخل<sup>٤</sup> في ذلك زيد، و عمرو، و حجارة، و شجرة دخو لا ثانياً فإنه ليس كونه قادراً متعلقاً به الإضافات المتتبية<sup>٥</sup> تنلق ما لا بد منه، فإنه لو لم يكن زيد أصلاً في الإمكان، و لم تقع إضافة القوة إلى تحريكه أبداً، ماضر ذلك في كونه قادراً على التحريك، فاذن أصل كونه قادراً لا يتغير بتغير أحوال<sup>٦</sup> المقدور عليها من الأشياء، بل إنما تتغير الإضافات الخارجية فقط. فهذا القسم كالمتقابل للذى<sup>٧</sup> قبله.

و منها مثل أن يكون الشيء عالماً بأن شيئاً ليس، ثم يحدث الشيء، فيصير عالماً بأن الشيء أيس، فتتغير الإضافة و القيمة المضافة<sup>٨</sup> معاً. فإن كونه عالماً بشيء ما، تختص<sup>٩</sup> الإضافة به<sup>١٠</sup>، حتى أنه إذا كان عالماً بمعنى كئى لم يكف ذلك بأن يكون عالماً بجزئى جزئى؛ بل يكون العلم بالنتيجة عالماً مستأنفاً يلزمه إضافة مستأنفة، و هيئة<sup>١١</sup> للنفس مستجدة لها إضافة مستجدة مخصوصة غير العلم بالمقدمة و غير هيئة تحقّقها. لا كما كان في كونه قادراً له بهيئة واحدة إضافات شتى. فهذا إذا اختلف حال المضاف إليه من عدم أو<sup>١٢</sup> وجود و يجب أن يختلف حال الشيء الذى له الصفة، لا في إضافة الصفة نفسها فقط، بل و في الصفة التى يلزمها تلك الإضافة أيضاً.

فما<sup>١٣</sup> ليس موضوعاً للتغير لم يجز أن يعرض له تبدل بحسب القسم الأول، و لا بحسب القسم الثالث، و أما بحسب القسم الثانى فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثر في الذات.

التفسير: لما بين الشيخ أن العلم بالزمانيات من حيث أنها حاصلة الآن، أو غير حاصلة، واجب التغير عند تغيرها؛ و أراد أن يحتاج باستحالة التغير على الله تعالى على استحالة اتصافه تعالى بهذا النوع من العلوم؛ تكلم أولاً في أقسام التغيرات و أصنافها، فذكر أنها على ثلاثة أوجه. و تقريره أن الصفات التبرّئية إما أن تكون صفات حقيقية<sup>١٤</sup> عارية عن الإضافات<sup>١٥</sup> كاللتراد و البياض، أو صفات هي

مجرد إضافات ككون<sup>١</sup> الإنسان شيئاً و شيئاً<sup>٢</sup> أو صفات حقيقية ذوات إضافات.

و هذا القسم الثالث على قسمين: أحدهما الصفة التى لا يلزم من تأثير ما لها من الإضافة تأثيرها، و الآخر ما يلزم من تأثير ما لها من الإضافة تأثيرها.

أما الأول؛ فهو مثل أن يكون الشيء قادراً على تحريك جسم، فلو عدم ذلك الجسم<sup>٣</sup> استحال أن يقال<sup>٤</sup>: هو قادر على تحريكه، فبطلت تلك الإضافة إذن<sup>٥</sup>. ولكن لا يلزم من عدم تلك الإضافة عدم تلك القدرة، لأن القدرة صفة واحدة تلحقها إضافة إلى أمر كئى و هو تحريك الجسم، فإما أن يكون<sup>٦</sup> ذلك الجسم زيداً أو عمراً فغير<sup>٧</sup> معتبر في بقاء القدرة<sup>٨</sup>، لأن المعتبر فيها<sup>٩</sup> أن تكون متعلقة بتحريك الجسم لا بتحريك هذا الجسم، و هذا حاصل سواء وجد هذا الجسم أو عدم.

و أما الثانى؛ فهو مثل العلم بعدم الشيء حال عدمه، و العلم بوجوده حال وجوده. فإنه متى تغير المعلوم تتغيرت الإضافة و العلم معاً. و الذى يدل عليه أمور:

الأول؛ و هو أن العلم بعدم الشيء مخالف للعلم بوجوده و غير قائم مقامه، لأنه لو وجد العلم بعدمه حال وجوده، أو<sup>١</sup> بالمكنس، لكان ذلك جهلاً. و أمّا إذا وجد العلم بعدمه حال عدمه، أو بوجوده حال وجوده، فإنه لا يكون جهلاً بل يكون عالماً<sup>١١</sup>. ولو لا أن العلم بعدم الشيء مخالف للعلم بوجوده و إلا لقام كل واحد منهما<sup>١٢</sup> مقام الآخر. ولو كان كذلك، لكان العلم بوجوده حال عدمه علماً كما أن العلم بعدمه حال عدمه<sup>١٣</sup> علماً. و لئالم يكن كذلك ثبت ما ذكرناه.

و الثانى، و<sup>١٤</sup> هو أن من علم أنه إذا جاء الفند دخل زيداً الدار، فهذا العلم لا يكفيه في العلم أن يعلم دخوله<sup>١٥</sup> في الدار عند دخوله فيها؛ لأنه لو<sup>١٦</sup> كان في بيت مظلم لا يتر فيه بين الليل و النهار إلى أن جاء الفند، و دخل زيد الدار ولكن لم يعلم ذلك الإنسان أنه جاء الفند، فإنه لا يكون علمه بأنه إذا جاء الفند دخل زيد الدار كافياً في حصول العلم بأنه قد دخلها الآن. بل متى انضم إلى ذلك العلم

١- ككون: لكون ط، مص. ٢- حقيقة: حقيقة ط، ٢، مص. ٣- الجسم: التحريك ط. ٤- يقال: يكون ط.

٥- إذن -: ٣. ٦- يكون -: ٢، ط، ٧- فغير -: ٢، ط، ٨- القدرة -: ٢، فلا ط.

٩- فيها: منها س. ١٠- أو: و ط. ١١- بل يكون علماً -: ٢، ط، ١٢- منهما -: ط.

١٣- عدمه -: يكون مع. ١٤- و -: س. ١٥- أن يعلم دخوله: العلم بدخوله مص. ١٦- لو: أن س.

١- ما: من الأجسام ٢. ٢- إنه: هو ٢. ٣- من صفت: غير صفة مع. ٤- ذاتياً ويدخل: على الهمش س.

٥- المتعينة: المتعينة س. ٦- أحوال -: ٢. ٧- للذى -: ٢، لما ٢: + هو مص. ٨- المضادة -: س.

٩- تختص: مختص س. ١٠- به -: س. ١١- هيئة: لهيئة مص. ١٢- أو: و س، ٢.

١٣- أيضاً فما: و أيضاً مقام ١٢. حقيقة: حقيقة ط، مص. ١٥- الإضافات: الإضافات ط.

و اعلم أنَّ من الناس من نازع في قولهم: العلم بالجزئيات يجب تغيّره عند تغيّرها. و هذه المنازعة ضعيفة، و الأولى أن نساعد<sup>١</sup> على وجوب التغيّير. لكن يزعم<sup>٢</sup> أنَّ المعلم ليس إلا إضافة مخصومة<sup>٣</sup>، و إذا جاز التغيّير في الإضافات المارضة لذات الله تعالى فلم لا يجوز أيضاً<sup>٤</sup> تغيّره في هذه الإضافة؟ و تحقّيقه و هو أنَّ<sup>٥</sup> ذاته تعالى موجبة لحصول تلك الإضافة<sup>٦</sup> المستمدة بالمعلم، لكن بشرط<sup>٧</sup> حصول ذلك<sup>٨</sup> المعلوم. فالمعلم بأنَّ زيدا دخل الدار بوجه<sup>٩</sup> ذات الله تعالى لنفسه<sup>١٠</sup> لكن بشرط أن يدخل زيد الدار، فإذا خرج عنها فقد زال الشرط فيزول المشروط و هو ذلك العلم، و يحدث<sup>١١</sup> شرط علم آخر و هو المعلم بخروجه، فلا جرم يحصل العلم الآخر<sup>١٢</sup>. و ما ذكره الفلاسفة في استحالة التغيّير على هذا الوجه قد ذكرناه<sup>١٣</sup> في سائر الكتب و اعتبرنا عليه، و إذا كان كذلك سقطت حجّتهم على الفلج في علمه<sup>١٤</sup> تعالى بالجزئيات.

### [الفصل العشرون]

نكتة: كونك يميناً و شمالاً إضافة محضة، و كونك عالماً و قادراً هو كونك في حالة متترة في نفسك تبعها إضافة لازمة أو لاحقة، فانت بهما ذو حال مضافة لادو إضافة محضة.

**التفسير:** لما ذكر الأقسام الثلاثة للصفات الحقيقية في الفصل المتقدّم، ذكر ههنا الصفات التي

هي مجرد الإضافات<sup>١٥</sup> فقط مثل كون الشيء يميناً و شمالاً. فزعم أنَّ هذه الأمور مجرد إضافات، و<sup>١٦</sup> أمّا كونه عالماً و قادراً فهي صفات تبعها إضافات.

و اعلم أنَّ كثيراً من المتكلّمين المحقّقين نازعوا في ذلك، و زعموا أنَّ العلم ليس إلا مجرد النسبة المخصومة<sup>١٧</sup>. فأمّا أن يقال: المعلم صفة حقيقية تعرض لها هذه النسبة فكلاهما و الشيخ<sup>١٨</sup> ما أقام على صحّة دعواه برهاناً و لا بدّ منه.

- ١- يساعد: يساعد ط، م، مص. ٢- يزعم: يزعم مج، مهملة في مج، ٣- إضافة مخصومة: الإضافة المخصومة ط، م، مص.
- ٤- أيضاً: -: من. ٥- أنّ: آت ط. ٦- الإضافات: من. ٧- بشرط: بشرط مج. ٨- ذلك: -: من.
- ٩- بوجه: موجب ط، م، مص. ١٠- لنفسه: في نفسه مص. ١١- يحدث: حدوث ط، م. حصل ط، مص.
- ١٢- الآخر: -: من. ١٣- قد ذكرنا: فقد ذكرنا مص. ١٤- علم الله ط، م، مص.
- ١٥- الإضافات: إضافات مص. ١٦- و: -: ط، م، مج. ١٧- النسبة المخصومة: نسبة مخصومة مص.
- ١٨- فكلاهما و الشيخ: و كلام الشيخ ط، مص.

علم آخر، و هو أنّه جاء الغد، فحينئذ يولد<sup>١</sup> من هذين العلمين علم ثالث على سبيل النتيجة بأنَّ زيدا دخل الدار. و هذا هو المراد بقول الشيخ أنّه إذا كان عالماً<sup>٢</sup> بمعنى كلّ لم يكف في<sup>٣</sup> أن يكون عالماً بجزئي<sup>٤</sup>، بل<sup>٥</sup> يكون العلم بالنتيجة علماً مستأنفاً يلزمه إضافة<sup>٦</sup> مستأنفة، و هيئة للنفس مستجدة لها إضافة مستجدة غير العلم بالمقدّمة<sup>٧</sup> و غير هيئة تحقّقها. فثبت ما أدعينا من وجوب تغيّر هذا النوع من العلم عند تغيّير المعلوم.

ثمّ لما أطلب الشيخ في تقرير هذه الأقسام قال: فمالمس موضوعاً للتغيّير لم يجز أن يعرض له<sup>٨</sup> تبدل بحسب القسم الأول، و لا بحسب القسم الثالث، و أمّا بحسب القسم الثاني فقد يجوز في إضافات بعيدة لا تؤثر في الدّات، و معناه أنَّ التغيّير في القسم الأول، و هو الذي يكون مثل التباد و التباين، و في<sup>٩</sup> القسم الثالث، و هو كالمعلم، محال. و أمّا في القسم الثاني، و هو كالقدرة، فالتغيّير فيما لها من الإضافات جائز؛ لأنّ المتغيّر<sup>١١</sup> هناك بالحقيقة<sup>١٢</sup> مجرد الإضافة لائنس الصّفة التي هي القدرة<sup>١٣</sup>. هذا حاصل الكلام.

و لفتايل أن يقول: الإضافات عندكم أمور موجودة في الخارج، فإذا جوّزتم التغيّير في الإضافات<sup>١٤</sup> المارضة لذات الله تعالى فقد جوّزتم<sup>١٥</sup> أن تحدث في ذاته تعالى صفة بعد عدها، أو<sup>١٦</sup> تزول عنها صفة بعد وجودها<sup>١٧</sup>. و إذا جوّزتم ذلك ههنا، فلم لا تجوّزون مثله في الصفات الحقيقية؟ و أيّ دليل على الفرق بينهما؟

ثمّ لمن<sup>١٨</sup> وقعت المساعدة على أنَّ التغيّير في الصفات الحقيقية لله تعالى محال، فلم قلتم: إنَّ العلم من الصفات الحقيقية؟ يبيانه أنَّ العلم عندنا نسبة مخصومة بين المالم و المعلوم، و الذي نتقدونه من أنّه عبارة عن صورة مساوية للمعلوم في المالم، فقد أبطلناه بما<sup>١٩</sup> فيه مفتح، و إذا كان كذلك كان التغيّير في العلم تغيّراً في مجرد الإضافة<sup>٢٠</sup>، و ذلك غير ممكن.

- ١- يولد: يولد مج. ٢- عالماً: علماً ط، مص. ٣- في: من. ٤- يبرز في: يبرز في م. ٥- بل: بل مص.
- ٦- إضافة: إضافة مج. ٧- بالمقدّمة: من العلم بالملم ط. ٨- يرض له: يرض لها من. ٩- في: -: من.
- ١٠- لا للتغيّير: بالتغيّير م. ١١- المعتيّر: التغيّير مج. ١٢- بالحقيقة: في مج.
- ١٣- القدرة: كالقدرة مص. ١٤- الإضافات: الإضافة ط. ١٥- جوّزتم: التغيّير في الإضافات مج.
- ١٦- أو: و: من. ١٧- وجودها: فيه ط، م. ١٨- ثمّ لمن: ثمّ وإن من. ١٩- بما: بما م. ٢٠- مفتح: مفتح.

المسئلة السابعة<sup>١</sup>

## في شرح عنايته تعالى

فصل واحد.

## [الفصل الثاني والعشرون]

إشارة: فالمنابة هي إحاطة علم الأول بالكل، وبالأوجب أن يكون عليه الكل حتى يكون على أحسن النظام. وبأن ذلك واجب عنه وعن إحاطته به، فيكون الموجود وفق المعلوم على أحسن النظام من غير إبعاث قصد وطلب من الأول الحق. فعلم الأول بكنهية القواب في ترتيب وجود الكل منيع لفيضان الخير في الكل.

التفسير: أعلم أن في النمط السادس لما أبطل كونه تعالى فاعلاً بالاختيار، وكان المفهوم من المنابة هو أن يفعل الفاعل فعلاً ليتفهم به غيره، وهذا التفسير لا يتأني مع القبح في كونه تعالى مختلفاً، لاجرم احتياج إلى تفسير المنابة. والآن<sup>٢</sup> أيضاً لما قبح في علمه تعالى بالجزئيات، وكان ذلك الممنى<sup>٣</sup> المتعارف<sup>٤</sup> منها لا يستمر أيضاً مع القبح في العلم<sup>٥</sup> بالجزئيات، لاجرم أعاد تفسير<sup>٦</sup> المنابة مرة أخرى، والتفسير الذي ذكره ههنا هو الذي ذكره هناك من غير تفاوت أصلاً، فلا فائدة في الإعادة<sup>٧</sup>.

المسئلة الثامنة<sup>٨</sup>

## في كيفية دخول الشر في القضاء الإلهي

خمس فصول<sup>٩</sup>.

## [الفصل الثالث والعشرون]

إشارة: الأمور الممكنة<sup>١٠</sup> في الوجود منها أمور يجوز أن يمتري وجودها عن الشر والخلل و

١- السابعة: السادسة ط، م. ٢- الآن: - ط. ٣- الممنى: بالممنى ط. ٤- المتعارف: بالمنابة م: المنابة ط.

٥- العلم: العمل م. ٦- تفسير: بغير م. ٧- الإعادة: وبالله التوفيق مع. ٨- الثامنة: السابعة ط، م.

٩- خمسة فصول: - ط، م. ١٠- الممكنة: - أنى م.

## [الفصل الحادي والعشرون]

تغليب: فالواجب الوجود يجب أن لا يكون علمه بالجزئيات علماً زمانياً حتى يدخل فيه: الآن، والماضي، والمستقبل. فيعرض لصفة<sup>١</sup> ذاته أن تتغير، بل يجب أن يكون علمه بالجزئيات على الوجه المقدس العالي على الزمان والدهر.

و يجب أن يكون عالماً<sup>٢</sup> بكل شيء، لأن كل شيء لا زم<sup>٣</sup> بوسط أو بغير<sup>٤</sup> وسط يتأذى إليه بعينه قدره الذي هو تفصيل قضاياه الأول تأدياً واجباً، إذ كان مالا يجب لا يكون كما علمت.

التفسير: لما فرغ من بيان أن<sup>٥</sup> الجزئيات كيف تعلم حتى يلزم الكثير، وكيف تعلم حتى لا يلزم الكثير<sup>٦</sup>، وكان الكثير<sup>٧</sup> على واجب الوجود مستمناً<sup>٨</sup>، صرح في هذا الفصل بالنتيجة. فقال: يجب أن لا يكون عالماً بالجزئيات علماً زمانياً متغيراً، ويجب أن يكون عالماً بها على الوجه الكلي<sup>٩</sup> الذي لا ينتثر بتغير الزمان.

والدليل عليه أنه قد ثبت أن كل ممكن فلا بد له من مرجح، وأنه ما<sup>١١</sup> لم يجب وجوده عن ذلك المرجح لا يوجد، فإذا يجب استناد كل الممكنات<sup>١٢</sup> إلى واجب الوجود. و ثبت أنه لا واجب إلا الواحد، فإذا جميع الممكنات مستندة إلى الباري تعالى. وقد عرفت أن العلم بالعلمة علّة للمعلم بالمعلوم، فلزم من علمه تعالى بذاته علمه بجميع هذه الجزئيات على أقصى ما لها من التفاصيل. وهذا الكلام حق بعد تقرير المقدمات المذكورة.

وأما لفظة القضاء والقدر اللذان أورد ههنا<sup>١٣</sup> فيعني بالقضاء مملو له الأول، لأن القضاء هو الحكم الواحد الذي يترتب عليه سائر التفاصيل، والمعلوم الأول كذلك. وأما القدر فهو سائر المملولات الصادرة عنه طرأ و عرضاً، لأنها<sup>١٥</sup> بالنسبة إلى المعلوم الأول<sup>١٦</sup> تجري مجرى<sup>١٧</sup> تفصيل الجملة وهو القدر<sup>١٨</sup>.

١- لصفة: بصفة م. ٢- عالماً: علماً م. ٣- لازم: ملازم م. ٤- بغير: غير م. ٥- إذ: إذا م.

٦- أن: - ط. ٧- وكيف تعلم حتى لا يلزم الكثير: - مع. ٨- وكان الكثير: - م. ٩- مستمناً: - م.

١٠- الكلي: الثاني ط، م. ١١- وآله ما: فأنه إن ط. ١٢- استناد كل الممكنات: استناد ط.

١٣- لفظة: لفظة ط، مع. - م. ١٤- ههنا: هنا م. - ط. ١٥- لأنها: - ط. ١٦- الأول: - م.

١٧- تجري مجرى: تجري مجرى مع. ١٨- القدر: وبالله التوفيق م، مع.



أما القسم الأول فإنَّ الحكمة الإلهية التي هي مبدأ الرحمة ونبوع الخير والجرود تقتضي حصوله. وأما القسم الثاني فإنَّ الحكمة تقتضي حصوله<sup>١</sup>، لأنه لو لم يحصل لاندفعت<sup>٢</sup> الخيرات الغالبة. فإذا في<sup>٣</sup> حصوله مفسدة قليلة وخير كثير، وفي عدم حصوله عكس ذلك، وتحمّل أدنى<sup>٤</sup> المفسدين لدفع أفعالهما من<sup>٥</sup> مقتضيات الحكمة. وهو المراد من قولهم<sup>٦</sup>: إنَّ في أن لا يوجد الخير الكثير تحزُّراً عن الشرِّ القليل شرّاً كثيراً. ومثال هذا القسم الثَّالث، فإنَّها لا يمكن كونها<sup>٧</sup> موجودة موصوفة بطبيعتها وخاصيتها التي هي منشأ المنافع العظيمة<sup>٨</sup> إلاَّ و يكون بحيث قد يتأذى في بعض أحوالها إلى أن يخرق بها<sup>٩</sup> حيوان<sup>١٠</sup>. والإنسان<sup>١١</sup> لا يمكن دخوله في الوجود على ما هو<sup>١٢</sup> عليه من نفسه<sup>١٣</sup> وبدنه وقواه وخواصمه<sup>١٤</sup> إلاَّ و يكون بحيث قد يعرض لبعضهم خطأ في الهيئات العقلية أو الممثلة<sup>١٥</sup> يكون سبباً للضرر في المماد<sup>١٦</sup>.

وأما الأقسام الثلاثة الباقية<sup>١٧</sup> فهي غير<sup>١٨</sup> موجودة، لأنَّها إذا تأملنا في أحوال<sup>١٩</sup> هذا العالم وجدنا التسقم والألم وإن كانا كثيرين، لكنَّ الصحة والسلامة أعم وأثَم وأكثَر. وإذا عرفت ذلك ظهر أنَّ الشرَّ داخل في القضاء الإلهي بالمعرض، يعني أنَّ الأمور التي كانت الخيرية غالبية عليها لما كانت مقصودة لما فيها من الخيرات الغالبة، لا جرم وجدت تلك الشرور القليلة اللازمة لها<sup>٢٠</sup>. ولو لا كونها لازمة لتلك الخيرات، وإلاَّ لما وجدت.

ونقابل أن يقول للفلاسفة: إنَّ البحث عن هذه المسئلة ساقط عنكم على حسب أصولكم، فيكون خوضكم<sup>٢١</sup> فيه من الفضول. وأما قلنا: إنَّ<sup>٢٢</sup> البحث عنها<sup>٢٣</sup> ساقط عنكم<sup>٢٤</sup> على حسب أصولكم<sup>٢٥</sup>؛ لأنَّ البحث عن هذه المسئلة لا يستقيم إلاَّ مع القول بأنَّ فاعل العالم<sup>٢٦</sup> مختار، ومع القول

- ١- وأما القسم ... حصوله: على الهامش ط. ٢- لا اندفعت: +، تلك ط، ٤، مص. ٣- في: -، مص.
- ٤- أدنى: أقل م. : أدنى م، مع. ٥- من: في ط. ٦- قولهم: قوله مص. ٧- كونها: أن يكون م.
- ٨- المنافع العظيمة: للمنافع العظيمة مع: للمنافع عظيمة ط. ٩- بها: -، مع. ١٠- حيواناً: بغير أن ط.
- ١١- الإنسان: الأنايا مع. ١٢- هو: يترجم. ١٣- نفسه: +، وخواصمه ط. ١٤- خواصمه: جوارحه مص.
- ١٥- الممثلة: +، و م. ١٦- للضرر في المماد: ليعتدوا المماد م. ١٧- الباقية: -، م. ١٨- لها: فيز: كثير م.
- ١٩- أحوال: +، أهل مع، مص. ٢٠- لها: -، م. ٢١- خوضكم: حصوله ط. ٢٢- أن: -، ط.
- ٢٣- عنها: -، مع، مص. ٢٤- عنكم: -، ط، ٢٥- فيكون خوضكم ... حسب أصولكم: -، مع.
- ٢٦- العالم: +، فاعل ط، ٢.

الفساد أصلاً ومنها<sup>١</sup> أمور لا يمكن أن تكون فاضلة ففيلتها إلاَّ وتكون بحيث يعرض منها شرٌّ ما عند ازدهامات الحركات ومصادمات المتحركات. وفي القسمة<sup>٢</sup> أمور شريرة إنما على الإطلاق، وإما بحسب الغلبة.

وإذا كان الوجود المحض مبدأً للفيضان الوجود الخير والقيود القواب كان وجود القسم الأول واجباً فوضائه، مثل وجود الجواهر العقلية وما يشبهها. وكذلك<sup>٣</sup> القسم الثاني<sup>٤</sup> يجب فوضائه، فإنَّ في أن لا يوجد خير كثير، ولا يؤتى به تحزُّراً من شرٍّ قليل شرّاً كثيراً. وذلك مثل خلق النار، فإنَّ النار لا تنفصل ففيلتها<sup>٥</sup> ولا تكمل<sup>٦</sup> ممرتها<sup>٧</sup> في تميم الوجود إلاَّ أن يكون بحيث تؤذى وتولم ما يبقى لها مصادمته من أجسام حيوانية. وكذلك الأجسام الحيوانية لا يمكن أن يكون لها ففيلتها إلاَّ أن يكون بحيث يمكن أن تتأذى أحوالها في حركاتها وسكناتها. وأحوال مثل النار في تلك أيضاً إلى اجتماعات ومصادمات مؤذية، وأن تتأذى أحوالها وأحوال الأمور التي في العالم إلى أن يقع لها خطأ في<sup>٨</sup> عقد ضارٍّ في المماد وفي الحق، أو فرط هيجان غالب<sup>٩</sup> عامل من شهوة أو غضب ضارٍّ في أمر المماد.

وتكون القوى المذكورة لا تعني غناها؛ أو تكون بحيث يعرض لها عند المصادمات<sup>١٠</sup> عارض خطأ<sup>١١</sup> غلبة هيجان، وذلك في أشخاص أقل من أشخاص السالمين وفي<sup>١٢</sup> أوقات أقل من أوقات السلامة. ولأنَّ هذا معلوم في النهاية الأولى، فهو كالمقصود بالمعرض، فالشرُّ داخل في القدر بالمعرض كأنه مثلاً معرض به بالمعرض.

الترسيم: الغرض من هذا الفصل ذكر أسباب الشرور<sup>١٣</sup>. والكلام فيه<sup>١٤</sup> مبنًى على تقديم تقسيم وهو أن تقول: الموجود إنما أن يكون خيراً محضاً، أو الخيرية غالبية فيه<sup>١٥</sup>، أو الخيرية والشريرة فيه سَيَان<sup>١٦</sup>، أو الشريرة غالبية فيه، أو يكون شرّاً محضاً فهذه أقسام خمسة لا مزيد عليها.

- ١- منها: -، م. ٢- القسمة: الحكمة م ولكن صريح على فوق التقط. ٣- كذلك: +، وجود م.
- ٤- الثاني: +، وأنه م. ٥- ففيلتها: -، م. ٦- لا تكمل: لكل م. ٧- ممرتها: مؤزنتها مص.
- ٨- في: -، م. ٩- غالب: -، م. ١٠- المصادمات: المصادمات م، ١١- و: أن م.
- ١٢- في: -، م. ١٣- الشرور: الشر م. ١٤- فيه: -، م. ١٥- فيه: عليه مع: -، م.
- ١٦- سَيَان: شيطان م. : متساويان ط.

القتل<sup>١</sup> بأنه شر. لكننا<sup>٢</sup> إذا نظرنا ما فيه من الأمور الوجودية عينا فيه من الأمور المدمية، وجدنا الشر<sup>٣</sup> ليس إلا المدميات. فإنا إذا<sup>٤</sup> نظرنا إلى كون القاتل متمكناً من القتل فذلك<sup>٥</sup> خير، لأن القدرة من الكمالات والخيرات. وإذا نظرنا إلى كون الشككين قطعاً<sup>٦</sup> فهو خير، لأن كمال الشككين أن يكون كذلك. وإذا نظرنا إلى كون العضو قابلاً للقطع<sup>٧</sup> كان ذلك خيراً، فإنه لو كان جاسياً<sup>٨</sup> لا يتأثر عن الشككين كان ذلك<sup>٩</sup> شراً. فإنا إذا نظرنا إلى فوات حياة<sup>١٠</sup> المقتول، وإلى تفريق<sup>١١</sup> اتصال<sup>١٢</sup> بدنه، وجدناه شراً. ومعلوم أن هذين الأمرين عدميان، فعملهما الخير هو الوجود، والشر هو العدم.

واعلم أن هذا الاحتجاج ليس بجيد، لأن<sup>١٣</sup> من قال: الخير وجود، والشر عدم، إنما<sup>١٤</sup> أن يكون غرضه منه<sup>١٥</sup> تفسير لفظ الخير بالوجود، ولفظ الشر بالعدم، وحينئذ لا حاجة به في ذلك إلى الاستدلال والاحتجاج، لأن لكل أحد أن يفترأ لفظ شاء بأي معنى شاء. وإن كان غرضه منه أن يحكم على الخير بأنه لا بد وأن يكون موجوداً، وعلى الشر بأنه لا بد وأن يكون معدوماً، حتى يكون ذلك<sup>١٦</sup> قضية موضوعةا الخير ومحمولها الموجود، فهذا إنما يتأني بعد تصوّر ماهية الخير والشر وكلاهما الآن فيه. فثبت أن الذي ذكره غير جيد<sup>١٧</sup>. ثم بتقدير التزول عن هذا المقام فهو تعويل على مجرد التمثيل<sup>١٨</sup>، وقد عرفت أنه لا يفيد اليقين.

واعلم أن الناس لا يريدون بلفظ الشر في العرف العام المشهور إلا الألم، أو ما يكون مؤذياً إليه. ثم إن العلم الضروري حاصل بأن الألم أمر وجودي، ولا خلاف فيه بين العقلاء. بل من الناس من زعم أن اللذة عبارة عن زوال الألم، فجعلها أمراً عديمياً. لكن لا خلاف بينهم في كون الألم أمراً وجودياً. وإذا كان الأمر<sup>١٩</sup> كذلك ظهر أن الذي يعنيه<sup>٢٠</sup> الناس<sup>٢١</sup> بلفظ الشر<sup>٢٢</sup> أمر وجودي، وأما الخير

١- القتل: العقل مع. ٢- لكنا: لكن مع. ٣- الشر: ++ في س. ٤- فإنا إذا: فإنا مع. ٥- فذلك: فذلك ط، س.  
٦- قطعاً: تصور مع. ٧- يكون: ++ له ط. ٨- للقطع: للقطع ط، مع. ٩- فإنه: لأن س.  
١٠- جاسياً: جاسياً أو جاسياً أي باسماً. ١١- ذلك: -: مع. ١٢- اتصال: العقل مع. ١٣- لا بد: لا بد ط.  
١٤- إنما: جاسياً مع. ١٥- فإنا: فإنا ط. ١٦- فوات: تفريق مع. ١٧- منه: من ذلك مع. ١٨- به في ذلك إلى: إلى ذلك مع.  
١٩- ذلك: -: س. ٢٠- غير جيد: ليس بجيد س. ٢١- التمثيل: المثال ط، مع. ٢٢- الناس: -: س.  
وفي المتن: العقل مع. ٢٣- الأمر: -: ط. ٢٤- يعنيه: يعنيه ط. ٢٥- الناس: -: س.  
٢٥- الشر: في المتن هكذا ولكن صريح على الهامش ط: الخير م.

بالحسن و التيقن العقليتين، وأنتم لا تقولون بواحد من هذين الأصلين.

فإنا أنه لا بد من القول بالفاعل المختار لأن<sup>١</sup> قول القاتل: لم وجد<sup>٢</sup> الشر<sup>٣</sup> في أفعال الله تعالى؛ إنما يتوجه إذا كان<sup>٤</sup> تعالى مختاراً يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل حتى يقال: لم فعل هذا دون ذلك<sup>٥</sup>؟ وأما إذا كان<sup>٦</sup> موجباً للهاته، بحيث يستحيل عقلاً أن لا يكون مصدرها لما صدر عنه، لم يمكن أن يقال: لم فعل هذا دون ذلك<sup>٧</sup>؟ لأن جوابه هو: أنه<sup>٨</sup> إنما وجدت هذه الأفعال عنه لأن ذاته تعالى كانت موجبة لها للهاته<sup>٩</sup>. وكان يستحيل في العقل عدم صدورها عنه، سواء كانت تلك الأفعال خيرات محضة أو شروراً محضة.

وأما أنه لا بد من القول بالحسن والتيقن العقليتين؛ لأننا بتقدير أن لا نقول بذلك، كان الكل حسناً صواباً من<sup>١٠</sup> الله تعالى على ما هو قول الأشعرية<sup>١١</sup>. وإذا كان كذلك استحال أن يقال: لا يجوز من الله تعالى فعل<sup>١٢</sup> الشر؛ ويجب أن يكون فاعلاً للخير<sup>١٣</sup>.

فثبت أن هذا البحث إنما يستقيم على قول المعتزتين بهذين الأصلين وهم المعتزلة. وأما الذين ينكرونهما كان هذا البحث ساقطاً عنهم، وكان خوضهم فيه فصولاً.

وللغلاسة أن يقولوا: غرضنا من هذا البحث أمران: أحدهما؛ أن نعلم أن مخلوقات الله تعالى من أي الأقسام الخمسة المذكورة. أي المقصود أن نعلم أن المخلوقات خيرات محضة، أو شروء محضة، أو متدرجة. والثاني؛ أن عندنا<sup>١٤</sup> علم الله تعالى بالنظام الأكمل علته لوجود ذلك النظام، فثبتا أن النظام الأكمل كيف هو حتى عرفنا أن ذلك داخل في الوجود.

ثم لن<sup>١٥</sup> نزلنا عن هذا المقام، ولكن التقسيم الذي بنوا عليه<sup>١٦</sup> قاعدة الباب بناء<sup>١٧</sup> على تصور ماهية الخير والشر، فيجب أولاً أن نبحت عن ذلك. فنقول: قد<sup>١٨</sup> اشتهر في السنة الفلاسفة أن الخير هو الوجود، والشر هو العدم، وربما حاولوا الاستدلال عليه ببعض الأمثلة، مثل<sup>١٩</sup> أن قالوا: إننا<sup>٢٠</sup> نحكم على

١- لأن: ثلاث ط، مع. ٢- لم وجد: لم يوجد مع. ٣- الشر: الشيء ط: -: مع. ٤- كان: ++ الله ط.  
٥- ذاك: -: س. ٦- كان: ++ ذلك س. ٧- أنه: -: ط. ٨- للهاته: لذاتها س. ٩- من: من مع.  
١٠- ما هو قول الأشعرية: ما كان الأشعري س. ١١- فعل: -: س. ١٢- للخير: -: مع.  
١٣- عندنا: عند ط: -: س. ١٤- أن: من: ++ أن نعلم مع؛ ثم شطب عليها. ١٥- لن: بأن مع. ١٦- نزلنا: -: مع.  
١٧- بناء: عليه ط، مع. ١٨- قد: -: ط، مع. ١٩- بناء: -: مع. ٢٠- إننا: أن مع.  
٢١- أن: أن مع.

في الحالة الثانية، فهذا ما قيل في إيصال قول محمد بن زكريا.

وإذا ثبت وجود اللذة<sup>١</sup> فنقول: المقصود من الخلق إما التفرغ للذات، أو للآلام، أو للذات والالام<sup>٢</sup>. فإما التفرغ للذات، فإن قلنا بقول ابن زكريا ظهر فساد. وإن اعتبرنا<sup>٣</sup> بكونها أمراً ثبوته<sup>٤</sup>، لكننا إذا تأملنا وجدنا اللذة قليلة جداً، بل ٥ الغالب على الخلق إما الألم<sup>٥</sup> أو دفع الألم، لأن الصحة لا معنى لها إلا بقاء البدن خالياً عن الألم. والذي يقال: الصحة لذبة فهو مكابر، لأن اللذة حالة وجدانية، فإذا لم نجد لها من النفس استحالة<sup>٦</sup> أدعاء وجودها. وسيأتي لذلك مزيداً<sup>٨</sup> تقرير في النمط الثامن<sup>٩</sup>. وأيضاً فالسلامة عن المؤذيات الخارجية والداخلية<sup>١٠</sup> لا معنى لها أيضاً<sup>١١</sup> إلا عدم الألم أو<sup>١٢</sup> عدم ما يؤذي إلى الألم. وأيضاً استقامه أسباب<sup>١٣</sup> المعيشة من النار والمطار والمال والجاه ليست إلا وسائل إلى دفع<sup>١٥</sup> الآلام المتوقعة. وأما اللذة<sup>١٦</sup> الحاصلة عند الأكل والشرب والجلوس في الهواء الطيب ولبس الملابس الطيبة فكل ذلك يرجع إلى دفع ألم الجوع والعطش وأذى الحر والبرد.

لا يقال: لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا يترجح<sup>١٧</sup> طعام على طعام، و<sup>١٨</sup> منكوحة على أخرى؛ لأنه لما كان النرض من الكل<sup>١٩</sup> دفع ألم الجوع وألم<sup>٢٠</sup> النفقة المخصوصة، وذلك حاصل بالكل، وجب كون الكل مساوياً<sup>٢١</sup>. كما أنه لما<sup>٢٢</sup> كان النرض من الاصطلاء دفع ألم البرد لا جرم لم تترجح نار على نار.

لأننا نقول: هذا باطل لاحتمال أن يكون السبب في ترجيح<sup>٢٣</sup> طعام على طعام بعد اشتراكهما في إزالة الجوع<sup>٢٥</sup>، كون الطعام المكروه<sup>٢٦</sup> مؤلماً بطعمه<sup>٢٧</sup>، أو رائحته، أو شكله، أو مقدار ناله،

- ١- اللذة: الذات والالام ط. ٢- أو للذات والالام :- ط. ٣- اعتزنا: عرفنا م.
- ٤- أمراً ثبوته: أمراً ثبوته مص. ٥- بل: إما س. ٦- الألم: الآلام ط. ٧- استحالة: وجود م.
- ٨- مزيد: زيادة مص. ٩- الثامن: السادس مع. ١٠- الخارجية والداخلية: الخارجية والداخلية مع.
- ١١- أيضاً: أصلاً مع. ١٢- أو: و ط، م. ١٣- عدم :- ط، م. ١٤- أسباب :- م.
- ١٥- إلى دفع: لدفع مص. ١٦- اللذة: للذات ط، م. ١٧- لا يترجح: يترجح ط. ١٨- و +: لا م.
- ١٩- الكل: الأكل والجماع مص. الأكل م: ذلك مع. ٢٠- ألم: +: الجماع مع. ٢١- متساوياً: مساوياً ط، مص.
- ٢٢- كما أنه لما: لأنه لما مع. كما أنه لو ط، م. مص. ٢٣- ترجيح: ترجيح ط، م. مص. ٢٤- في: +: سبب ط، م.
- ٢٥- إزالة الجوع: دفع ألم الجوع س. ٢٦- المكروه: المذكور مع. ٢٧- بطعمه: بطيمه مص.

فقد يطلق على عدم الألم، فيقال: للإنسان الذي يكون في السلامة أنه في الخير، وقد يطلق على اللذة. وإذا عرفت هذا التفصيل فلتترك الكلام في العبارات، ونقول<sup>١</sup>: حال<sup>٢</sup> الحيوان<sup>٣</sup> لا يخلو عن أحد أمور ثلاثة: إما أن يكون في اللذة، أو في الألم، أو يكون خالياً عنهما. أما اللذة فمن الناس من أنكر وجودها، وهو محمد بن زكريا الرازي، فإنه زعم أنه<sup>٤</sup> لا معنى لها<sup>٥</sup> إلا زوال الألم، فاللذة التي نجدها عند الأكل<sup>٦</sup> لا معنى لها إلا زوال ألم الجوع. واللذة التي نجدها عند الشرب لا معنى لها إلا زوال ألم العطش. ولذلك<sup>٧</sup> فإنه متى كان<sup>٨</sup> الجوع والعطش أشد<sup>٩</sup>، كانت اللذة الحاصلة بالأكل والشرب أقوى. وكذا اللذة الحاصلة في الضيق من الجلوس في الهواء البارد، وفي الشتاء في<sup>١٠</sup> الهواء الحار<sup>١١</sup>، دفع ألم الكيفية المؤذية. وكذا اللذة الحاصلة من لبس الملابس وركوب المراكب. واللذة الحاصلة من الجماع<sup>١٢</sup> إنما كانت لدفع<sup>١٣</sup> النفقة المؤذية.

وأما الأكثر من الفلاسفة والمتكلمين فقد اتفقوا على إيصال هذا القول لوجوده. أولها<sup>١٤</sup> أن العدد يستحيل فيه التفاوت بالشدّة والضعف، فلو كانت اللذة أمراً عددياً لما كانت لذة أقوى من لذة أخرى<sup>١٥</sup>.

وثانيها؛ أنها<sup>١٦</sup> لئلا يدارك صوت أو صورة ندرتها<sup>١٧</sup> قبل أن يخطر ببالنا وجودها حتى لا يقال: إن الانقضاء<sup>١٨</sup> لدفع ألم الشرق، ففي هذه الصورة قد<sup>١٩</sup> حصلت اللذة<sup>٢٠</sup> من غير زوال<sup>٢١</sup> ألم<sup>٢٢</sup>. وكذلك لئلا يشاهده بعض الأشخاص ولا يلحقنا بنقداتهم ألم حتى يقال: اللذة خروج عن<sup>٢٣</sup> المؤلم.

وثالثها؛ أنه<sup>٢٤</sup> كان يلزم<sup>٢٥</sup> أن لا يحسن من الاعتلاء عند ضعف شهوراتهم أن يتداولوا بالأدوية<sup>٢٦</sup> الكريمة لئلا يتداولوا بالأطعمة؛ لأنهم يتناولون<sup>٢٧</sup> منزلة من يعتب<sup>٢٨</sup> نفسه لأجل أن يئلا يترك<sup>٢٩</sup> تنذيتها<sup>٣٠</sup>

- ١- و تقول: فنقول مع. : وعند نقول ط. ٢- حال :- س. ٣- الحيوان: الخبير مع. ٤- أنه: أن م، مص.
- ٥- لها: للذة م، مص. ٦- على الجوع ط. ٧- وذلك :-: مص. : وكذلك ط.
- ٨- كان: المشتد س. ٩- أشد :-: س. ١٠- في: من س، مع. ١١- الحار: +: و ط، م. ١٢- من الجماع :-: س.
- ١٣- لدفع :-: ط. ١٤- أولها: أحدهما س. ١٥- أخرى :-: ط. ١٦- آثا: أيما ط.
- ١٧- ندرتها: ندرتها م. ١٨- الانقضاء: اللذة س. +: أيما كان مص. ١٩- قد :-: س.
- ٢٠- اللذة: لذة ط، مص. ٢١- زوال: ط. ٢٢- ألم: الألم س. ٢٣- من :-: مع. ٢٤- أنه: أن مص.
- ٢٥- يلزم: لا يلزم م. ٢٦- أن يتداولوا بالأدوية: تناول الأدوية س. ٢٧- يتناولون: يتناولون م، مع.
- ٢٨- يعتب: يفرط مع. ٢٩- يترك :-: ط. ٣٠- تنذيتها: أعذبتها مص. : يتنذيتها ط. : تنذيتها مع.

بذلك أحد<sup>١</sup>. وأما إن قيل: المقصود منه<sup>٢</sup> أن لا يكون<sup>٣</sup> معرضاً للذة<sup>٤</sup> و لا الألم<sup>٥</sup>؛ فنقول<sup>٦</sup>: إن هذا لا يصلح<sup>٧</sup> داعياً إلى الخلق و الإيجاد، لأن البقاء على عدم الضرر كذلك. بل ذلك أولى لأنه كما لا يصل إليه ذلك الخير القليل فكذلك لا يصل إليه الشر<sup>٨</sup> الغالب، فكان البقاء على عدم أولى. وعند هذا المضييق ترى المحققين من الفلاسفة يقولون: إن قول القائل لم يخلق الله تعالى العالم<sup>٩</sup> سؤال طالب للذة<sup>١٠</sup> و هو باطل؛ لأنه<sup>١١</sup> تعالى خلق العالم<sup>١٢</sup> للذة<sup>١٣</sup> لا للآفة<sup>١٤</sup>، فنقول لهم جيباً: الآن<sup>١٥</sup> قد اعترفتهم بحقيقة مذهبكم، و هو أنه تعالى مؤثر<sup>١٦</sup> للذة<sup>١٧</sup>. فلا يجوز أن يقال: لم حصل الشر في مخلوقاته؟ لأن ما بالذات لا يجوز تبليبه بآفة منفصلة. و جيباً يظهر ما<sup>١٨</sup> ذكرناه أولاً من<sup>١٩</sup> أن خوضهم في هذه المسئلة من القصور إلى أعلى التأويلين<sup>٢٠</sup> المتقدمات.

و أما القائلون بالفاعل المختار فسيهم من أنكر الحسن و التبع المقتبين. و قال<sup>٢١</sup>: كل ما يفعله الله تعالى فهو منه صواب و حسن، فانقطع<sup>٢٢</sup> هذا البحث أيضاً<sup>٢٣</sup> عنه. و أما المعترفون بذلك، و هم المعتزلة، فالمقصود عند هم من الخلق التعريض للمنافع و الانصاف أنه لا يمكن أن يكون المقصود<sup>٢٤</sup> التعريض للآفات الدنيوية، فإنها بالنسبة إلى الآلام<sup>٢٥</sup> كالقطرة في<sup>٢٦</sup> البحر على ما مر تقريره. بل الأولى أن يجعل المقصود التعريض<sup>٢٧</sup> للمنافع الأخروية.

قال مصنف الكتاب<sup>٢٨</sup> محدثين عمر الرازي تجاوز الله عنه<sup>٢٩</sup> و أنا<sup>٣٠</sup> بعد أن من الله تعالى

- ١- أحد: واحد ط. ٢- منه: فيه مص. ٣- لا يكون: يكون ٤- معرضاً: معرضاً م، مص.
- ٥- لذة و لا الألم: للألم و لا للذة س. : للذة و الألم ط. ٦- فنقول: فيقول ٧- مص.
- ٨- الشر: الكثير ط. ٩- العالم: الخلق س. :- مص.
- ١٠- طالب للذة: طالب للذة مص. ١١- لآفة: لأن الله مص. ١٢- خلق العالم: خالق للعالم مع، مص.
- ١٣- الآن: الآن ط. ١٤- مؤثر: يريد مع. ١٥- لذاته: بالذات مص. ١٦- ما: متى مص.
- ١٧- من: -: مص. ١٨- على التأويلين: على ما روي تأويلين مع. ١٩- قال: كان ط.
- ٢٠- فانقطع: و انقطع س. ٢١- أيضاً: -: ط. ٢٢- المقصود: هو س. ٢٣- الآلام: الألم مص.
- ٢٤- في: إلى مع. ٢٥- الأولى: و الأصل مع. ٢٦- التعريض: التعريض ط.
- ٢٧- مصنف الكتاب: المصنف مص. ٢٨- محدثين عمر الرازي تجاوز الله عنه: نخر الذين محدثين عمر ط.
- ٢٩- محدثين عمر تجاوز الله عنه: محدثين عمر الخطيب الرازي تجاوز الله عنه مع: مولانا أنفل الأوابل و الأواخر قدس الله روحه س.
- ٣٠- أنا: أنا ط.

أو<sup>١</sup> لأن كثرة تناوله أوردت<sup>٢</sup> الملازمة و الطعام المطلوب موصوف بأضداد هذه الصفات، فلا جرم<sup>٣</sup> ترجع طعام على طعام، و منكوحه على أخرى.

فتقرر<sup>٤</sup> بما يتبين أن الغالب<sup>٥</sup> على أحوال الخلق إثم الألم، و إثم<sup>٦</sup> دفع الألم. و أن للذة<sup>٧</sup> الحاصلة<sup>٨</sup> التي هي كيفية وجودية زائدة على زوال الألم ليست<sup>٩</sup> إلا في صورة<sup>١٠</sup> نادرة جداً كالقطرة في البحر. مثل ما<sup>١١</sup> عند تنوعه من الالتئاذ بصورة، أو صوت، ما عرف و جرد هما قبل إدراكهما، و مثل ما يشبه<sup>١٢</sup> ذلك، و أما الآلام فكثيرة<sup>١٣</sup> جداً، و إن كان بعضها في غاية القوة كالأعراض، و بعضها ضئيلة و هي الأمور التي لا يفتك الإنسان في أكثر أوقاته عنها كالنوم، و الهموم، و الخوف، و الوجع، و الجلاء، و الغضب، و الآلام الحاصلة عند الجوع، و العطش، و الاشتغال بالمكاسب و الحرف، و شتم الزوانيح الكريمة، و رؤية القفلاء، و مشاهدة المكاره، و آذناء الدباب و البق و القمل و التعل<sup>١٤</sup> إلى سائر الأمور التي لا يمكن حصرها و ضبطها<sup>١٥</sup> لكثرتها. و إذا ثبت أن الآلام غالبية و اللذات الحقيقية مغلوبة، فلو كان المقصود من الخلق و الإيجاد تلك اللذات القليلة<sup>١٦</sup> مع علم الخالق تعالى بحصول الآلام<sup>١٧</sup> الكثيرة<sup>١٨</sup>، كان ذلك الزم<sup>١٩</sup> للشر<sup>٢٠</sup> الغالب لأجل خير مغلوب. فظهر أن الذي<sup>٢١</sup> ذكره أن الغالب على هذا العالم الخير، باطل.

لا يقال: الررض وإن كان كثيراً لكن الضمعة أكثر، لأننا نقول: هذا ضئيف، لأن<sup>٢٢</sup> الضمعة<sup>٢٣</sup> قد يتبين أنها حالة عديمة، و هي بقاء الإنسان خالياً عن اللذة<sup>٢٤</sup> و الألم<sup>٢٥</sup>، و ليس الآن<sup>٢٦</sup> كلاماً فيه. و أما إن قيل<sup>٢٧</sup>: المقصود من خلق الإنسان و سائر الحيوانات تعريضها للآلام، فهذا هو<sup>٢٨</sup> الشر<sup>٢٩</sup> المحض، و لم يقل

- ١- أو: -: مص. ٢- أوردت: وردت مص. ٣- فلا جرم: من ط. ٤- فتقرر: ثبتت س.
- ٥- فتقرر... الغالب: فنقول عايناً أن مع. ٦- و: أو مص. ٧- و إنما: أو مع. ٨- الحاصلة: الخالصة مع.
- ٩- ليست: بسبب ط. ١٠- صورة: صور م. ١١- مثل ما: كما ط. ١٢- و مثل ما يشبه: و ما تشبه مع.
- ١٣- الآلام لكثيرة: الألم فكثير مع. ١٤- البق و القمل و التعل: التعل و التعل ط. ١٥- و ضبطها: -: مص.
- ١٦- القليلة: -: ط. ١٧- الكثيرة: +: و مص. ١٨- الزم: التزاماً مع م. أكثر مص.
- ١٩- للشر: فالشر مص. ٢٠- الذي: ما مع. ٢١- هذا ضئيف لأن: -: ط م، م، مص.
- ٢٢- الضمعة: للضمعة مص. ٢٣- و: أو م. ٢٤- لأن: -: س. ٢٥- إن قيل: أن قيل مص.
- ٢٦- الآلام فهذا هو: -: ط. ٢٧- الشر: للشر ط.

أقسام ثلاثة: أحدها، الفائق<sup>١</sup> في الجمال والصحة، والثاني، المتوسط، والثالث، القبيح والمرضى. و الأول والثاني يتألان من السعادة المعالجة فسطاً وافرًا أو معتدلاً<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup> يكونان من أهل السعادة. فكنا حال النفس في حياتها ثلاثة: أحدها، الغاية<sup>٤</sup> في كمال العلم وحسن الخلق، والثانية، الخالية<sup>٥</sup> عن المعاهد الحقّة والمباطلة، والأخلاق الجيدة والرديئة. والثالثة، الموصوفة<sup>٦</sup> بالاعتقادات الباطلة، والأخلاق الرديئة. فالقسم الأول ينال السعادة المظني، والقسم الثاني فهو من أهل السعادة ونبيل حظ<sup>٧</sup> من الخيرات الآجلة. والقسم الثالث صاحب الشقاوة الكبرى. ثم إن كل واحد من الطرفين نادى، والوسط فاش<sup>٨</sup> غالب. وإذا أضيف إليه الطرف الفاضل صار لأهل التّجاة العلبة.

ولفعل أن يقول: أما أن تقولوا: بأنّ المتوسط<sup>٩</sup> من أهل السعادة، أو من أهل السعادة، و الأول مكابر؛ لأنّ لذات المتوسطين<sup>١١</sup> في الصحة والمال<sup>١٢</sup> والجمال غير غالبية على عدم لذاتهم على ما يتّناه، وإن كانت غالبية على آلامهم<sup>١٣</sup>. والثاني مسلم، لكنّه<sup>١٤</sup> يخرج منه أنّ السعادة غالبية. لكنّ السعادة لاتصلح داعية إلى الخلق<sup>١٥</sup>، لأنّها<sup>١٦</sup> صفة عددية على ما يتّناه. وأما السعادة فمعلوبة، والمغلوب لا يصلح داعياً إلى الخلق<sup>١٧</sup> والإيجاد، فبطل ما ذكرتموه.

ثم إن<sup>١٨</sup> نزلنا عن هذا المقام، لكنكم ذكرتم أنّ أحوال النفس<sup>١٩</sup> في العقائد والأخلاق ثلاثة: طرفان، وواسطة، وذكرتم أنّ الواسطة هي الغالبة. فإن عنيتم به أنّ الواسطة في العقائد هي الغالبة، أي<sup>٢٠</sup> النفوس الحالية عن الحقّ والباطل أكثر من النفوس المتقدمة، فهذا مسلم، لأنّ أكثر الخلق عوام، وإن عنيتم أنّ الواسطة في الأخلاق هي الغالبة فهو باطل؛ لأنّ الغالب على أحوال الخلق أن تكون نفوسهم مستقرة في محبة الدنيا والمال والجاه ومناعبة الشهوة والغضب. بل القسمان أخفى النفوس الناضجة في الأخلاق، والخالية عن الأخلاق، بالنسبة إلى النفوس الرديئة<sup>٢١</sup> الأخلاق كالنطرة في البحر. فكيف

١- الفائق: البالغ ط.: العائق مع. ٢- معتدلاً: منعدلاً من. ٣- و: أو، مع، مع. ٤- الغاية: تعاقبه مع. ٥- الثانية: الخالية: الثاني الحالي ط، مع، مع. ٦- الثالثة: الموصوفة: الثالث الموصوف ط، مع. ٧- حفظ ما: حفظ مع. ٨- فاش: من. ٩- يتألان تقول بأنّ: مع. ١٠- المتوسط: بيا من. ١١- المتوسطين: المتوسط من. ١٢- والمال: مع. ١٣- آلامهم: آلامهم مع. ١٤- لكنّه: ولكن من. ١٥- إلى الخلق: و: والإيجاد ط. -: مع. ١٦- لأنّها: لكونها مع. ١٧- لأنها صفة... إلى الخلق -: مع. ١٨- ثمّان: وإن من: ثمّ لئن ط، مع. ١٩- النفس: النفوس ط، مع. ٢٠- أي: على من. ٢١- الرديئة: و: في من.

على بالسّلامة في أكثر الأحوال حتى كائني كنت ممتازاً عن الأكثرين في ذلك، إذا رجعت إلى نفسي و قابلت اللذات الحقيقية - لست أقول<sup>١</sup> الأمور العددية بالآلام الجليّة والخفيفة كما<sup>٢</sup> عندناها. وجدنا<sup>٣</sup> اللذات حقيرة في جنب الآلام، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يكون مثل هذه اللذات في مقابلة هذه الآلام مرغوباً فيها. ولولا ما نرجوه من اللذات العظيمة الأخروية<sup>٤</sup>، وإلا لكان العدم المستمر<sup>٥</sup> أولى<sup>٦</sup>.

### [الفصل الرابع والعشرون]

وهم وتنبيه: وملكك تقول إن أكثر الناس الغالب عليهم الجهل، وطاعة الشهوة والغضب. فلم صار هذا الصنف منسباً فيهم<sup>٧</sup> إلى أنه نادر؟ فاسمع أنه كما أنّ أحوال البدن في هيئة ثلاثة: حال البالغ في الجمال والصحة، وحال من ليس يبلغ فيهما، وحال القبيح والمسقّام أو السقيم. و الأول والثاني يتألان من السعادة المعالجة<sup>٨</sup> البدئية فسطاً وافرًا أو معتدلاً أو يسلمان. كذلك حال النفس في هيتها ثلاثة: حال البالغ في فضيلة العقل والخلق، وله الدرجة القصوى في السعادة الأخروية. وحال من ليس له ذلك لا سيما في المقتولات إلا أنّ جهله ليس على الجهة الضّارة في المعاد، وإن كان ليس له كثير دخر من العلم جسّيم النفع في المعاد، إلا أنه في جملة أهل السّلامة ونبيل حظّ ما<sup>٩</sup> من الخيرات الآجلة. وآخر كالمسقّام<sup>١٠</sup> والسقيم هو عرضة للأذى<sup>١١</sup> في الآخرة. وكل واحد من الطرفين نادر، فالوسط فاش غالب. وإذا أضيف إليه الطرف الفاضل، صار لأهل التّجاة غلبة وافرة.

التفسير: النّرض من هذا السؤال<sup>١٢</sup> القديح فيما ذكر<sup>١٣</sup> من أنّ الخير<sup>١٤</sup> غالب، وتقريره أنّ نرى الجهل وطاعة<sup>١٥</sup> الشهوة<sup>١٦</sup> والغضب غالباً على الخلق. وكل ذلك شرور<sup>١٧</sup>؛ لأنها أسباب العقاب. وعلى هذا التقدير الشرّ غالب. ثم أجاب عنه: بأنّه كما أنّ أحوال البدن<sup>١٨</sup> في الجمال والصحة<sup>١٩</sup> على

١- أقول: أقوال مع. ٢- والخيفة: كذا، والحقيقة ما ط. ٣- وجدنا: وجدت مع. ٤- الأخروية: الآخرة مع. ٥- المستمر: المشغل ط. ٦- أولى: و: بالله التوفيق من. ٧- فيهم: من. ٨- المعالجة: المعالجة من. مع. ٩- ما: مع. ١٠- و: أو مع. ١١- لأذى: الأذى مع. ١٢- السؤال: الفصل مع. ١٣- ذكر: ذكرنا مع. ١٤- الخير: الخيرات ط. ١٥- وطاعة: بطاعة مع. ١٦- الشهوة: الشهوات من. ١٧- شرور: شر من. ١٨- البدن: الأبدان مع. ١٩- الجمال والصحة: الصحة والكمال ط.



الشرمد ضرب من الجهل؛ وإنما يعترض للمعذاب المحدود ضرب من الرذيلة وحدث منه، وذلك في أقل أشخاص الناس؛ فالمراد منه الجواب عن السؤال الثاني. وتقريره من وجهين:

أحدهما؛ أن الذي يقتضي المعذاب المحل هو المعائد الرديئة، فأما الأخلاق الرديئة فيأتيها توجب المعذاب مدة، ثم يزول المعذاب بعد ذلك و تتخلص تلك النفوس إلى سعة من رحمة الله تعالى، فإذا قابلا ما وصل إليها من المعذاب المنقطع الذي يحصل أولاً، بالتمسدة الأبدية الحاصلة ثانياً، كانت الغلبة للتمسدة.

و ثانيهما؛ أنه ليس كل خلق رديء فإنه يكون موجباً للمعذاب، بل الخلق الرديء الموجب للمعذاب هو الخلق المتمكن في النفس تمكناً بالغاً. ولاشك أن ذلك ليس ببالغ بل نادر. قال صاحب الصراح: بئكة أي قطعه، فقوله: بانكة لمصمة النجاة أي قاطعة لها.

وأما قوله: «و لا نصح إلى من يجعل النجاة وقتاً على عتده، ومصرفه عن أهل الجهل و الخطايا صرفاً إلى الأبد، واستوسع رحمة الله؛ فالمراد منه أن من اعتقد أن الناجي ليس إلا من عرف الحق بالبراهين، وكان تقياً عن الآثام والأوزار - كما يقوله المعتبرة - يلزمه أن يكون أهل النجاة يوم القيامة في غاية القلة. لكن ليس كذلك، بل النفوس الخالية عن المعائد الباطلة من أصحاب التمسدة، و النفوس التي باشرت الآثام سيتخلصون<sup>١٦</sup> أيضاً إلى التمسدة؛ و حينئذ تكون الغلبة لأهل النجاة.

### [الفصل السادس والعشرون]

وهم وتنبه: و لملك تقول: هلاً أمكن أن يبرأ<sup>١٧</sup> القسم الثاني عن لحوق الشر؟ فيكون جوابك: أنه لو برأ عن أن يلحقه<sup>١٨</sup> ذلك لكان شيئاً غير هذا القسم، وكان القسم الأول وقد فرغ عنه. وإنما هذا القسم في أصل وضعه معناه<sup>١٩</sup> ليس يمكن أن يكون الخير الكثير يتعلق به، إلا وهو بحيث يلحقه شر بالضرورة عند المصادمات الحادثة<sup>٢٠</sup>. فإذا برأ عن هذا فقد جعل غير نفسه، وكان الشر

١- يعرض: يفرض ط. ٢- وحده: وجد م. أجده: أجد ج. ٣- أقل: - ط. ٤- المعذاب: العقاب ط.  
٥- قابلاً: يتألم ج. تعذب مص. ٦- الخلق: - م. ٧- شك: - ط. ٨- سيتخلصون: سيحصلون ط، م.  
٩- لأهل: لأصحاب مع. ١٠- يبرأ: تبرأ مص. : تنين م. ١١- أن يلحقه: لحوق م. ١٢- مثلاً: ما، م، م.  
١٣- الحادثة: الجارية م.

يقال: الغالب أهل السلامة؟ واعلم أن جواب هذا السؤال سيأتي في الفصل الذي بعده ذلك.

### [الفصل الخامس والعشرون]

تنبيه<sup>١</sup>: لا يقع عندك أن التمسدة في الآخرة نوع واحد. ولا يقع عندك<sup>٢</sup> أنها لا تنال أصلاً إلا بالاستكمال في العلم، وإن كان ذلك يجعل نوعاً نوحاً عارفاً شرف. ولا يقع عندك أن تتفريق الخطايا بانكة<sup>٣</sup> لمصمة النجاة، بل إنما يهلك الهلاك الشرمد ضرب من الجهل. وإنما يعترض للمعذاب المحدود ضرب من الرذيلة و حدث منه، و ذلك في أقل أشخاص الناس. و لا تصح إلى من يجعل النجاة وقتاً على عتده، و مصرفه عن أهل الجهل و الخطايا صرفاً إلى الأبد، و استوسع رحمة الله. وستمع لهذا فصل بيان.

التفسير: لما ذكر أن الوسط في المعائد و الأخلاق أعني النفوس الخالية منهما هو الغالب، و حينئذ ربما خطر ببال إنسان<sup>٤</sup> أن سبب التمسدة الآخرة ليس إلا المعلوم، فالنفوس الخالية<sup>٥</sup> عنها لا يكون لها شيء من التمسدات<sup>٦</sup>. فيكون الغالب على النفوس أن تكون معقولة، لا يكون بين وجودها و عدمها فرق.

و أيضاً فالغالب على الخلق الأخلاق الرديئة، و ذلك سبب المعقاب، فيكون الشر غالباً على مآثرناه في الفصل المتقدم، فذكر<sup>٧</sup> في هذا الفصل ما يدفع هذه الإشكالات فقال: «لا يقع عندك أن التمسدة الآخرة نوع واحد<sup>٨</sup>، و لا يقع عندك أنها لا تنال أصلاً<sup>٩</sup> إلا بالاستكمال في العلم»؛ والمراد منه أنه لا ينبغي أن يجزم الإنسان بأن التمسدة<sup>١٠</sup> في الآخرة نوع واحد، وأنه لا يمكن اكتساب ذلك النوع إلا بالعلم. و على هذا يلزم من خلق بعض النفوس عن العلم، خلقها عن التمسدات. فهذا هو الجواب عن السؤال الأول.

و أما قوله: «و لا يقع عندك أن تتفريق الخطايا بانكة لمصمة النجاة، بل إنما يهلك الهلاك

١- الذي + بعد الذي م. ٢- تنبيه: إشارة مع. ٣- أن التمسدة... عندك: على الهامش م.  
٤- بانكة: فائكة م. ٥- الخطايا: الخطا م. ٦- إنسان: الإنسان مع، مص. ٧- الخالية: - ط.  
٨- التمسدات: التمسدة ط. ٩- فذكر: و قد ذكر مص. ١٠- لا يقع... واحد: - مع. ١١- أصلاً: - م.  
١٢- بأن التمسدة: بالتمسدة م.

لفت الجزء لأجل الكل؛ فيقطع عضو<sup>١</sup> يؤلم لأجل البدن بكتيابه ليسلم. وأما ما يورد من حديث الظلم والعدل<sup>٢</sup>، و من حديث أفعال يقال إنها من الظلم، وأفعال مقابلة لها، وجوب ترك هذه والأخذ بتلك، على أن ذلك من المقدمات الأولية، فغير واجب وجوباً كلياً، بل أكثره من المقدمات المشهورة التي جمع عليها ارتداد المصالح. ولعل فيها ما يصح بالبرهان بحسب بعض الفاعلين. وإذا حُققت الحقائق، فليُنْتَفَت إلى الواجبات دون أمثالها. وأنت قد عرفت أصناف المقدمات في موضع آخر.

**التفسير:** قال صاحب الصحاح: يقال<sup>٣</sup>: لا يلفت لفت فلان، أي لا يبطر<sup>٤</sup> إليه. ثم نقول<sup>٥</sup>: السؤال ظاهر، وهو أنه إذا كان الكل بقضاء الله وقدره فلا يكون الإنسان فاعلاً لشيء من الأفعال، فكيف يجوز تعذيبه وعقابه؟

وأجاب عنه من وجهين:

أحدهما: الجواب المستقيم على أصول الفلاسفة، وهو أن العقاب من لوازم الأحوال النفسانية التي اكتسبها الشخص في الدنيا. فإنه لما اكتسب العقائد الباطلة والأخلاق الرديئة، وهذه الأشياء توجب العقاب الشديد<sup>٦</sup> عند انقطاع النفس عن البدن، لا جرم حصل ذلك العقاب على سبيل الضرورة؛ كالمريض فإنه لازم للتدبيرات الرديئة المتتالفة.

و ثانيهما: أن نقول<sup>٧</sup>: إن الله تعالى يختار<sup>٨</sup> تعذيب المكلف؛ وهذا لا ينافي<sup>٩</sup> إلا مع القول بالفاعل المختار، والفلاسفة لا يقولون به. وهذا هو المراد من قوله: «وأما أن يكون على جهة أخرى من مبدأ<sup>١٠</sup> له من خارج<sup>١١</sup>، فحديث آخر»؛ ثم إنه إن قرر الجواب بناء<sup>١٢</sup> على هذا الأصل، وقال: الوجه في حسنه أنه كان يجب أن يكون التخويف موجوداً فيما بيننا<sup>١٣</sup> لأنه لو لا خوف العقاب لما انزعج في الخلق عن القبائح. والتصديق مؤكّد للتخويف<sup>١٤</sup>. فلهاذا النرض حسن منه<sup>١٥</sup> تعالى<sup>١٦</sup> التعذيب، لأنه و

١- عضو: ٣، ٢، مص. ٢- والعدل: -، ٢. ٣- يقال: -، ٢. ٤- لا يبطر: لا يلفت ط. ٥- نقول: -، هذا مص. ٦- الشديد: -، ٢. ٧- أن يقول: أن يقال مع. ٨- أن يقول ٢. -، مص. ٩- يختار: مختار في م. ١٠- مبدأ: مبتدأ م، مص. ١١- مبدأه من خارج: مبدأ خارج ط. -، مبدأ النفس خارج مع. ١٢- لا ينافي: لا يناهض مع. ١٣- فيما بيننا: ١٢- بيننا: -، م. ١٤- مؤكّد للتخويف: يؤكّد لهذا التخويف ط. ١٥- منه: من مص. ١٦- تعالى: نيل من: -، ط.

جملت غير النار، و الماء غير الماء. و ترك وجود هذا القسم و هو على صفته المذكورة غير لائق بالوجود على ما بيناه<sup>١</sup>.

**التفسير:** هذا سؤال ثان على القاعدة المذكورة في كَيْفِيَّةِ دُخُولِ النَّشْرِ فِي الْقَضَاءِ الْإِلَهِيِّ. و هو أنه تعالى لم يبرأ<sup>٢</sup> الخير الكثير عن ذلك الشر القليل؟ والجواب: أن الذي يمكن أن يكون خيراً خالصاً<sup>٣</sup> هو القسم الأول، وذلك قد وجد<sup>٤</sup>. و بقي في التقسيم قسم آخر، و هو الذي لا ينفك عن شرّاً<sup>٥</sup> ألبنة ولكن خيره غالب على شره. فهذا القسم لو برأه عقاب فيه من الشر لما كان هذا القسم، بل صار عين<sup>٥</sup> القسم الأول. لكننا قد دللنا على أن هذا القسم الثاني<sup>٦</sup> يجب في الحكمة إيجاد، و لا يليق بالحوادث إهماله.

### [الفصل السابع والعشرون]

وهم و تنبيه: و لملك نقول أيضاً: إن<sup>٧</sup> كان القدر فلم العقاب؟ فتأمل جوابه: أن العقاب للنفس على خطيتها، كما ستعلم، هو كالمريض البدن على نهمه. فهو لازم من لوازم مساق<sup>٨</sup> إليه الأحوال الماضية التي لم يكن<sup>٩</sup> من وقوع ما يمت بها. وأما أن يكون على جهة أخرى من مبدأ<sup>١١</sup> له من<sup>١٢</sup> خارج، فحديث آخر. ثم إذا سلّم معاقب من خارج فإن ذلك أيضاً يكون حسناً، لأنه قد كان يجب أن يكون التخويف موجوداً في الأسباب التي تثبت، فنتفع في الأكثر. و التصديق تأكيد للتخويف، فإذا عرض من أسباب القدر أن عارض<sup>١٣</sup> واحد مقضي<sup>١٤</sup> التخويف و الاعتبار، فركب الخطأ<sup>١٥</sup> و أتى بالجريمة، وجب التصديق لأجل النرض العام، وإن كان غير ملائم لذلك الواحد. و لا واجباً من مختار رحيم، لو لم يكن هناك إلا جانب الميتى بالقدر، و لم يكن في المفسدة الجزئية له<sup>١٦</sup> مصلحة كلية عامة كثيرة. لكن لا يلفت لفت الجزئي لأجل الكل، كما لا يلفت

١- بيناه: بيننا مص. ٢- لم يبرأ: لم يبرأ ط. ٣- لما يبرأ م. ٤- لم يزد مع. ٥- لم لم يمتد مص. ٦- الثاني: -، ط. ٧- ٣- خالصاً: حاصلاً ط. ٨- وجد: وجد ط. ٩- صار عين: كان غير ٢. ١٠- الثاني: -، ط. ١١- إن: فإن مع، مص. ١٢- ساق: شاق ٢. ١٣- لم يكن: لا يبد ٢. ١٤- يبد ولا: لا يبد ٢. ١٥- مبدأ: مبتدأ م، مص. ١٦- من: -، م. ١٧- عارض: عارض: عرض مص. ١٨- الخطأ: الخطايا م. ١٩- له: -، م.



الشَّراب طلباً لِّلذَّةِ العقلية في التردُّو الشَّطرنج، ولولا أنَّ هذه اللَّذَّة أقوى من تلك، وإلا لما رَجَحَتْ هذه<sup>٢</sup> على تلك.

الثَّاني؛ وهو أنَّ الإنسان قد يترك المَطْوم والمُنْكُوح في حضور من تحشمه<sup>٣</sup>، ولولا أنَّ مراعاة الحشمة اللذِّ وإلا لما رَجَحَتْ.

الثَّالث؛ وهو أنَّ الإنسان ربما احتاج إلى طعام أو شراب حاجبةً شديدة، ثمَّ إنه يؤثر غيره على نفسه فيه. ولولا أنَّ لذة الإيتار آثره، وإلا لما كان كذلك.

الرَّابع؛ وهو أنَّ الإنسان إذا كان كبير النفس فإنه يقاسي ألم الجوع والعطش للمحافظة على ماء الوجه، ويستصغر الموت عند مناجرة<sup>٤</sup> المبارزين، وربما حارب الواحد مع<sup>٥</sup> جميع عظيم يقطع بأنه لا ينجو منهم، وكلُّ ذلك لأنَّ لذة الحمد آثر عنده من لذة الحياة<sup>٦</sup>، أو لآله يوقع اللذِّ المكر الجميل بعد الموت كأنه يظنُّ أنَّ ذلك يصل إليه وهو ميت، فلاجل الرغبة في ذلك لا يبالي بالموت ويستحقر الحياة.

فقد بان من هذه الوجوه أنَّ اللَّذَّاتِ الباطنة أقوى من<sup>١٠</sup> الحسِّية<sup>١١</sup>.

ولمَّا بين ذلك في الإنسان بين أنه غير مختص به، بل هو حاصل أيضاً في سائر الحيوانات. وذكر منها صورتين: فالأولى؛ أنَّ من كلاب القيِّد ما يصطاد على الجوع، ثمَّ يمسك القيِّد على صاحبه، وربما حمله إليه. والثَّانية؛ أنَّ الرَّاضة عن الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها، وربما كان جدِّها في دفع المدوِّ عنه أشدَّ من جدِّها في<sup>١٢</sup> دفع المدوِّ عن نفسها<sup>١٣</sup>. فثبت بمجموع ما ذكرنا<sup>١٤</sup> أنَّ اللَّذَّاتِ الباطنة أقوى من<sup>١٥</sup> الظَّاهرة، وإن لم تكن عقلية، فما ظنك بالعقلانيات<sup>١٦</sup>؟ وأعلم أنَّ هذا الكلام الأخير إقناعي<sup>١٧</sup>.

مجرها؟ وأنتم تعلمون أنَّ المتمكن من غلبة ماء، ولو في أمر خسيس، كالشَّطرنج والتردُّ<sup>١</sup>، قد يعرض له مطوم و منكوح فيرفضه؛ لما يعناضه من لذة الغلبة الوهمية. وقد يعرض مطوم و منكوح للطلاب العفة والزَّنا مع صحبة<sup>٢</sup> جسمه في صحبة خسيه، فينبض<sup>٣</sup> اليدهما<sup>٤</sup> مراعاة للحشمة، فتكون مراعاة الحشمة<sup>٥</sup> آثر و اللذِّ لا محالة هناك من المنكوح والمطوم.

وإذا عرض للكرام من النَّاس الانتذاذ<sup>٦</sup> بأنعام يصيرون موضعه<sup>٧</sup>، آثره على الانتذاذ بشتهي حيواني متنافس فيه، وآثروا<sup>٨</sup> فيه غيرهم على أنفسهم مسرعين إلى الإيعام به. وكذلك<sup>٩</sup> فإنَّ كبير النَّفس يستصغر الجوع والعطش عند المحافظة على ماء الوجه. ويستحقر هول الموت ومناجاة العطب عند مناجرة<sup>١٠</sup> المبارزين. وربما اقبح الواحد<sup>١١</sup> على عدوِّ فهم مستطيلاً<sup>١٢</sup> ظهر الخطر، لما يتوقَّعه من لذة الحمد ولو بعد الموت، كأنَّ تلك تصل<sup>١٣</sup> إليه وهو ميت.

فقد بان أنَّ اللَّذَّاتِ الباطنة مستلبة على اللَّذَّاتِ الحسِّية. وليس ذلك في الماقل فقط، بل وفي المعجم من الحيوانات، فإنَّ من كلاب القيِّد ما يقتنع على الجوع، ثمَّ يمسكه على صاحبه، وربما حمله إليه. والرَّاضة من الحيوانات تؤثر ما ولدته على نفسها، وربما خاطرت محامية عليه أعظم من مخاطرتها في ذات حمايتها نفسها<sup>١٤</sup>. فإذا كانت اللَّذَّاتِ الباطنة أعظم من الظَّاهرة وإن لم تكن عقلية، فما قولاك في العقلية؟

التفسير: الغالب على أوهام الأكثرين أنَّ اللَّذَّاتِ<sup>١٥</sup> القويَّة هي الحسِّية<sup>١٦</sup>. ثمَّ منهم من ينكر سائر اللَّذَّات أصلاً<sup>١٧</sup>. ومنهم من يتعرف بها، ولكنه يقول: إنها ضعيفة جداً بالنسبة إلى اللَّذَّاتِ الحسِّية. والشيخ أبطل قولهم في هذا الفصل، و بين أنَّ اللَّذَّاتِ الباطنة أقوى من اللَّذَّاتِ الحسِّية الخارجية من وجوه:

الأول؛ أنَّ أقوى اللَّذَّاتِ الحسِّية لذة المطوم و المنكوح، ثمَّ إنَّ الإنسان قد يترك الطَّعام و

١- طلباً: طلباً ط. ٢- هذه: + اللَّذَّة ط. ٣- تحشمه: تحشمته مع. ٤- و هو أنَّ الإنسان ... الثَّالث :- مع.

٥- لولا: لو مع. ٦- مناجرة: مساجره ط. ٧- مع: من مع. ٨- الحياء: الحيوانية ط. ٩- كأنه: فكأنه من.

١٠- من: + اللَّذَّات ط. مع. ١١- الحسِّية: الجسميَّة مع. ١٢- في: من مع. ١٣- نفسها: النَّفس ط. ١٤-

١٥- ذكرنا: ذكرناه من. ١٥- من: + اللَّذَّات مع. ١٦- بالعقلانيات: في العقلانيات ط. ١٧-

١٧- إقناعي: + خطابي جداً مع. +: قال صاحب السَّحاح: السَّلب: الهلاك، و الدُّم: المدد الكبير، و يقال: امتطيها:

١- التردُّ :- و نحوهما م. ٢- الطالب الدِّقَّة ... جسمه :- من: ثابتة على الهامش م. ٣- فينبض: فينبض م.

٤- منهما: عنهما من. ٥- الحشمة: للحشمة م. ٦- الانتذاذ: اللذَّاء م. ٧- موضعه: موقعه من.

٨- آثروا: آثروه مع. ٩- كذلك: لذلك مع. ١٠- مناجرة: + الأقربان م. ١١- ومناجاة: ... الواحد: على.

الهامش من. ١٢- مستطيلاً: مستطناً مع. ١٣- تلك تصل: ذلك يصل م. مع. ١٤- نفسها: أنفسها من.

١٥- اللَّذَّات: اللَّذَّة ط. ١٦- اللَّذَّة م. ١٧- اللَّذَّة م. ١٨- اللَّذَّة م. ١٩- اللَّذَّة م. ٢٠- اللَّذَّة م. ٢١- اللَّذَّة م. ٢٢- اللَّذَّة م. ٢٣- اللَّذَّة م. ٢٤- اللَّذَّة م.

الحمد والكرامة. وبالجملة فإن همم ذوى العقول في ذلك مختلفة.

وكل خير بالقياس إلى شيء ما، فهو الكمال الذي يختص به، وينعوه باستمداده الأول. وكل لذة فإنها تتعلق بأمرين: بكمال خيري، وبإدراك له من حيث هو<sup>١</sup> كذلك.

**التفسير:** الغرض من هذا الفصل ذكر ماهية اللذة<sup>٢</sup> وحقيقتها<sup>٣</sup>. والمشهور أن اللذة إدراك الملاثم، والألم إدراك المنافي. ثم يشترون الملاثم بما يكون كملاً وخيراً للمدرك من حيث هو كذلك، والمنافي بما يكون آفة وشراً للمدرك من حيث هو كذلك. ولما احتاجوا إلى تفسير الملاثم والمنافي بهذين التفسيرين، لاجرم حذف الشيخ ههنا لفظي الملاثم والمنافي<sup>٥</sup>. وذكر بهلها تفسيرهما<sup>٦</sup> فقال: اللذة إدراك<sup>٧</sup> لوصول ماهو عند المدرك<sup>٨</sup> كمال وخير، من حيث هو كذلك. وإنما قال: من حيث هو كذلك، لأن الشيء ربما كان كملاً وخيراً من وجه دون وجه. فأدراكه من حيث أنه كمال وخير<sup>٩</sup> يكون لذة، وأما إدراكه من<sup>١١</sup> الوجه الآخر<sup>١٢</sup> فلا يكون لذة. واعلم أنا لما عرّفنا اللذة بالكمال والخير والألم بالآفة<sup>١٣</sup> والشّر، وجب أن تكون ماهيات هذه الأشياء معلومة أولاً. أما الخير والشّر فهما تفسيران:

أحدهما: ما ذهب الشيخ إليه<sup>١٤</sup> من أن الخير هو الأمر الوجودي، والشّر هو<sup>١٥</sup> المدعي، فعلى هذا يكون قوله: اللذة إدراك الخير، والألم إدراك الشّر؛ يرجع إلى أن اللذة إدراك الموجود، والألم إدراك المعدوم. ولكن ذلك باطل قطعاً. أما في اللذة، فلأنه<sup>١٦</sup> يلزم من ذلك أن يكون<sup>١٧</sup> إدراك الأحوال الحاصلة عند احتراق الأعضاء أو<sup>١٨</sup> تيزها بالثّلج<sup>١٩</sup> اللذة؛ لأنه حصل هناك إدراك الموجود. ولزم من<sup>٢٠</sup> سماع الأصوات المنكرة، وشتم الزّواحج الكريهة<sup>٢١</sup>، ورؤية الأشياء المؤذية، أن يكون كل ذلك كذلك لذات. وذلك معاً لا خفاء<sup>٢٢</sup> في فسادهم. اللهم إلا أن يقول قائل: أنا أسمى

١- هو: م. ٢- اللذة: + والألم مع. ٣- حقيقتها: حقيقتها مع. ٤- يكون: هو. س.

٥- بهذين التفسيرين... المنافي: - س. ٦- تفسيرهما: تفسيرهما س، م. ٧- إدراك: + ونيل ط.

٨- المدرك: + من حيث هو ط. ٩- أنه: هو ط، مع. ١٠- خير: + و ط. ١١- من: + حيث مع.

١٢- الآخر: الأخير م. ١٣- بالآفة: والآفة م. ١٤- ما ذهب الشيخ إليه: مذهب الشيخ مع.

١٥- هو: الأمر ط. الأمر مع. ١٦- فلائذ ط، م. ١٧- يلزم... يكون: - ط، م. ١٨- أو: و، م. مع.

١٩- بالثّلج: + يجب أن يكون ط، م. ٢٠- من: في ط، م، مص. ٢١- الكريهة: المؤذية ط، م، مع، مص.

### [الفصل الثاني]

تنزيب: فلا ينبغي لنا أن نستمع<sup>١</sup> إلى قول من يقول: أنا لو حصلنا على جملة لا نأكل فيها، ولا نشرب<sup>٢</sup>، ولا ننكح، فإنّ سعادة تكون لنا؟ والذي يقول هذا فيجب أن يصرّ، ويقال له: يا مسكين! لعلّ الحال التي للملائكة ما فوقها ألدّ وأبهج وأنعم من حال الأنعام. بل كيف يمكن أن تكون لأحدهما إلى الآخر نسبة يعتدّ بها؟

**التفسير:** لما أثبت<sup>٣</sup> في الفصل المتقدم أن اللذة<sup>٤</sup> الباطنة أقوى، أثبت في هذا الفصل أن اللذة العقلية أقوى. واحتجّ عليه بأنّ الحال التي للملائكة لا شك أنها أبهج وألدّ ممّا للبهائم. وذلك يقتضي كون<sup>٥</sup> اللذة العقلية أقوى. واعلم أنه<sup>٦</sup> لا شك في أن هذا الوجه إقناعي خطائي جداً<sup>٧</sup>.

### المسئلة الثانية

#### في بيان<sup>٨</sup> ماهية اللذة

خمس فصول<sup>٩</sup>.

### [الفصل الثالث]

تنبيه: إن<sup>١٠</sup> اللذة هي إدراك ونيل لوصول ماهو عند المدرك كمال وخير، من حيث هو كذلك. والألم هو<sup>١١</sup> إدراك ونيل لوصول ماهو عند المدرك آفة وشّر.

وقد يختلف الخير والشّر بحسب القياس. فالشيء الذي هو عند الشهوة خير، هو<sup>١٢</sup> مثل المطعم الملاثم والملبس الملاثم، والذي هو عند الغضب خير، فهو الغلبة. والذي هو عند العقل خير<sup>١٣</sup> فتارة باعتبار، والحق، وتارة باعتبار، فالجميل. ومن العقليات نيل الشكر وفور المدح و

١- لنا أن نستمع: لك أن تستمع ط. لنا أن نسمع س، م. ٢- لا نشرب: + فيها مص. ٣- أثبت: ثبت م.

٤- اللذة: بالذات س. ٥- كون: أن تكون ط، م. ٦- واعلم أنه: - س. ٧- جداً: + وبالله التوفيق مع.

٨- بيان: - ط، م. ٩- خمسة فصول: - ط، م. ١٠- إن: - س. ١١- هو: - س. ١٢- هو: - مص.



مجازية، و حقيقته<sup>١</sup> الإدراك. وإذا كان الإدراك مذكوراً كان ترك هذه اللفظة المجازية أولى. و التحقيق في هذا الباب<sup>٢</sup> ما ذكرنا أن ماهية اللذة و الألم متصورة تصوراً أولياً بديهاً، بل تصوراً من أجل التصورات و أظهرها و أوقاها. و المراد من الحدّ و الرسم تعريف الخفي بالوضح. وإذا كان كذلك كان تعريف هاتين<sup>٣</sup> الماهيتين خطأً.

و أما قوله: «و قد يختلف الخير و الشرّ بحسب القياس» إلى آخره<sup>٤</sup>؛ فاعلم أنه لما ذكر أن اللذة عبارة عن إدراك الخير، بين أن الأمر كذلك في اللذات الشهوانية، و اللذات<sup>٥</sup> العنسية، و اللذات العقلية. أما الشهوة<sup>٦</sup> فلا تملك الملاثم لها الملبس و المطعم<sup>٧</sup> الجيد، فلا جرم كان إدراكها لذّة شهوانية. و أما<sup>٨</sup> الغضب فلا تملك له الملاثم له العلية، فلا جرم<sup>٩</sup> كان إدراكها<sup>١٠</sup> لذّة عصبية. و أما العقل فلا تملك له الملاثم له تارة و باعتبار<sup>١١</sup> فالحق: أما تارة فبعد الموت، و أما باعتبار<sup>١٢</sup> فبعد استكمال العقل<sup>١٣</sup>؛ و تارة و باعتبار<sup>١٤</sup> فالجميل: أما تارة فقبل الموت، و أما باعتبار<sup>١٥</sup> فبعد استكمال العقل<sup>١٦</sup>.

ثم ذكر بعد ذلك أموراً آخر ملائمة للعقل و هي نيل الشكر و وفور الحمد و المسح و الكرامة. و بالجملة فإنّ همم ذوى العقول في ذلك مختلفة، فقد يكون رغبة الواحد في بعض هذه الأمور أكثر من رغبة الآخر فيه.

ثم لما بين أن الحدّ الذي ذكره للذة حاصل في جميع أقسامها، عاد إلى شرح حدّ اللذة: فنذكر أن كل خير بالقياس إلى شيء ما فهو الكمال الذي يختص به و ينحوه<sup>١٧</sup> و يتوجه إليه بحسب استعداده الأول. و اعلم أن هذا مشعر بأنّ<sup>١٨</sup> الكمال و الخير شيء واحد و حيثئذ يكون ذكر أحدهما مستنياً عن<sup>١٩</sup> الآخر، فوجب حذف أحدهما.

و أما قوله: «و كلّ لذة فإنها<sup>٢٠</sup> تتملق بأمرين: بكمال خيرتي<sup>٢١</sup>، و بأدراك له من حيث هو

١- مجازية و حقيقة: مجازو تحقيقه ط، ٢، مع، مص. ٢- في هذا الباب: -، ط، ٢.

٣- تعريف هاتين: تعريفها بين مص. ٤- آخره: غيره من. ٥- و اللذات: -، من. ٦- الشهوة: الشهوانية ط.

٧- لها الملبس و المطعم: لها الملبس و المطعم من، ط. الملبس لها الملبس من: لها المطعم و الملبس مع.

٨- إدراكها لذّة شهوانية و أما: لذّة إدراكها لذّة شهوانية أما ط. إدراكها لذّة و أما شهوانية مص. ٩- فلا تملك: فإن مص. ١٠- فلا جرم: -، مع. ١١- كان إدراكها: إدراكها كان من.

١٢- باعتبار: فالحق مع. ١٣- تارة فبعد الموت... النظري: -، ٢. ١٤- ينحو: -، من. ١٥- بأنّ: -، ط.

١٦- عن: -، ذكر ط، ٢. ١٧- و أما: -، من. ١٨- فإنها: فهي مص: -، من. ١٩- بكمال خيرتي: بكمال و خير من.

هذه الأشياء باللذة، فإننا<sup>١</sup> لاننا نعه فيه، إذ لا مشاحة في العبارات، ولكن<sup>٢</sup> يكون ذلك خروجاً عن تعريف الحقيقة التي حارلنا تعريفها. فإننا<sup>٣</sup> نجد عند الأكل و الشرّب و الوقاع حالة مخصوصة متميزة عما عداها من الأحوال<sup>٤</sup> النفسانية، و نحن لم نحاول إلا تعريف تلك الحالة و ما يشبهها<sup>٥</sup>. و العلم الضروري حاصل بأنّ الأمر<sup>٦</sup> الحاصل عند الاحتراق ليس من جنسها، بل<sup>٧</sup> ضدّها. فعلما فساد ذلك، و أننا في<sup>٨</sup> الألم، فلا تملك<sup>٩</sup> المدم لا يكون محسوساً.

و ثانيهما، التفسير المشهور، و هو أن الخير هو اللذة<sup>١٠</sup> و ما يكون وسيلة إليها، و الشرّ هو الألم<sup>١١</sup> و ما يكون وسيلة إليه. وإذا كان كذلك فنقول: اللذة إدراك الخير، و الألم إدراك الشرّ؛ معناه أن اللذة إدراك اللذة و<sup>١٢</sup> ما يكون وسيلة إليها، و الألم إدراك الألم و ما يكون وسيلة إليه. و فساد ذلك ظاهر.

و إذا عرفت ذلك فنقول للشيخ: إن فترت الخير و الشرّ بأحد هذين التفسيرين توجه الاعتراض المذكور، و إن فترتها بشيء ثالث فلا بد من ذكره لننظر في<sup>١٣</sup> أنه هل هو جيد أم لا؟ و أما الكمال و الآفة فالقول فيهما قريب من القول<sup>١٤</sup> في الخير و الشرّ. و الأكثرون ففتروا الكمال<sup>١٥</sup> بأنه حصول شيء<sup>١٦</sup> الشيء من شأنه أن يكون له. فيقال لهم: إن كان المراد من قولكم: من شأنه أن يكون له، أي يمكن<sup>١٧</sup> اقتضاه به، لزم أن يكون الجهل و الأخلاق الرديئة كمالات لأنّها صفات يمكن أوصاف النفس بها. و كذلك الأشكال الموجهة، و القروش<sup>١٨</sup> الرديئة، و التركيبات الفاسدة، يلزم أن تكون كلّها<sup>١٩</sup> كمالات لا يمكن<sup>٢٠</sup> أوصاف تلك الأجسام بهذه<sup>٢١</sup> الصفات. وإن كان المراد بذلك<sup>٢٢</sup> شيئاً آخر فاذكروه، لننظر<sup>٢٣</sup> فيه. فقد ظهر ولاح أن التعريف الذي ذكره للذة و الألم ليس بجيد.

و أيضاً فقوله: اللذة إدراك و نيل لكذاء فيه بحث آخر<sup>٢٤</sup>. و هو أن لفظه القيل لا شك أنها ههما

١- فإننا: لعين ط، ٢. ٢- لكن: -، مع. ٣- فإننا: بأنّ، ٢. ٤- الأحوال: الإدراكات من. ٥- و ما يشبهها: -، من.

٦- الأمر: الألم ط. ٧- بل: -، من ط. ٨- و: أو من. ٩- و: أو من. ١٠- و: أو من. ١١- في: فيه ط.

١٢- قريب من القول: كالقول من. ١٣- الكمال: الكلام، ٢. ١٤- شيء: الشيء من. ١٥- يمكن: ممكن من.

١٦- القروش: القروش ط، ٢، مص. ١٧- كلّها: -، مع. ١٨- لا يمكن: لا كمال، ٢. ١٩- بهذه: بتلك ط.

٢٠- بذلك: من ذلك ط. ٢١- لننظر: حتى ننظر مع. ٢٢- آخر: -، من.

## [الفصل الخامس]

تنبيه : و اللذيد قد يصل فيكره، كراهية بعض المرضى للحلو فضلاً عن أن لا يشتهي الانتهاء شيئاً<sup>١</sup>. و ليس ذلك طاعناً فيما سلف، لأنه ليس خيراً في تلك الحال، إذ<sup>٢</sup> ليس يشعر به الحش<sup>٣</sup> من حيث هو خير.

التفسير : الغرض من هذا الفصل ذكر كلام يصلح أن يكون جواباً عن سؤال شبيه بالسؤال الأول. و بيان السؤال و هو أن بعض المرضى قد يكره الحلو، و يتأذى بتناوله و يشتهي الحامض و المر<sup>٥</sup>، مع أن الحلو ملائم و الحامض مناف. و أجاب عنه<sup>٦</sup> بأنه لا نسلم بأن الحلو خير بالنسبة إلى مزاجه الذي له في تلك الحالة، و أن الحامض و المر<sup>٧</sup> يتر بالنسبة إليه في ذلك الوقت، فإن اشتهاه للمر<sup>٨</sup> و الحامض<sup>٩</sup> إنما كان لحصول أخلاط رديئة في معدته، فالطبيعة<sup>١٠</sup> تشتهي<sup>١١</sup> المر<sup>١٢</sup> و الحامض لتقطع<sup>١٣</sup> ذلك الخلط. وكذلك<sup>١٤</sup> القول في الجانب الآخر.

## [الفصل السادس]

تنبيه : إذا<sup>١٥</sup> أردنا أن نستظهر في البيان، مع غناء ما<sup>١٦</sup> سلف عنه<sup>١٧</sup>، إذا طُف لفهمه زدنا قليلاً: إن اللذة<sup>١٨</sup> ادراك كذا، من حيث هو كذا، و لا شغل و لا مضاد للمدرك. فإنه إذا<sup>١٩</sup> لم يكن سالماً فارغاً<sup>٢٠</sup> أمكن أن لا يشعر بالنشط. أما غير التسالم<sup>٢١</sup> فمثل عليل المعدة إذا عاف الحلو. و أما غير التارخ فمثل المعتلى جداً يعاف الطعام اللذيد. و كل واحد منهما إذا أزال ساعته صادت لذته و شهورته، و تأذى<sup>٢٢</sup> بتأخر ما هو الآن يكرهه.

التفسير : إنه لما أورد الأسئلة على الحدة الذي ذكره للذة<sup>٢٣</sup> و أجاب عنها، ذكر في هذا الفصل

- ١- لا-م. ٢- شائعاً سابقاً م. شائعاً معن. ٣- إذا: د، م. ٤- به الحش: بالحش معن. : به بالحش م.
- ٥- المر: مهمة في م، م. معن. ٦- عنه -: مع. ٧- المر: مهمة في م، م. معن.
- ٨- المر: مهمة في م، م. معن. المر: بين الحلو و الحامض. ٩- اشتهاه المر و الحامض: اشتهاه الحامض و المر ط.
- ١٠- فالطبيعة: بالطبيعة مع. ١١- يشتهي: فيشتهي مع. ١٢- المر: مهمة في م، م. معن.
- ١٣- لتقطع: ليقطع م. معن. ١٤- كذلك: كذلك ط. م. ١٥- إذا: إن م، معن. ١٦- ما: بما ط، م، مع. ١٧- عنه -: ط. ١٨- اللذة -: هي معن. ١٩- إذا: إن م. ٢٠- فارغاً: فارغاً معن.
- ٢١- وأنه إذا لم يكن ... التسالم: على الهامش م. ٢٢- تأذى: يتأذى م، م. ٢٣- اللذة -: م.

كذلك؛ فمعناه أن حقيقة اللذة لا بد فيها من هذين الأمرين : إدراك، و كمال<sup>١</sup>. و اعلم أن البحث المعمور المهم في هذا الموضوع أن تقول: إننا إذا أكلنا وجدنا من أنفسنا حالة نسميها باللذة، و نعتبر بينها و بين ماعداها من الأحوال النفسانية. و نعلم أيضاً أن<sup>٢</sup> حين ما أكلنا فقد أدركنا طعم ذلك الغذاء. لكننا لا ندري أن تلك الحالة المستعاة باللذة هل هي نفس إدراكنا لتلك الطعم، أم لا<sup>٣</sup> بل لا بد فيه<sup>٤</sup> من إقامة البرهان على أن أحدهما نفس الآخر أو غيره. و الشيخ ما دار حول هذا المعنى أصلاً.

## [الفصل الرابع]

وهم و تنبيه : و لم نلاحظاً بطل أن من الكمالات والخيرات ما لا يلبث به اللذة التي تناسب مبلغه، مثل الصحة و السلامة فلا يلبث بهما<sup>٥</sup> ما يلبث بالحلو و غيره. فجوابه<sup>٦</sup> بعد المسامحة و التسليم: أن الشرط كان حصول و شعور جميعاً. و لم يحصل المحسوسات إذا استقرت لم يشعر بها. على أن المريض و الرخص يجد عند التؤرب إلى الحالة الطبيعية مقافضة غير خفي التدرج لذة عظيمة.

التفسير : الغرض من هذا السؤال<sup>٧</sup> إبراد نقض على الحدة المذكور للذة، ثم ذكر الجواب عنه. و تقرير السؤال<sup>٨</sup> أن الصحة و السلامة لا شك أنهما من الأمور الملائمة لنا، ثم إننا نذكر كهما<sup>٩</sup> لا نلبث يادراكهما<sup>١٠</sup>. فقد وجد الإدراك الملائم مع عدم اللذة<sup>١١</sup>. و الجواب: إننا لا نسلم أننا ندرك ما لنا من الصحة و السلامة، لأن الكيفيات المحسوسة<sup>١٢</sup> إذا استقرت بطل الشعور بها. بل متى حصلت الصحة على سبيل التجدد أدركناها. لكن هناك<sup>١٣</sup> تحصل لذة عظيمة فإن المريض يجد عند الرجوع دفعة إلى حاله الطبيعية لذة عظيمة<sup>١٤</sup>.

- ١- فمعناه أن ... و كمال م. معن. ٢- حين: حال ط. ٣- لا يل -: م. ٤- فيه -: معن.
- ٥- بهما: بها م. ٦- فجوابه: فجوابك م. ٧- السؤال: الفصل ط، م. ٨- السؤال: +، عنه ط.
- ٩- نذكر كهما: نذكرهما م. ١٠- يادراكهما: يادراكها م.
- ١١- الإدراك الملائم مع عدم اللذة: يادراك الملائم من غير اللذة م. ١٢- المحسوسة: المحسوسة ط.
- ١٣- هناك: هنا م. ١٤- لذة المريض ... لذة عظيمة: على الهامش م.

## [الفصل الثامن]

تنبيه : إنه قد يصبح إثبات لذة مايقيناً<sup>١</sup>، ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يستلزمه ذوقاً جاز أن لا يجد إليها شوقاً. وكذلك قد يصبح ثبوت أدنى مايقيناً<sup>٢</sup>، ولكن إذا لم يقع المعنى الذي يستلزمه بالمقاساة كان في الجواز أن لا يقع عنها بالغ الاحتراز<sup>٣</sup>. مثال الأول حال المبتين خلفه عند لذة الجماع. مثال الثاني حال<sup>٥</sup> من لم يقاس ربحاً<sup>٤</sup> دل على وجود لذة وألم، ويكون الجزم حاصلاً بذلك، لكن<sup>٧</sup>

التفسير : البرهان ربحاً<sup>٤</sup> دل على وجود لذة وألم، ويكون الجزم حاصلاً بذلك، لكن<sup>٧</sup>

لا تحصل الرغبة والرغبة لعدم الذوق والوجدان. فإن المبتين يعلم على سبيل السماع أن في الجماع لذة، ولكن لا يميل إليها. وصاحب الحمية إذا لم يجرب الآفات<sup>٨</sup> المتولدة من طول الاستقام ربحاً لم يحترز من المتاولات<sup>٩</sup> الرديئة. وكذلك ههنا لا يلزم من عدم الرغبة في اللذات العقلية وعدم الرغبة عن الآلام العقلية القديح في وجودها<sup>١٠</sup>.

## [الفصل التاسع]

تنبيه : كل مستلذه فهو سبب<sup>١١</sup> كمال يحصل للمدرك<sup>١٢</sup> هو بالقياس إليه خير. ثم لا يشك في أن الكمالات وإدراكاتها متناوثة. فكمال الشهوة مثلاً أن يتكيف العضو الدائق بكيفية الحلاوة مأخوذة عن مادتها. ولوقع مثل ذلك لآخر سبب<sup>١٣</sup> خارج كانت اللذة قائمة. وكذلك الملموس و المشموم ونحوهما. وكمال القوة النفسية أن تتكيف النفس بكيفية غلبة أو كينونة شعور بأذى يحصل في المغضوب عليه. وللهم<sup>١٤</sup> التكيف بهيمة مايرجوه أو ما يذكره<sup>١٥</sup>. وعلى هذا حال سائر القوى. و كمال الجوهر الماقل أن تتمثل فيه جليلة الحق الأول قدر ما يمكنه أن يقال منه<sup>١٦</sup> بهائنه الذي يخصه. ثم تتمثل فيه الوجود كله على ما هو عليه، مجرداً عن الشوب، مبتدأ فيه بعد الحق الأول بالجواهر

أنه يمكن أن يذكر<sup>١</sup> رسم اللذة بحيث لا يرد عليه شيء من تلك<sup>٢</sup> الأسئلة. وهو أن يقال: اللذة إدراك الخير من حيث هو خير، بشرط أن لا يكون هناك شاغل ولا مضاد للمدرك. وإنما شرطنا<sup>٣</sup> عدم الشاغل لأن الممتليء جداً ينافي الظلم اللبذ. وإنما شرطنا عدم المضاد<sup>٤</sup> لأن المريض ينافي الحلو. ثم من المعلوم أنه متى<sup>٥</sup> زال المائق في هاتين الصورتين عادت الشهوة واللذة<sup>٦</sup>، وحصل النشأ في بفتان ما يكرهه الآن<sup>٧</sup>.

## [الفصل التاسع]

تنبيه : وكذلك قد يحضر التسبب المؤلم، وتكون القوة<sup>٨</sup> الذراكية<sup>٩</sup> ساقطة، كما في قرب الموت من المرضي، أو موقوفة كما في الخدر، فلا يتألم به<sup>١٠</sup>. فإذا انتعشت<sup>١١</sup> القوة أوزال المائق عظم الألم.

التفسير : لما بين أن المثلث<sup>١٢</sup> قد يحضر<sup>١٣</sup> مع أنه لا يلتزم به، شرع ههنا في بيان أن المؤلم أيضاً قد يحضر ولا يتألم به. إنما<sup>١٤</sup> لسقوط<sup>١٥</sup> القوة كالمرض عند قرب الموت فإنه ربحاً لا يحس<sup>١٦</sup> بالآلام العظيمة<sup>١٧</sup> لسقوط القوة الذراكية<sup>١٨</sup>. أو لحضور المائق، كالعضو الخدر فإنه لا يتألم من الاحتراق، فأما لو انتعشت<sup>١٩</sup> القوة، و<sup>٢٠</sup> زال المائق، حصل إدراك<sup>٢١</sup> الآلام العظيمة.

## المسئلة الثالثة

## في إثبات اللذة العقلية

ثلاثة فصول<sup>٢٢</sup>

- ١- يقيناً : يقيناً م. ٢- يقيناً : يقيناً م. ٣- الذي يستلزم : المستلزم م. ٤- الاحتراز : الاحتراق ط.
- ٥- حال : - م. ٦- ربحاً : إنما مع، مع. ٧- لكن : - ط. ٨- لم يجرب الآفات : لم يقاس الآلام م.
- ٩- المتناولات : المتاولات مع. ١٠- وجودها : وجودها مع. ١١- سبب : - م. ١٢- للمدرك : + م.
- ١٣- سبب : + م. ١٤- للهم : كمال الهم م، م. ١٥- يذكره : يدركه م. ١٦- منه : به م.

- ١- يذكر : يكون ط. ٢- تلك : - مع. ٣- شرطنا : الشرطنا م. ٤- المضاد : المضادة مع.
- ٥- متى : إذا م. ٦- الشهوة واللذة : اللذة و الشهوة ط، م، مع. ٧- الآن : - ط. ٨- القوة : القوى م.
- ٩- الذراكية : المدركة مع. ١٠- به : - م. ١١- انتعشت : انتعشت مع، م لكن صحح على طاش م.
- ١٢- المثلث : المثلث به ط. ١٣- يحضر : يحضر م. ١٤- إنما : - ط. ١٥- لسقوط : السقوط م، مع.
- ١٦- لا : لا م. ١٧- بالآلام العظيمة : بالآلام العظيمة مع. ١٨- الذراكية : المدركة مع.
- ١٩- انتعشت : انتعشت ط، م. ٢٠- و : أو ط، م، مع. ٢١- إدراك : - م، مع. ٢٢- ثلاثة فصول : - ط، م.

الشيء و يستتر بين الماهية، وأجزاءها، وصفاتها. ثم يستتر بين الجزء الجنسي،<sup>١</sup> والجزء الفصلي، و جنس الجنس،<sup>٢</sup> و جنس الفصل، و فصل الجنس، و فصل الفصل، بالغة ما بلغت، و يستتر بين<sup>٣</sup> الخارجي<sup>٤</sup> اللازم، و المغارق، و يستتر بين ما يكون لازماً للماهية بوسط، و بين<sup>٥</sup> ما لا يكون بوسط. فكان الإدراك العقلي قد نفذ في ماهية الشيء و تغفل في أعضائها، و وصل إلى كل<sup>٥</sup> أجزائها. وأما الحس فإنه لا يتناول إلا ظاهر المحسوس. فثبت أن الإدراك العقلي أقوى.

و ثانيها<sup>٦</sup>، أن الإدراكات العقلية غير متناهية و غير مقصورة على نوع<sup>٧</sup> معين من الموجودات بخلاف إدراكات الحس.

و أما بيان الثاني، فهو أن مدركات الحواس<sup>٨</sup> ليست إلا كيفيات مخصوصه كالألوان و الطعوم و الروائح و الحرارة و البرودة. و مدركات العقل هو ذات الباري<sup>٩</sup> تعالى و صفاته و أفعاله. و معلوم أنه لاسبغ لأحدهما إلى الآخر في الشرف.

و إذا ثبت أن الإدراك العقلي أشرف من الإدراك الحسي، و أن مدركات العقل أشرف من مدركات الحس، و لا معنى للذة إلا الإدراك، ثبت أن اللذة العقلية أكمل من اللذة الحسية. فهذا محصل<sup>١٠</sup> الكلام في هذين البحثين<sup>١١</sup>.

و لتأمل أن يقول على المطلوب الأول: لانسلم أن النفس بعد المغارقة لو كانت<sup>١٢</sup> مدركة لما يلائمها لكانت ملتهمة. قوله اللذة لأمعنى لها الإدراك<sup>١٣</sup> الملازم. قلنا: إن أمثال هذه المباحث لا يستقيم<sup>١٤</sup> بالمناية و التفسير<sup>١٥</sup>، و ذلك لأننا نجد عند الأكل و الشرب و الوقاع حالة مخصوصة، و نميز بينها و بين كثير من الأحوال الوجدانية كالغضب و النعم و الخوف، و نعلم أيضاً أن القوة للآفة و الآلمة التي<sup>١٦</sup> فيها<sup>١٧</sup>، قد أدركت<sup>١٨</sup> ما في المأكول و المشروب و المنكوح من الكيفيات<sup>١٩</sup>، و لكننا لا ندري<sup>٢٠</sup> أن تلك<sup>٢١</sup> الحالة المخصوصة هي<sup>٢٢</sup> نفس ذلك الإدراك إلا برهان. و أنتم ماذا كنتم

١- و : بين مع. ٢- بين :- س. ٣- الخارجي :+ و س. ٤- بين :- مع، مص. ٥- كل :- ط.

٦- ثانيها :+ و هو ط، مع، مص. ٧- نوع :+ من الأنواع مع. ٨- الحواس :- ط. ٩- الباري : الله س.

١٠- محصل: تحصيل س. ١١- البحثين: المبحثين مص. ١٢- لو كانت: لوقيت س. ١٣- إلا إدراك: الإدراك ط، م.

١٤- لا يستقيم :+ إلا ط، م. ١٥- التفسير :- مص. ١٦- التي : اللتين س. ١٧- فيها : يتأ مع.

١٨- أدركت : أدركنا س. ١٩- الكيفيات :+ ما يلائمها س. ٢٠- لا ندري : لا ندرك مع. ٢١- تلك :- مع.

٢٢- هي :- ط.

العقلية<sup>١</sup> العالية، ثم الروحانية التسموية و الأجرام التسموية، ثم ما بعد ذلك تمثلاً لإيمائز الذات<sup>٢</sup>. فهذا هو الكمال<sup>٣</sup> الذي يصير به<sup>٤</sup> الجوهر العقلي بالفعل، و ما سلف هو الكمال الحيواني. و الإدراك العقلي خالص إلى<sup>٥</sup> الكنه عن الشرب،<sup>٦</sup> و الحس شرب كله. و عدد تفاصيل العقلي<sup>٧</sup> لا يكاد يتناهي، و الحسية محصورة في قلة. و إن كثرت فبالأشدو الأضعف. و معلوم أن نسبة اللذة إلى اللذة نسبة المدرك إلى الملائك، و الإدراك إلى الإدراك. ففسبة اللذة العقلية إلى الشهوانية نسبة جليلة الحث الأول و ما يبلوه إلى نيل كيفية الخلاوة، و كذلك نسبة الإدراكين.

التفسير<sup>٨</sup>: الغرض من هذا الفصل ذكر مطلبين، هما الأمران المقصودان بالذات<sup>٩</sup> من هذا النمط الممنون بنمط<sup>١٠</sup> البرهجة و السعادة: أحدهما، إثبات اللذة العقلية. و ثانيهما، بيان<sup>١١</sup> أنها أشرف و أقوى من اللذات الحسية<sup>١٢</sup>.

أما المطلوب الأول، فالذليل عليه أن النفس بعد المغارقة إن كانت مدركة للأشياء الملازمة لها كانت اللذة حاصلة لها لكن المقدم حق، فالقالي حق، بيان الشرطية ما بيننا<sup>١٣</sup> أن اللذة ليست إلا إدراك الملازم. و بيان المقدم أن الملازم لها ليس إلا إدراك الموجودات كما هي. و هذا المعنى حاصل بعد المغارقة؛ لأننا بينا في النمط السابع أن النفس لا يتوقف على البدن<sup>١٤</sup> لا في ذاتها، ولا في إدراكاتها لمدركااتها<sup>١٥</sup>.

و أما المطلوب الثاني، فالذليل عليه أن الإدراكات العقلية أشرف من الإدراكات الحسية، و مدركات العقل أشرف من مدركات الحس. و إذا كان كذلك وجب أن تكون اللذة العقلية أكمل من اللذة الحسية.

أما بيان الأول فمن وجوه:

أحدهما<sup>١٦</sup>؛ أن الإدراكات العقلية خالصة إلى الكنه، فإن<sup>١٧</sup> الإدراك العقلي يتغفل<sup>١٨</sup> في كنه

١- العقلية :- س. ٢- الذات : اللذات م. ٣- الكمال :+ العقلي س. ٤- به :- س. ٥- إلى :- م.

٦- و :- م. ٧- العقلي: العقل مص. ٨- التفسير: الشرح س. ٩- بالذات : بالذات ط. :- س.

١٠- بنمط : بنمط مع. :- ط. ١١- بيان :- ط، س. ١٢- وأقوى من اللذات الحسية :- س.

١٣- ما بيننا : ما ذكرنا س. ١٤- لا :- ط، م. ١٥- لمدركااتها :- م. ١٦- أحدهما : الأول س.



التفسير: المراد منه الجواب عن سؤال من يقول: لو كانت هذه العلوم متضمنة لهذه اللذات، وهذه العلوم حاصلة فيها<sup>٢</sup>، فلم لا نجد هذه اللذات العظيمة؟ ولم لا اشتاق إلى<sup>٣</sup> اكتسابها، كما اشتاق إلى اكتساب اللذات<sup>٧</sup> الحسية؟ والجواب: أنها لا نجد اللذات العظيمة<sup>٩</sup>، فلا<sup>١٠</sup> المائق عن ذلك حاضر<sup>١١</sup>، وهو استغراق النفس في حب البدن. وأما<sup>١٢</sup> اشتاق إلى اكتسابها، فلما يتأناه متى فقد<sup>١٣</sup> الذوق لم يحصل<sup>١٤</sup> الشوق.

ولقابل أن يقول: هذا العذر لا يستقيم بتقدير أن تكون<sup>١٥</sup> اللذة نفس الإدراك، لأن<sup>١٦</sup> الشيء حال حصوله يستحيل أن يوجد ما يمنع من حصوله. بل<sup>١٧</sup> إنه يستقيم بتقدير أن تكون<sup>١٨</sup> اللذة معايرة للإدراك، ولكنكم لا تقولون به. ولأنكم لو اعترفتم بذلك لانفتح عليكم أبواب من الشكوك لا يمكنكم معها<sup>١٩</sup> إثبات اللذة العقلية على ماقررناه<sup>٢٠</sup>.

### المسئلة الرابعة

#### في إثبات الآلام العقلية

فصل واحد<sup>٢٢</sup>.

#### [الفصل الحادي عشر]

تنبيه<sup>٢٣</sup>: اعلم أن هذه الشواغل، التي هي كما علمت من أنها انفعالات و هيئات تلحق النفس<sup>٢٤</sup> بمجاورة البدن، إن تمكنت بعد المفاارقة، كنت بعدها كمآت<sup>٢٥</sup> قبلها. لكنها تكون كالآلام متمكنة، كان عنها شغل، فوقع إليها فراغ، فأدركت من حيث هي مائية. وذلك الألم المقابل لمثل تلك اللذة

١- متضمنة: منضمّة مع، مص. ٢- هذه: هي مع. ٣- بينما: فيه مع. ٤- فلم لا نجد: فلم نجد. ط.  
٥- لم -: ط. ٦- إلى+: إثبات ط. ٧- اللذات: اللذة مع. ٨- إنا -: مص. ٩- العظيمة -: ط.  
١٠- ثلاث: وثلاث س. : وإثا مص. ١١- حاضر: حاصل مع. : ظاهر مص. ١٢- آثا -: ط. ١٣- فقد تقدنا، م.  
١٤- الذوق لم يحصل: الإدراك زال الشوق س. ١٥- تكون -: ط. ١٦- لأن: لا. ط. ١٧- بل أي: بل<sup>٢</sup> أيضا مص.  
: لكنه ط. ١٨- تكون -: ط. ١٩- معها -: ط. ٢٠- على ماقررناه: على ما تقرر<sup>٢</sup> وبالك الترفيق مع. -: ط.  
٢١- الآلام: اللذة مص. ٢٢- فصل واحد -: ط. ٢٣- تنبيه: إشارة مع. ٢٤- النفس -: س.  
٢٥- أنت: كنت ه، مص.

الموصوفة، وهي ألم النار الروحانية فوق ألم النار الجسائية.

التفسير: لما فرغ عن<sup>١</sup> إثبات اللذة العقلية شرع في إثبات<sup>٢</sup> الآلام العقلية. وتقرير ذلك أن النفس بسبب تغلبها بالبدن إذا تمكنت فيها هيئات رديئة منافية لكمالاتها، فإذا فارقت البدن أحتت بالآلام الحاصلة بسبب تلك الهيئات الرديئة. وكان ذلك جارا مجرى عضو تمكّن فيه<sup>٣</sup> سبب<sup>٤</sup> الألم، إلا أنه حضر<sup>٥</sup> ما يوقه عن إدراك ذلك الألم بأن صار خدرا. فإذا زال المائق حصل<sup>٦</sup> الألم. و كما أن اللذة العقلية فوق اللذة الحسية<sup>٧</sup>، وكذلك الألم العقلي فوق ألم<sup>٨</sup> النار الجسائية.

ولقابل أن يقول: لم قلتم: إن حصول تلك الهيئات الرديئة في النفس سبب لحصول الآلام<sup>٩</sup> وما التليل على ذلك؟ فإن هذه المقدمة ليست من الأوثبات النية عن البرهان<sup>١٠</sup>.

### المسئلة الخامسة

#### في أقسام الشقاوة العقلية

فصلان<sup>١١</sup>.

#### [الفصل الثاني عشر]

تنبيه<sup>١٢</sup>: اعلم أن ما كان من رذيلة النفس، من جنس نقصان الاستعداد للكمال الذي يرجى بعد المفاارقة، فهو غير مجبور. وما كان بسبب غواش غريبة فيزول، ولا يدوم<sup>١٣</sup> بها التعذب.

التفسير: قبل الخوض في الشرح لابد من تقديم مقدّمة وهي أن الناس بحسب القوة النظرية إما أن يكونوا متصفين بالعقائد الحقّة عن الدليل، أو متصفين بها عن التقليد، أو متصفين بالعقائد الباطلة<sup>١٤</sup>، أو لا يكونوا متصفين بشيء من العقائد أصلا<sup>١٥</sup>. فهذه أربعة أقسام<sup>١٦</sup>. وأما بحسب القوة العمالية

١- عين: من ط. مع. ٢- إثبات -: م. ٣- تمكّن فيه: تمكّن به مص. ٤- سبب -: مع. : فائقة على الهامش س.  
٥- حضر: مهمة في ط، م، مص. ٦- الحسية: الجسائية م. -: مص. ٧- ألم: الألم مع. -: س.  
٨- الآلام: الألم مع. ٩- البرهان -: وبالله التوفيق مع. ١٠- الشقاوة: السعادة م، مع. ١١- فصلان -: م.  
١٢- ثم -: و ط، س. ١٣- يدوم: يبقى مص. ١٤- الباطلة: الفاسدة س. ١٥- أو لا يكونوا متصفين بشيء من



و<sup>١</sup> أنَّ النقصان الحاصل بحسب القوة العملية مجبور، يَبين في هذا الفصل<sup>٢</sup> أنَّ النقصان الحاصل بحسب<sup>٣</sup> القوة النظرية على وجهين: أحدهما؛ النفس الموصوفة بالمعائد الباطلة، وحكم هذا القسم<sup>٤</sup> العذاب العظيم؛ لأنَّ حصول تلك المعائد في تلك النفوس لا يكون إلا بعد اشتياقها إلى اكتساب الكمالات العقلية، فالشوق باق بعد المفارقة مع أنَّ الكمال غير حاصل، والتمكّن من اكتسابه غير حاصل. وذلك يوجب وقوعها في العذاب بسبب اشتياقها إلى مالا تمكّن من تحصيله<sup>٥</sup>.

ولفائل أن يقول: طالب الكمال إذا لم يكن واجداً له على قسمين: أحدهما؛ أن يكون عالماً بعدم وجدانه<sup>٦</sup>، والثاني، الجاهل بذلك. أمّا<sup>٧</sup> الأول فإنه يكون في عذاب<sup>٨</sup> وعناء، والثاني لا يكون في العذاب<sup>٩</sup>. فإنَّ أصحاب المذاهب كلهم يفرحون بمذاهبهم وعقائدهم مع أنَّنا نعلم أنَّ أكثرها<sup>١٠</sup> جهل. ولكنهم لما لم يعلموا عدم وجدانهم لها<sup>١١</sup>، لاجرم ما وقعوا في الحزن والغم بسبب فواتها. وإذا ثبت هذا فقول: النفوس ذوات المعائد الباطلة الجازمة بأنَّ تلك الاعتقادات حقّة<sup>١٢</sup> فواجبة، إذا فارت أبدانها إمّا أن يزول عنها اعتقاد أنَّ<sup>١٣</sup> عقائدهم حقّة<sup>١٤</sup>، أو لا يزول، فإن زال فقد تبدّلت تلك الجاهلة بالعلم، وإذا جاز ذلك في هذه الصورة<sup>١٥</sup> جاز في سائر القصور الباطلة تبدّلها بالحقّ<sup>١٦</sup>، حتّى يصير الجاهل عالماً سعيداً. وجبّئ لا يمكن الجزم بعذاب هذا القسم، وإن لم يزل<sup>١٧</sup>، لم يحصل لتلك النفوس شعور بأنّها ما ظنّرت<sup>١٨</sup> بالكمال<sup>١٩</sup>، فلا تكون مشتاقة ولا معذّبة<sup>٢٠</sup> على ما تترنّاه. و أمّا القسم الثاني وهو النفوس<sup>٢١</sup> الخالية عن المعائد<sup>٢٢</sup> الحقّة والباطلة، فالشيخ زعم أنّها لا تكون معذّبة؛ لأنّها غير مشتاقة إلى تحصيل الكمال. ولكن<sup>٢٣</sup> لم يذكر<sup>٢٤</sup> كيفية<sup>٢٥</sup> أحوالها في

- ١- أنَّ النقصان الحاصل بحسب القوة النظرية غير مجبور و :- ط. ٢- أنَّ النقصان الحاصل... في هذا الفصل :- مع.
- ٣- بحسب: بسبب، مع. ٤- هذا القسم: هذه النفس من. ٥- ما لا تمكّن من تحصيله: ما تمكّن من تحصيله ط.
- ما لا يتمكّنون من تحصيلها، مع، وهكذا في مع ولكن صيغ على الهامش. ٦- وجدانه: به، له مع.
- ٧- أمّا: و، ط، مع. ٨- عذاب: به، و تعب مع. ٩- العذاب: عذاب مع. ١٠- أكثرها: أكثر المذاهب من.
- ١١- لها :- ط. ١٢- حقّة: صفة مع. ١٣- اعتقادات: مع. ١٤- حقّة: حقاً مع. :- حق ط.
- ١٥- الصورة: الصورة ط، مع. ١٦- بالحقّ :- ط. ١٧- لم يزل :- مع. ١٨- ما ظنّرت: ظنّرت مع.
- ١٩- بالكمال: بالكلام مع. ٢٠- معذّبة: متعذّبة ط. ٢١- النفوس: أنَّ النفس مع. ٢٢- المعائد: النفوس مع.
- النفوس ط، مع، وهكذا أيضاً في مع ولكن صيغ على الهامش على والاعتقادات، :- مع.
- ٢٣- لم يذكر: ما ذكر من. ٢٤- كيفية: كيفيات مع.

فإنّما أن يكونوا متضمّنين<sup>١</sup> بالأخلاق<sup>٢</sup> الفاضلة، أو بالأخلاق الرديئة، أو تكون نفوسهم<sup>٣</sup> خالية عن القسمين. فهذه أقسام ثلاثة؛ ولا بدّ من بيان أحكام<sup>٤</sup> هذه الأقسام. والشيخ ذكر البعض دون البعض لأعلى الترتيب، ونحن نأتي على شرح ما ذكره إن شاء الله<sup>٥</sup>.

فقول: مقصوده من هذا الفصل أنَّ الخلل إمّا أن يكون واقعاً في القوة النظرية، أو في القوة العملية. فإن كان واقعاً في القوة النظرية، فهذا يدخل تحته<sup>٦</sup> أقسام ثلاثة: أحدها، المقلّد. والثاني، الجاهل. والثالث، الخالي عن المعائد. وهذه الأقسام الثلاثة مشتركة في حكم واحد وهو النقصان الذي<sup>٧</sup> لا يمكن زواله، ولا يصير مجبوراً باليقّة. وأمّا إن كان الخلل واقعاً في القوة العملية، وذلك لأجل أنَّه<sup>٨</sup> حصل في النفس أخلاق رديئة، فالعذاب الحاصل بسبب ذلك منقطع.

ولفائل أن يقول: النفس بعد المفارقة إمّا أن يجوز تنبُّر أحوالها، أو لا يجوز. فإن جاز، فكيف قطعت بأنَّ النقصان الحاصل في القوة<sup>٩</sup> النظرية غير مجبور<sup>١٠</sup>. وإن لم يجز، فكيف قطعت بأنَّ العذاب الحاصل بسبب<sup>١١</sup> الأخلاق الرديئة منقطع. وإن ادّعت أنَّ أحوالها التي لها بحسب القوة النظرية لا تتغير، وأحوالها التي بحسب القوة العملية يمكن أن يتغير، فلم قلتم ذلك؟<sup>١٢</sup> وما الدّلالة<sup>١٣</sup> على هذا الفرق.

### [الفصل الثالث عشر]

تنبيه: واعلم أنَّ رذيلة النقصان إمّا تتأدّى بها نفس شيقة<sup>١٤</sup> إلى الكمال. وذلك الشوق تابع لنتيجه يفيدُه الاكتساب، والبله بجنبه<sup>١٥</sup> من هذا العذاب، وإنّما هو للجاحدين والمهمّلين والمعرضين عمّا أُلْمِعَ به إليهم من الحق. فالإبلاهة أدنى إلى الخلاص من فطانة براء<sup>١٦</sup>.

الترسيم: لعائش في الفصل المتقدّم أنَّ النقصان الحاصل<sup>١٧</sup> بحسب القوة النظرية غير مجبور،

- ١- بشي من المعائد... متضمّنين: على الهامش مع. ٢- فإنّما أن يكونوا متضمّنين بالأخلاق: فهي إمّا يكون موصوفة بالأخلاق من.
- ٣- نفوسهم: نفوس مع. ٤- أحكام :- من. ٥- إن شاء الله :- مع. ٦- تحته: تحت ط.
- ٧- النقصان الذي: أنَّ هذا النقصان من. ٨- لأجل أنَّ: لأنّه ط. ٩- القوة :- مع. ١٠- مجبور: محصور مع.
- ١١- بسبب: بحسب ط. ١٢- الدّلالة: به، أنى أدّت مع، مع. ١٣- ملّا :- من. ١٤- نفس شيقة: النفس القبيحة مع.
- ١٥- بجنبه: مجتبه ط. ١٦- فطانة براء: الفطانة ط. ١٧- الحاصل: حاصل مع.

السعادة و الشقاوة<sup>١</sup>.

## المسئلة السادسة في أقسام السعداء

أربعة فصول<sup>٢</sup>.

### [الفصل الرابع عشر]

تنبيه : و العارفون المشتهرون إذا وضع عنهم درج<sup>٣</sup> مقارنة<sup>٤</sup> البدن، و انفكوا عن الشواغل، خلصوا إلى عالم القدس و السعادة، و انتفشوا بالكمال الأعلى، و حصلت لهم اللذة العليا، و قد عرفوها.

التفسير : المراد بالعارفين المستكملون<sup>٥</sup> في القوة النظرية، و بالمشتهرين المحترودون<sup>٦</sup> عن العلائق النفسانية. فالثقوس إذا كانت مستجمعة للأمرين، فإذا تخلّصت عن مقارنة البدن و انفكّت عن الاشتغال بتدبيره، خلصت إلى عالم القدس و كملت لذاتها و ساداتها على ما مرّ بيانه فيما قبل.

### [الفصل الخامس عشر]

تنبيه : و ليس هذا الالتئاذ مفقوداً من كلّ وجه و النفس في البدن، بل المنغمسون في تأمل الجبروت، الممرضون عن الشواغل، يصيبون و هم في الأبدان من هذه اللذة حظاً و اقراً، قد يمكن منهم، فيشغلهم عن كلّ شيء.

التفسير : البهجة الحاصلة للثقوس السعيدة المزهرة<sup>٧</sup> لا غير محتضنة بما بعد الموت<sup>٨</sup>، بل هي حاصلة أيضاً قبل الموت. فإنّ العلماء المحقّقين الناطقين في الأمور الإلهية يجدون عند صفاء أذهانهم عمّا سوى الله، و استغراقها في معرفة الله تعالى، من هذه اللذات ما لا يمكن وصفها، و يضيق

نطاق<sup>١</sup> النطق عن التعبير عنها.

### [الفصل السادس عشر]

تنبيه : و الثقوس السليمة التي هي على الفطرة، و لم يغلظها مباشرة الأمور الأرضية الجاسية، إذا سمعت ذكراً روحانياً يشير إلى أحوال المفارقات، غشيها غاش شائق لا يعرف سببه. و أصابها<sup>٢</sup> وجد مريح مع لذة مفرحة، يفضي ذلك بها إلى حيرة و دهش، و ذلك للمناسبة<sup>٣</sup>. و قد جرب هذا تجرباً شديداً. و ذلك من أفضل البواعث. و من كان باعته إياه لم يقع إلا بتبعية الاستبصار. و من كان باعته طلب الحمد و المناقسة<sup>٤</sup> اقنعه ما يلقيه الغرض. فهذا<sup>٥</sup> حال لذة العارفين.

فاعلم أنّ<sup>٦</sup> هذا الفصل غني عن الشرح<sup>٧</sup>.

### [الفصل السابع عشر]

تنبيه : و أمّا البله فإنهم إذا تزهوا، خلصوا من البدن إلى سعادة<sup>٨</sup> تليق بهم و لمعلمهم لا يستنبون فيها عن معارفة جسم يكون موضوعاً لتجليات لهم. و لا يمتنع<sup>٩</sup> أن يكون ذلك جسماً سماوياً، أو ما يشبهه. و لمعل ذلك يفضي بهم آخر الأمر إلى الاستعداد للاتصال المسعد<sup>١٠</sup> الذي للعارفين.

فإنما التماسخ في أجسام من جنس ما كانت فيه فمستحيل، و إلا لاقتضى كلّ مزاج نفساً تفيض إليه، و قارتها النفس المستسخة. فكان لحيوان واحد نفسان. ثمّ ليس يجب أن يتصل كلّ فناء بكون، و لأن يكون عدد الكائنات من الأجسام عدد ما يفارقها من الثقوس، و لأن تكون عدّة نفوس مفارقة تستحقّ بدناً واحداً فتتصل به، أو تتدافع عنه متمانعة. ثمّ أبسط هذا، و استعن<sup>١١</sup> بما تجده في مواضع آخر لها.

التفسير : لما تكلم في أحوال الثقوس الموصوفة بالعلوم و الأخلاق الفاضلة، أراد أن يتكلم في

١- نطق :- س. ٢- أصابها : أصابه مص. ٣- للمناسبة : المناسبة م. ٤- المناقسة : المناقشة م.  
٥- فهذا : فهذه مص. ٦- فاعلم أنّ : التفسير مص. ٧- الشرح : التفسير ط. م.  
٨- سعادة : السعادة م. ٩- لا يمتنع : لا يمنع م. ١٠- المسعد : المستعد م. ١١- استعن : استعين م.

١- و الشقاوة :- س. ٢- أربعة فصول :- ط. م. ٣- درج : درج م. مص. و أيضاً وهكذا على هاشم س و لكن في المتن و درج.  
٤- مقارنة : مقارنة س. ٥- المراد ... المستكملون : أراد ... المستكملين ط. م. مص. ٦- المحترودون : المحرودين ط. م. مص. المحرودون مع. ٧- المشهورة : المشهورة مع. ٨- الموت : موت البدن مع.

أحوال النفوس<sup>١</sup> الخالية عن العلوم والأخلاق. واعلم أن كثيراً<sup>٢</sup> من المعتقدين، ومنهم الإسكندر، ذهبوا إلى أنها تنفي. لكن الدلالة المأمنة من فناء النفوس بعد موت البدن غير مختصة بنفس دون نفس. وأما الأكثرون فقد اتفقوا على أنها باقية. وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن تبقى بعد موت البدن<sup>٣</sup> معطلة، بل لا بد وأن يكون لها ضرب من السعادة لا تقاومهم<sup>٤</sup> على أنه لا معطل<sup>٥</sup> في الطبيعة.

ثم<sup>٦</sup> من الحكماء من زعم أن تلك النفوس تعلق بضر من الأجسام السماوية، ويخضعها آلات<sup>٧</sup> لإدراكها وتخيلائها، ويحصل لها بسبب ذلك ضرب من السعادة. وهذا القول مما يعيل<sup>٨</sup> إليه الشيخ.

ومن الناس من زعم أنها تعلق بأبدان أخر على سبيل التناسخ. والشيخ اشتغل ههنا بإبطال<sup>٩</sup> التناسخ. والدلالة على ذلك من وجوه:

الأول؛ وهو أن الدلالة قد دلت على حدوث النفس، ودلت على أن العلة الموجدة<sup>١٠</sup> لها جوهر مغارق أزلي<sup>١١</sup>. وإذا كان كذلك وجب أن يكون حدوثها عن علتها متوقفاً على حدوث شرط مخصوص، وما ذاك<sup>١٢</sup> إلا حدوث المزاج المقابل لتلك النفس<sup>١٣</sup>. وإذا كان كذلك، كان حدوث المزاج علة لفيضان نفس ناطقة عن العقل الفعّال. فلو حدث مزاج، وتعلقت به<sup>١٤</sup> نفس على سبيل<sup>١٥</sup> التناسخ، وجب أن يحدث هناك نفس أخرى من الجوهر السفارق. فحينئذ يجتمع على ذلك البدن<sup>١٦</sup> نفسان<sup>١٧</sup>؛ وأنه محال. فظهر أن القول بالتناسخ يفضي إلى المحال، فيكون محالاً.

الثاني؛ هو أن النفس لو صيغ التناسخ عليها لكان لا يخلو إما أن يقال: إنها كما انقطعت عن بدن يجب تلقفها ببدن آخر، أو<sup>١٨</sup> تبقى فيما بين البدنين خالية عن التعلق. والأول يلزمه محالان: أحدهما؛ أنه مهما<sup>١٩</sup> فسد بدن، يجب أن يحدث بدن آخر. والثاني؛ أنه مهما فارقت النفوس<sup>٢٠</sup> الكثير، يجب أن توجد<sup>٢١</sup> أبدان كثيرة<sup>٢٢</sup> على عدد النفوس، وإلا لتعلق بالبدن الواحد أكثر من نفس واحدة<sup>٢٣</sup>، لأننا

١- النفوس: النفس س. ٢- كثيراً: الكثير م. ٣- بعد موت البدن: بعد الموت موص. :- ط، م. ٤- لا تقاومهم: لا يتألمهم م. ٥- أنه لا معطل: أنها لا تعطل ط. ٦- ثم: +، إذ مع. :- ط. ٧- آلات: الآلات مع. ٨- يعيل: لا يعمل ط. ٩- يطالع: بيان إبطال مع، موص. ١٠- الموجدة: الموجد ط. ١١- أزلي: أزلي مع. ١٢- ما ذاك: إنما ذلك ط. ١٣- لتلك النفس: للنفس ط، م. ١٤- به: - م. ١٥- سبيل: سبب م. ١٦- ذلك البدن: البدن الواحد س. ١٧- نفسان: تقنان م. ١٨- أن: و ط. ١٩- مهما: متى موص. ٢٠- يجب أن توجد: وجب أن يحدث س. ٢١- كثيرة: - ط، م، موص. ٢٢- نفس واحدة: النفس الواحدة س.

فرضنا استحالة خلوها عن التعلق بالبدن. لكن ذلك باطل، فإن الفساد<sup>١</sup> العالم كالطوفان<sup>٢</sup> وغيرها نعلم<sup>٣</sup> أن عدد الهالكين أكثر من عدد الحادّين<sup>٤</sup>. والقسم الثاني، وهو بقاؤها فيما بين البدنين خالية عن التعلق، فهو باطل؛ لأنها حينئذ تكون معطلة، ولا معطل<sup>٥</sup> في الطبيعة.

واعلم أن حائنين المحتجين ضميتان، والكلام عليهما مستقصى في الملتصق.

## المسئلة السابعة

في كَيْفِيَّةِ مَرَاتِبِ الْمَوْجُودَاتِ الْمَجْرُودَةِ<sup>٧</sup> فِي الْإِبْتِهَاجِ وَاللَّذَّةِ

فصلان<sup>٨</sup>.

### [الفصل الثامن عشر]

إشارة: أجل<sup>٩</sup> مبهتج بشيء هو الأول بذاته؛ لأنه أشد الأشياء إدراكاً لأشد الأشياء<sup>١٠</sup> كمالاً، الذي<sup>١١</sup> هو برى عن طبيعة الإمكان والمعدم. وهما متبعا للشيء، ولا يشاعل له صه. والمشق الحقيقي<sup>١٢</sup> هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما. والشرق هو الحركة إلى تتميم هذا الابتهاج إذا كانت الصورة متمثلة من وجه كما تمثل في الخيال، غير متمثلة من وجه كما يتفق أن لا تكون متمثلة في الحس حتى يكون تمام التعلق<sup>١٣</sup> للحس للأمر<sup>١٤</sup> الحسي. فكل مشتاق فإنه قد نال شيئاً ما، وفاته شيء ما<sup>١٥</sup>. وأما المشق فمعنى<sup>١٦</sup> آخر. والأول عاشق لذاته، ومشوق لذاته، عشق<sup>١٧</sup> من غيره أو لم يعشق. ولكنه ليس ليعشق من غيره، بل هو معشوق لذاته من ذاته، ومن أشياء كثيرة غيره.

و يتلوه المبتهجون به، و بذواتهم من حيث هم مبتهجون به، وهم الجواهر العقلية القدسية. وليس ينسب إلى الأول الحق<sup>١٨</sup>، ولا إلى الثانيين<sup>١٩</sup> من خلص أولياته القدستين شوق.

١- الفساد: في فساد موص. ٢- كالطوفان: كالطوفانات ط. ٣- نعلم: يعلم منه مع. :- تعليم م. ٤- وإن الفساد العالم... عدد الحادّين: - س. ٥- لا معطل: لا تعطل ط. ٦- مراتب: ترتب س. ٧- المجردة: - س. ٨- فصلان: - ط، م. ٩- أجل: أشد س. ١٠- لأشد الأشياء: لأشدّها م. ١١- كما لا الذي: كما الذي م. ١٢- الحقيقتين: - س. ١٣- التعلق: التعليل م. ١٤- للأمر: الأمر س. ١٥- شيء ما: شيء س، م. ١٦- فمعنى: نفس ط، م. ١٧- عشق: معاشق م. ١٨- الحق: - س، م. ١٩- الثانيين: الثانيين س.

اشتراكها في الأحكام، فلم قلتم: <sup>١</sup>إنه لما كان إدراكنا للأشياء الكاملة <sup>٢</sup>يوجب كوننا محبين لها، يلزم أن يكون إدراكه تعالى لذاته يوجب كونه تعالى محباً لذاته؟ فهذا ما في هذه المسئلة <sup>٣</sup>.

نتم قالوا: وكمما <sup>٤</sup>أنه سبحانه مبهج بذاته، فكُل من عرفه لابد وأن يكون مبهجاً به. لكن كل من كان إدراكه له <sup>٥</sup>أنتم <sup>٦</sup>كملاً، كان ابتهاجه به أنشد. فلا جرم كان ابتهاج المسلاكة <sup>٧</sup>على قدر مراتبهم في العلم به تعالى، وكذا <sup>٨</sup>القول في النفوس البشرية.

المرتبة الثانية؛ مرتبة العقول المجردة، وهي مبهجة بالباري تعالى، وبأنفسهم أيضاً لما فيها من الكمالات الحاضرة.

المرتبة الثالثة؛ النفوس البشرية المستغرقة في محبة الله، على ما سيأتي تفصيل درجاتها في المعرفة في النقط التاسع.

المرتبة الرابعة؛ النفوس البشرية <sup>٩</sup>المترددة بين جهتي التريية و الشفالة <sup>١٠</sup>.  
المرتبة الخامسة؛ النفوس المستغرقة في محبة العلائق الجسمانية.

واعلم أنه فرق بين العشق و الشوق. فالعشق هو الابتهاج بتصور موجود كامل من حيث هو كامل <sup>١١</sup>. وأما الشوق فلا <sup>١٢</sup>يحصل إلا عند الوصول من وجه، والغنية من وجه. فإذن من تخلل معشوقه، فذلك المعشوق حاضر عند الخيال؛ لكنه غائب عن الحس. فلأجل الحضور عند الخيال يحصل نوع لذة و طلب <sup>١٣</sup>، ولأجل الغيبة عن الحس يحصل نوع ألم. فيحصل هناك لذات وآلام متناوبة متزجة، واللذة إذا حصلت عقيب الألم كان الشعور بها أنتم، والابتهاج بها <sup>١٤</sup>أنشد. وإذا عرفت ذلك <sup>١٥</sup>، فالشوق على واجب الوجود و على العقول المغارقة محال، بل هو من خواص النفوس البشرية.

- ١- فلم قلتم: قلن قلتم س. ٢- الكاملة: الحاصلة مع. ٣- و نقابل أن يقول أنكهون... هذه المسئلة :- م.
- ٤- وكما :- س. ٥- له :- معص. : لكلامه مع. ٦- أنتم: أنشد ط. م. ٧- الملاكة :- م، مع، معص.
- ٨- كذا: كذلك م. ٩- النفوس البشرية :- س. ١٠- الشفالة: الشفالية ط. : السعادة معص.
- ١١- موجود كامل: كامل لموجود كامل س. ١٢- فلا: فإنه لا س. ١٣- لذة و طلب: لذة ما س.
- ١٤- بها :- ط. ١٥- ذلك: هذا م، معص.

و بعد المرتبتين مرتبة العشاق <sup>١</sup>المشتاقين. فهم من حيث هم عشاق قد نالوا نبلاً ساء، فهم ملثنون. ومن حيث هم مشتاقون فقد يكون لأصناف <sup>٢</sup>منهم أذى مآء، ولما كان الأذى من قبله كان أذى لذنباً. وقد يحاكي مثل هذا الأذى من الأمور الحسنية محاكاة بعيدة جداً حال أذى الحكمة و اللذعة، فلهذا نخيل ذلك شيئاً بعيداً منه <sup>٣</sup>. و مثل هذا الشوق مبدأ حركته ماء، فإن كانت تلك الحركة مخلصمة إلى التبل بطل الطلب، وحقت البهجة. و النفوس البشرية إذا نالت البهجة العليا في حياتها الدنيا، كان أجل أحوالها أن تكون عاشقة مشتاقة لا تخلص عن علاقة الشوق، اللهم إلا في الحياة الأخرى.

و تلو هذه النفوس نفوس أخرى <sup>٤</sup>بشرية مترددة بين جهتي التريية و الشفالة على درجاتها <sup>٥</sup>.

ثم تلوها النفوس المغموسة في عالم الطبيعة <sup>٦</sup>المنغوسة التي لا مفاصل لرقابها المنكوسة.  
التفسير: مراتب الموجودات المجردة خمس <sup>٧</sup>:

والمرتبة الأولى؛ الموجود المجرد عن العلائق الجسمانية، الواجب الوجود لذاته. وهو مبهج بذاته <sup>٨</sup>لذاته؛ لأن إدراك الكامل من حيث أنه <sup>٩</sup>كامل يقتضي حب ذلك الكامل و عشقه. ولما كان هو تعالى أكمل الموجودات، وإدراكه لكامل نفسه <sup>١٠</sup>أنفوى <sup>١١</sup>الإدراكات <sup>١٢</sup>، وجب أن يكون حبه تعالى لذاته كاملاً <sup>١٣</sup>. وهذا <sup>١٤</sup>هو المراد من قول الحكماء أنه تعالى عاشق و معشوق.

و نقابل أن يقول: أنكهون أن حب الشيء للشيء هو <sup>١٥</sup>نفس إدراكه له، أو تغرفون بكونه معايير له <sup>١٦</sup>. لكنكم <sup>١٧</sup>ترصون أن إدراك الكامل من حيث هو <sup>١٨</sup>كامل، يوجب حب ذلك الكامل <sup>١٩</sup>. فإن كان الأول، كان الاستدلال بالإدراك <sup>٢٠</sup>على الحب استدلالاً بالشيء على نفسه. وإن كان الثاني، فنقول: إن إدراكه تعالى لكامل نفسه <sup>٢١</sup>مخالف لإدراك غيره لسائر الكمالات، والمخالفات لا يجب

- ١- الشاق :- م. ٢- لأصناف: لأصناف م. ٣- أذى ما: أذى س. ٤- شيئاً بعيداً منه: شيئاً منه بعيداً س.
- ٥- تلك :- م. ٦- أخرى :- س، م. ٧- درجاتها: درجاتها معص. ٨- الطبيعة :- م.
- ٩- خمس :- ط. ١٠- بذاته :- س. ١١- أنه: هو ط. ١٢- لكامل نفسه: لنفسه م. : نفسه وكمال نفسه ط. :- مع.
- ١٣- أنفوى: أكمل ط. ١٤- الإدراكات :- س. ١٥- كاملاً: كذلك م. :- ط. ١٦- وهذا :- ط، مع.
- ١٧- هو :- ط. ١٨- له :- ط. ١٩- لكنكم: ألا أنكم س. ٢٠- هو: أنه س. :- ط.
- ٢١- الكامل: للكامل ط. ٢٢- بالإدراك: بالمرافان س. ٢٣- لكامل نفسه :- معص.

## [الفصل التاسع عشر]

تنبيه : فإذا نظرت في الأمور و تأملتها، وجدت لكل شيء من الأشياء الجسمانية كمالاً يخصه، و عشقاً إرادياً أو طبيعياً لذلك الكمال، و شوقاً طبيعياً أو إرادياً إليه إذا ما فارقه<sup>٢</sup>، رحمة من العناية الأولى على النحو الذي هي<sup>٣</sup> به عناية. وهذه جملة، و نجد<sup>٤</sup> في العلوم المفصلة لها تفصيلات. **التفسير<sup>٥</sup>**: إن لكل موجود كمالاً، و لذلك الموجود عشق على ذلك الكمال<sup>٦</sup>، و شوق إليه عند فوائده. فإن لكل نوع صورة نوعية مقومة لماهيته<sup>٧</sup>، و تلك الصورة تقتضي حصول<sup>٨</sup> الكمالات الالافقة بذلك النوع<sup>٩</sup>. فهذا هو<sup>١٠</sup> المعنى بالشوق. و هذا بحث خطائي، و للشيخ فيه رسالة مفردة من أرادها طالعها. فلا فائدة في إطنابنا فيه<sup>١١</sup>.

## النمط التاسع

في مقامات العارفين<sup>١</sup>

هذا الباب أجل ما في هذا<sup>٢</sup> الكتاب؛ فإنه رتب علوم الصوفية ترتيباً ماسبقه إليه من قبله، و لالحقه من بعده. و هو مرتب على ثلاثة أقسام: فالأول في كليات هذا الباب؛ و الثاني في كيفية درجات<sup>٣</sup> العارفين و ترقيتهم<sup>٤</sup> فيها؛ و الثالث في شرح أحوالهم.

القسم<sup>٥</sup> الأول

## في كليات هذا الباب

خمس مسائل<sup>٦</sup>.

المسئلة<sup>٧</sup> الأولى

## في بيان فضيلة العارفين على الإجمال

فصل واحد<sup>٨</sup>.

## [الفصل الأول]

تنبيه : إن للعارفين مقامات و درجات يخصون بها<sup>١</sup> في حياتهم الدنيا دون غيرهم، فكأنهم و

## [الفصل التاسع عشر]

تنبيه : فإذا نظرت في الأمور و تأملتها، وجدت لكل شيء من الأشياء الجسمانية كمالاً يخصه، و عشقاً إرادياً أو طبيعياً لذلك الكمال، و شوقاً طبيعياً أو إرادياً إليه إذا ما فارقه<sup>٢</sup>، رحمة من العناية الأولى على النحو الذي هي<sup>٣</sup> به عناية. وهذه جملة، و نجد<sup>٤</sup> في العلوم المفصلة لها تفصيلات. **التفسير<sup>٥</sup>**: إن لكل موجود كمالاً، و لذلك الموجود عشق على ذلك الكمال<sup>٦</sup>، و شوق إليه عند فوائده. فإن لكل نوع صورة نوعية مقومة لماهيته<sup>٧</sup>، و تلك الصورة تقتضي حصول<sup>٨</sup> الكمالات الالافقة بذلك النوع<sup>٩</sup>. فهذا هو<sup>١٠</sup> المعنى بالشوق. و هذا بحث خطائي، و للشيخ فيه رسالة مفردة من أرادها طالعها. فلا فائدة في إطنابنا فيه<sup>١١</sup>.

١- العارفين: + قال المصنف رضي الله عنه مع، معن. ٢- هذا: - ط. ٣- درجات: درجة ط. ٤- ترقيتهم: ترقيتهم ط.  
٥- القسم: - مع. ٦- خمس مسائل: - ط، م. ٧- المسئلة: - مع. ٨- فصل واحد: - ط، م.  
٩- بها: + وهم معن.

١- فإذا: و إذا م، مع. إذا م. ٢- ما فارقه: فارقته م. قاربه م. ٣- الذي هي به: الذي هو م. : الذي به معن.  
٤- نجد: يستجد م، معن. ٥- التفسير: + أعلم ط، معن. ٦- على ذلك الكمال: - ط. ٧- لما هيته: بما هيته م.  
٨- حصول: - ط. ٩- النوع: + له ط، م، مع. ١٠- هو: - ط. ١١- فيه: + وبالله التوفيق م، مع.